بكسز الله انفعل حق

دنيا تا جهان زيارتي

ه بكبنيا ديرايدر دقده معارازل   جارديوارن بلا طاكتيدا بادايلش

مفت ... حضور جهان كشي   نقدعمرين ويرور كه ا   بر ا ن

چوقلش ... الحمد

قل اعوذ برب الناس

مشتوش دواة

بو كتاب وقفدر

64

١٢٤٠٠
٠٠١٢١
١٢٤٠٠
٢٤٨٠٠
١٢٤٠٠
١٥٠٠٠٤
١٥١٢٤
٠٧٥٦٢
٤٧٦٩٠

صاحب هذا الكتاب عطا الله افندي
بن المفتي محمد افندي ١٢٨٥
محمود
٢٥

نيت
١٠

١٥٦١
١٧
١٠٩١٧
١٥٦١
٢٦٨٢٧
٢٦٨
١٢٤
٦٧٠
٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصلّ على من اوتي
جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين
عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبائه وعلى المقتفين بآثارهم في مصا
درهم ومواردهم ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا
في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال
وارزقنا صحبة النبي في ابواب الجنات قال المصنف رحمة الله عليه عملاً
بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداءً بالكتاب الكريم بسم الله
الرحمن الرحيم وخصص كتابه اول القرنين بذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى
سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي
اغنى عن كتب الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام لان المقصود به التنبيه
على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه
من الدين واما كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص
العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في البدء امره فقال

قال

قال العبد المفتقر أي ذو الافتقار الكثير واختار من الألفاظ هذه كما ورد
في الكلام القديم حيث قال وأنتم الفقراء وتيمناً بما صدر عن صدر النبوة حيث
قال الفقر فخري وقوله إلى الله الودود أي المحبوب وهو المناسب للافتقار
إليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال للضرورة تأخير الحكاية
عن المحكي في الواقع وإن كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على
المعمول وإنما لم يقل قلت لما ذكر من المعنى وليمكن التوصيف وأجرى الاسم العلم
واختار النوع على الأصل إظهاراً لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسم أبويه
لئلا يظن أن كتابه قبل الناس مثل فيه ما من شأنه الا ويأتي بمرور الأيام
وكرور الأعوام فيتخذ ظهيراً وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال أحمد
بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والإحسان كما هو اللائق
بأهل الإيمان فقال غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما أي إلى والديه أو إليه
أي إلى أحمد مقدماً نفسه أولاً ومؤخراً ثانياً رعاية للتسجيع ثم حرض على العلم
الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطباً خطاب العام اعلم أن الصرف أحق
هذا على التعريف مع أنهما علم بالعلم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست
بإعراب لكونه أحق وموافقاً للنحو واصطلاح في قوله أم العلوم أي أصلها تشبيه
للدال بأنهم المدلول تشبيه بالأم من حيث الولادة فكما أن الأم تلد الأولاد
كذلك هذا العلم يلد الكلام التي هي دوال العلوم وقواليها ولما احتيج في

في صدر البسامع ماذا ابوها اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث
الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي
هي اوعية العلوم قوله وبنوها عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل
قوله تعالى على القراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف على
جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي التعقل مصدر
بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اي المدرايات اي المعقولات وارديها
اي عاقل الصرف وعالمه وتانيث الضمير باعتبار الام ويطغي اي يضل
في الروايات جمع رواية وهي النقل بمعنى المروي اي في المرويات اي المنقولات
عاريها اي العريان من ستائرها العري كناية عن الجهل ولذلك
عداه بنفسه وانما قال في الدرايات يغوى وفي الروايات يطغي لان تحصيل
العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في
انه يغوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال العلامة
الزمخشري لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي
تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بيّن لا يدفع ومكشوف
لا يتقنع فاذن لا شك محصلها العاري منها يضل في سلوكه ولا يهتدي
الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات واذا كان الحكم
على هذه للنوال فجمعت اي فقد جمعت لانه ماضي بمعناه وقع جزاء
للشرط

للشرط محذوف كما قدرناه فلا يقع بدون قد واذ ليس في اللفظ فلا بد
من التقدير وهذا كثير في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل
ان يكون الجزاء محذوفاً بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا
كان كذلك اردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ فيكون قوله جمعت معطوفاً
على الجزاء المقدر رقمه اي في الفرق كتاباً موسوماً اي معلماً فان الاسم علامة
للمسمى بمراح اي محل راحة الارواح وهي جمع روح بمعنى النفس
ونور وهو اي ذلك الكتاب مبتداء وهو قوله جناح النجاح اي المعوذ
بالمطلوب المعين خصه بالذكر بناءً على الاغلب ومراعاة للمراعاة
النظير حال من خبر المبتداء ومقوله جناح النجاح اي المعوذ بالمطلوب بالمطلوب بيان
قدم عليه للسجع والجار اعني المبتداء والخبر حال من كتاباً استعار
الجناح للكتب لكون كل منها سبباً للنجح واضافه الى الجناح اي النجاح بيان
من قبيل الاضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة
مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب
النجاح واثبات النجاح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية الجناح بيان
كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية استعارة
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف

في تفسير قوله تع يتقشع عن الله في استعارة النجاح غير فائدتها
العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله وراح اي لف رحراح
اي واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والا
حاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اي هذا الكتاب
للصبي مثل الكف الواسع اذا جعل وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته
شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو في قوله
وفي معيدته اي في ذهن الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل منهما
لكونه محلا لحصوله
محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الا
اشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله حين راح اي حصل
هذا الكتاب قدم عليه للتسجيع استعار الرواح وهو البيتوتة لحصوله
تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فائدة التجنيس
التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله مثل تفاح
او راح عطفه با وتنبيها على الاستقلال لكل منهما في كونه مشبها به مثل قوله تع
اثما او كفورا يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل
تفاح او راح اي يشبههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله
بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله
عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم واستعين الله في جميع المهمات وقوله وهو

اي الله

اي الله تع محصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر وهو
نعم المعين تم ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع ان يبين
الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا
لذهن المخاطب وترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله
تنشيطا له وتيمنا وتفاءلا بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من
الاعراب ومفعول علم قوله ان الصرف اي المريد لتحصيل الصرف وكانه
حال ارادته لتحصيله محتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة
حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار التجددي
في معرفة الاوزان اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل
الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات
فاندفع بتغيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع ع
حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ
لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال ل
كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال
الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف
والحقني وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء
الله تع في تضاعيف مباحثها وكان الصرف يحتاج في معرفة الاوزان

إلى معرفة سبعة أبواب كذلك يحتاج فيها إلى معرفة اشتقاق إخراج
تسعة أشياء من كل مصدر إما بواسطة أو بدونها وتلك الأشياء
التسعة المشتقة هي الماضي والمستقبل والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول
والمكان والزمان والآلة وإذا كان الصرف يحتاج إلى أنواع السبعة
فكتبه أي الكتاب وجعله مشتملا على سبعة أبواب كل باب منها في بيان نوع
من تلك الأنواع وكان المناسب لسياق كلامه أن يقول على ثمانية
أبواب أحدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات المفردات إنما تتم
بمعرفة نسب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق
جزء من الصرف بالكلية وإن كان الحق أنه ليس بجزء منه حقيقة بل هو
علم على حدة وكثرت أن أبواب الصرف سبعة أدرجه في تلك الأبواب ولم يجعل
بابا على حدة وذكره في أوائل أول تلك الأبواب إشارة إلى ما ذكرنا

الباب الأول من تلك الأبواب المذكور عليها الكتاب في بيان البناء
الصحيح ولما كان المقصود الأصلي البحث عن أحوال الأبنية وكان أبنية الصحيح
تستحق التقديم لسلامتها عن التغييرات الكثيرة ولكونها مقيسا عليها
السائر قصدا قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه
فقال الصحيح وإنما أظهر موضع المضمر إشارة إلى أن المراد بالأول ما
صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت فهي عين

الاول فليس على الاطلاق اى الصحيح فى الاصطلاح اهل الصرف

فهو البناء الذى ليس فيه فى مقابلة الفاء والعين واللام من فعل

حرف علة فهى الواو والياء والالف وليس فى تلك المقابلة

ايضا تضعيف اى حرفان من جنس واحد وليس فيها ايضا همزة

فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس فيه فى مقابلة فاء الفعل الا الضاد وفى مقابلة بلة

عينه الا الراء وفى مقابلة الا الباء وليس شىء من الضاد والراء والباء

حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس فيصدق التعريف

عليه فيصح التمثيل فيدخل فيه ايضا نحو قل وضارب ويضرب واضرب

الى عضر وب ونحو

واختص الفاء والعين واللام من بين حروف المبانى للوزن و

المعيار حتى يكون فيه اى فى الوزن من حروف الشفة والوسط

والحلق التى هى المخارج الكلية شىء اى حرف وهذا وجه مستقل لا

ختصاص فعل للوزن ولانا فيه وجود هذه الحروف فى غيره كما ان

كونه شاملا للافعال وجه اخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها

ولكن اذا طلب لهذه الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الاخر مرجحا

لكنه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال

وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يكن

واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حرفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات كاه

بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل فقط
لما صح كونه وزنا للعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل
في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش وانما
يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر اولى فالاولى ان يزاد
من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث
الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولك اي مقولك وملحوظك
الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذه الفن فرد مما يصدق عليه
المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة اما خبر بعد
خبر او حال من الضرب وهو اي المصدر المصطلح كضرب اصل
للفعل المصطلح كضرب معروفه بمعروفه ومجهوله بمجهوله لان صيغة
المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل
ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر
مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لان جنس
اعم من الفعل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله
عند البصريين من الفريقين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل
في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم
الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واحد

نسبع

شرع بالمعيدي قلت لحسب الدلالة اي لدلالة الفعل لحسب الوضع على الحدث
والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلاثة والواحد قبل المتعدد
كذلك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد
اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون للمصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار
وضعه متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا ايضا
لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث
تعلقها بها وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه اي
المصدر اسم لصدق تعريفه عليه والاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة
التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج
فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد وكذلك ان المحتاج اليه
اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاحتياج في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم
في الوضع والكلام فيه ونقول ايضا كالدليلين الاولين ثم الاستدلال على اصالة
المصدر في الاشتقاق انه يقال له اي يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر
اي هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر منه اي مما صدق عليه
المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه
موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح
فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى المصدور ويكون بمعنى الصادر

كالجائز بمعنى الجائز او يكون بمعنى المصدر كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا
حجة للبصريين فيه والحجة المقوية لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ من اصل
ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الفرع كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة الزمن التي هي
الغرض من وضع الفعل لانهم كانوا يجعلون في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه
على المصدر اي الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه
فرع في الحكم باصالة المصدر او الفعل واثباته الذي هو المقصود الاصلي
من الكلام في هذا المقام وكان المصدر المراد منه في محل النزاع كما انه عرفه
اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع ثالثا
على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها اي ادلة احد المذهبين صحيحا ولم يبادر اليها
عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر
مذهب الآخر وادلته اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كما نبه عليها
بقوله والاشتقاق ثبوت اشياء من كل مصدر ونبه عليها ايضا بقوله الافعال التي
تشتق من المصدر فكانه جعل حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاخذ ذكر جميع ما يتعلق
به ثم لما فرغ عنه استشعر خلافا فذكره الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء فهو
وفي الاصطلاح تارة باعتبار العلم لا الى عمل فاحتيج الى تجديد بحسب العلم

وان اخذ

وان اعتبرنا من حيث يحتاج احدهما الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه
باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب العلم بجعله
دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد
انت اي علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة
بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول قوله تناسبا وهو اعم
من الموافقة في اللفظ اي في تركيب حروفه الاصلية فان حروفه الزائدة
كما في الاستعجال والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعود وجلوس
والمعنى واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا
تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواع الثلاثة وقدم التناسب
في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود
من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم
بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا التعريفات الى اقسامه انما هو
باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها
على ما سنشير اليه ان شاء الله تع ومن قدم التناسب في المعنى كالميداني
نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان نظر المص انسب
للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوحدات
عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب

والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه فانهما يذكر
اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق
والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا
من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان
معنى التناسب يقتضي ذلك فخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا
تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب
اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب
وضرب بمعنى الحرث اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذيب وسرحان
اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب و
جبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك
ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخيرين مناسبة كما ستذكر ان شاء
الله تعالى وانما قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب
وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى
كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون
الا انها لم يستعمل على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد
بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقيق استعمال الاسم ساكنا في غير حال
الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية نحو الرفع

وغيره

وغيره سلّمنا انّها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت انّ مطلق حركة
الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معيّنة بل في مطلق
الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولمّا فرغ من
تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال وهو اي الاشتقاق المعرّف ثلثة
انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تنا
سبا توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف في المعنى
ايضا كاشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق
كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب
سواء كان مع الموافقة في المعنى كاشتقاق جبذ من الجذب وهما
متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة كثلم من الثلب
والاوّل الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان سبان بيان
في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في المخرج في المعنى فانّ التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج ج
كاشتقاق نعق من النهق والاوّل صوت الغراب والثاني صوت الحمار
فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء
كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموا
فقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير يسمّى به لكفاية تأمّل قليل في العلم

بالاشتقاق منه بسبب قلة العمل فان اعتبر الموافق في الحروف بدون
الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب
كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه اكثر
في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
وتقسيمه الى اقسام وتعريف كل قسم منها شرع بيان المراد منه في محل
النزاع فقال المراد من الاشتقاق المذكور هنا اي في قوله وهو اصل
في الاشتقاق وفي قوله والاشتقاق شيء منها من كل صدر هو اشتقاق صغير
فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع
انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب النوع
الاول وتعداد دلائلهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع في بيان
مذهب النوع الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا
للمصدر لان اعلاله اي اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا
اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر ومدار
عدما اي ان عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشيء على ما له صلوح
العلية ويسمى الشيء الاول المترتب الدائر والشيء الثاني المترتب
عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدار الاعلال وجودا فنحو مثل يعد اصله
المصدر
يوعد عدة هي مصدر يعد اصله وعد ولما حذف الواو من يوعد لعلة

توجب

توجب الحذف حذف من وعدة وان لم يوجد فيها تلك العلة بتبعلة
ومثل قام قياماً اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني ايضاً لتحقق
موجب الاعلال فيه تبعاً للاول واما كون اعلال الفعل مداراً لاعلال المصدر
عموما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل
لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدار الفعل من جهة الاعلال
للمصدر كالهيئة قرائنها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضاً اي
كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي
بالمصدر نحو ضربت ضرباً فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت
وكيف لا يكون مؤكداً له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت
بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضرباً مؤكدا لضربت
تأكيداً لفظياً كما كان ضربت الثانية مؤكدا له كذلك وللمؤكد بفتح
الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وا
يضا يقال له اي للمصدر اسم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدورا به ج
عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عذب اي لذيذ
وفي الفرس مركب فاره حاذق في المشي لا يتعب راكبه اي مراد
بمشرب مشروب وبمركب مركوب فثلث معاشر البصريين في جوابهم
اي في الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو المعمدة اعلال المصدر

قوله ضربا تاكيد للفعل مجاز
اي اذا اريد بالفعل الفعل الاصطلاحي
منه

جا

صحم

اذ الاعلال فعله انما هو للمشاكلة ای للموافقة والاطراد فی الاعلال بسبب
المناسبة بینهما فی اللفظ والمعنی لا للمدارة ولهذا قد یعل کل منهما
بدون اعلال الآخر نحو رمی رمیا واعشوشب اعشیشابا فلا بد للاصالة
فی الاعلال علی الاصالة فی الاشتقاق کحذف الواو فی یعد اصله یوعد فانه
لما کان یعد حذف الهمزة فی تکرم فانه لما کان اکرم فکما ان الحذف
لما کان لا یدل علی الاصالة فی الاشتقاق فکذا الاعلال لما کان لا یدل
علی الاصالة فیه قلنا ایضا فی الجواب عن متمسکهم الثانی لا انسلم ان ضربت ضربا
بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتا
کید للمصدر الذی هو مضمون الفعل بلا زیادة شیء علیه من وصف او عدد
وهو فی الحقیقة تاکید لذلک المصدر المضمون لکنهم سموه تاکید الفعل توسعا
تقول ضربت بمعنی احدثت ضربا فلما ذکرت بعده ضربا صار بمنزلة
قولک احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاکید للمصدر المضمون وحده لا للاخبار
والزمان الذین تضمنهما الفعل فلم یقع المصدر تاکیدا للفعل ولئن سلمنا
انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تاکیدا للفعل فنقول المؤکدة
بفتح الکاف لا تدل علی الاصالة فی الاشتقاق بل تدل علیها فی الاعراب کما فی
جاءنی زید زید فان الاول اصل للثانی فی الاعراب مع انه لیس بمشتق منه
واللازم اشتقاق الشیء من نفسه وکلامنا فی الاصالة فی الاشتقاق ولا بحث

فی ان یکون

في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق واصلا له فيه ومتأخرا عنه في
الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه
في العمل كما يجيء ان شاء الله وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم
مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب ثانيا ق
بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب
مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون
لفظ المصدر ايضا حقيقة في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور بل
ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من
المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي
هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من مجاز
العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند اليهما الجريان
والسيلان مجازا للملابسة بينهما لما هو له اعني الماء كذلك قولهم مشرب
عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل
الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في
النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما
العذوبة والفراهة مجازا للملابسة بينهما لما هو له اعني الماء والفرس
وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب

فاسداً امّا على تقدير كون المجاز في النسبة فلانّ المشرب والمركب ح على
معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ
المصدر قياساً عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون
المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملاً في معنى مجازي على
سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملاً في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع
بل غايته ان يحتمل استعماله فيه فيتجرّد احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملاً في معنى
المصدور به مجازاً مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملاً في معناه فيه بل مستعملاً
في معناه الحقيقي الذي هو محل الصدور مع ان للحقيقة اصل وللمجاز
خلافه لا حجة للكوفيين على ان تشبيه بكون المصدر بمعنى المصدور به
بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع
اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب
والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم
فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر
على المصدور به بل على المصادر ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل
ان المصدر مفعل بمعنى المصدر اى الصدور نحو قعدت مقعداً حسناً اى قعوداً
والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل
بمعنى العادل واستدلوا ايضاً بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعوداً والعامل
قبل المعمول

قبل المعمول وهو مغالطة لانه قيل معنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم
لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل
فاين احد التقدمين من الاخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا وبزيد
ولم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل المعمول ولما بين
اصالة المصدر وزيف ادلة المخالف جرى في ذكر الاوزان على تقديم الاصل
فقال ومصدر الثلاثي كثير مختلف وعند سيبويه اي ما ذكره سيبويه منه ثلا
ثين لا اثنين وثلثين بابا او بناء وضبطه ان يقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكن فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان
لم يكن بزيادة شيء فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم كقتل وفسق اول
وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف ونون والف ونون بيان
وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب
الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران واردف ذلك بقوله
نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيد في اخره الف ونون لم يجيء
الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف
والنون هذا اذا كان العين ساكن وان كان متحركا فاما ان يكون
بزيادة شيء اولا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم

اي بمعنى او بزيادة شيء
وزيادة او للمصدر
او بفتح او مضموم

فان كان مفتوحاً فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور نحو خنق و
لم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسور العين وهو مفتوح
العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين او لكراهة الانتقال من الكسرة
الى الضمة نحو عز وان كان مضموماً وهو مفتوح العين ايضا ليس الا
لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى
وان كان الاول فالزائد فيه اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى
الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه
الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او غلطة وذلك
نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة
او ميم زائدة بالاستقراء او لا وان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو
او الياء فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن
فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف
او مضموم وذلك نحو سؤال وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة
اما التاء فقط والنون والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح
وذلك نحو زهادة او مكسور وذلك نحو دراية او مضموم كبغاية
ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت النون والياء والفاء مفتوح لا غير
بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف

وان كانت

وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم
وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول وان مفتوح الفاء لقلته حتى
لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت
معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم العين كصهوبة
وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة
لشيء آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسبة ذكره مع دخول
اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة
اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان
لصهوبة مناسبة له من حيث ان المدة واو فرجح وجيف بالكثرة بالنسبة صهوبة
فقدم وان كان فيه ميم زيادة ولا يكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع زيادة شيء
اخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل ومرجع على الشذوذ
واما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء
جمعين لمكرمة ومعونة الساكن على حد تمرة وتمر واستبعد المجيء المصدر على هذا الوزن
وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو
مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي مع
غير الميمي مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا مرتبة
من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنيته

مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه معانه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثله
حيث ذكره بعده ولم يختلط به ويجيء المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول
الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول
نحو قمت قائما اي قياما وقوله ولا خارجا من في زور كلام اي خروجا وقوله كفى بالله
بالفاء من اسماء كاف اي كفاية ومنه افضل فاضلا اي افضالا وعافاه الله عافية
اي معافاة وعقب فلا مكان ابنه عاقبة اي عقبا وقوله تع فهل ترى لهم من
باقية اي بقاء وقوله تع ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والدالة اي الدلالة
بمعنى الفتح والثاني نحو قوله بأيكم المفتون اي الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما
اي في ايكم
اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره ولا الى ميسوره
اي الايسرة ولا عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع
والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروه والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة
والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزن اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر
بالاشتراك فيما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على وزن اسم والآن فالواجب
ان يقول ويستعمل في معنى الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال المصدر في معنى
الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز
ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم فاعله واسم
مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ويجيء المصدر ايضا للمبالغة في الفعل والتكثير

فيه فيستا

فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثي
وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا ولذلك
ذكر في الامثلة الرميا وقال هي الترامي الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح
التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى هذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد
والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة في الرد والجولان والقتل والسير ونظائرها
الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديدها وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير
والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلايل بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة
النميمة لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر
كل واحد من ابواب غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه
وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي يجي على سنن واحد طريق واحد على حدة
ولم يتبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على سماعها في غير الرباعي المجرد
واما فيه فطردا فطردا للباب الا في كلم يجي مصدره كلاما على وزن فعالا بكسر
الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع
واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء ورد في التنزيل وكذبوا باياتنا
كذابا والا في قاتل يجي قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة
من قال في كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا
الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا من حيث ان

في قيتال صح

حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياءً لانكسار ما قبلها وعكس
السكاكي حيث جعل الياء لاشباع كسرة الفاء والآخر تحمّل نحو تحمّالا بكسر
التاء والحاء وتشديد الميم قال كلاما كلاما فانه في بعض لغتهم ايضا لانه كسر
الاول وزيد قبل الآخر الف والآخر زلزل نحو زلزالاً بفتح الاول فانه يجوز
في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف
بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصله ثم فرغ من
بيان ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو
الفعل فقال الافعال التي تبنى على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر
وتستعمل مبنية للفاعل مبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر دائما
لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما
قيدنا بقولنا تستعمل الى آخره احترازا عن باب فُعِل يُفعَل على صيغة المبني للمفعول فيهما
لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يتحقق حكم هذا الباب بالمعلومية
والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العاقبة انه هو الله تعالى
تركه للقصر ح وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان الاول معلول للثاني
معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال خمسة وثلاثون بابا لستة منها كاين للثلاثي
المجرد الافعل سبعة احدها فعل يفعل قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي
ووجه ضبط ان ما فيه ثلاثة ابنية لان الاول لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء

بالساكن

بأن لكن لاستثقال الضمة والكسرة عليه والحرف الثاني منه لا يكون إلا متحركاً لاستلزام
سكونه اختلاط الأبنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز ز
المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دون آخر وحركاته لا تزيد على ثلاثة فإن كانت فتحة فلا
يخلو من أن يكسر عين مضارعه أو يضم أو يفتح وإن كان كسرة فإما أن يفتح عين
مضارعه أو يكسر وإن كانت ضمة تعين مضارعه لا يكون إلا مضموما فالحصر بحسب
الوقوع في ستة وإن نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر
وقتل يقتل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه
في المستقبل وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما
وتسمى الثلاثة الأول دعائم الأبواب جمع دعامة وهي عمود البيت أي أصولها
لاختلاف حركاتها في عين الماضي والمستقبل فكما أن معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل
كذلك ينبغي أن يكون لفظه مخالفاً للفظ ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف
فكذا أن ما وقع فيه المخالفة أصل بالنسبة إلى غيره وكسرتها أو لكثرة استعمالها لسهولتها
فإنها سبب بعفلعة الكلمة فتكون سبباً لأصالتها ولذلك قدمها على الثلاثة
الأخيرة وأما تقديم بعض الأول على بعضها فلأن الاختلاف في الأول أكثر لأن
مخالفة الفتحة بالكسرة أكثر من مخالفة الفتح للضم لأن الفتح علوي والكسر
سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان وأما تقديم الثاني على الثلاثة فلفتح
عين ماضيه ومن قدم الثاني على الأول لفظاً نظراً إلى أن الضم علوي وأنه أقوى

او قصد التدريج في النزول من العلو الى السفلى الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم
واما تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله
بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني فللنظر الى ان الضم فوقي وقوي والكسر سفلي
والاخف اعني الكسر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي مضموم
العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الخفيف ولم يجئ من مضموم العين
في الماضي مفتوح العين في الغابر لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال
من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع من بين الضم الثابت و
والكسر لا لضرورة ولما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم امران اختلاف
الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار
الى ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا
لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول فيها في نفس الامر
لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا
اكتفى بذكره مرة في اولها وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف
الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح بغير حرف
الحلق عينا او لاما والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة
العين ثقل حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في التحديد ولم يقولوا او فاء لزوال
ثقل الفاء بسكونه في المضارع فلا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم

طغى يطغى بغير حرف الحلق لعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى
يأبى بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف حلق شاذ ايضا وقوله
فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشره على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين
في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ
الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لانه من باب
فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن يركن من الشواذ وان ابى يأبى من
من الشواذ الثانية عن الواضع فهي في حكم المستثنى فكانه قال القياس كذا الا هذين
الصورة فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح العين في الماضي
والمضارع في كل من غير حرف حلق فلغة قبيلة طي وقد قرئ او فارين من
الكسرة لهذه اللغة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة
لان من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا
للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام
كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبائع اي الافعال الطبيعية اي الغريزة التي
جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والا من النعوت اي
اي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير الماضي والمضارع
منه حركة لا تحصل الا بانضمام احد الشفتين للاخرى وانضمامها بها اعني الضم
رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم

لانعدام الاختلاف ولعلة الاستقبال فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا الباب لهذا بسبب لا
من الاسباب ولا الشرط من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها
في الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصلها كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع
ومعنى ت ذه والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم لغفض يفضل
بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان
فضل يفضل ودمت تدوم ذاح والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت
تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد وقال زمخشري ثلثها من المداخلة
فكان المقيس لم يضم يكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر
وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في الغابر فحكم بشذوذها واعلم ان بعضهم قدم
الرباعي المجرد على المنشعب نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان
فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص قدم منشعبة الثلاثي المجرد
على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال واثنى عشر
لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف
ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه
حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف
رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم يكرم اكراما
بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس
اي المصدر للنقل

لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول ونحو
قطّع تقطيعاً بتضعيف العين قبل الزيادة هو الاولى لان الحكم بزيادة
الثاني اولى او قبل الثانية لان الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الو
جهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزايد من جنس
الاصول ونحو قاتل مقاتلةً بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب
المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضّل تفضّلا بزيادة التاء في
اوله وتضعيف العين وهذا باب التفعّل قدمه لان احد الزوايد من
من جنس الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف
بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركة الاول في زيادة
التاء في الاول ونحو انفطر انفطاراً بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا
باب الانفعال قدمه لان الزايدتين في الاول ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة
في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وسيعرف وجه تقديمه
على باب الافعلال انشاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب
نحو استخرج استخراجاً بزيادة الهمزة في اوله والسين والتاء في اوله وهذا باب الاستفعال
قدمه لان الزوايد فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في
الاول والواو بين العين واللام وحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق
لانعدام سكون الاول وهو هذا باب الافعيعال قدمه لان احد الزوايد من

الافعيعال

من جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو
بين اللام والعين وهذا باب افعوال قدمه لان كل الزوائد فيه قبل الاخير
وليلزم تأخر احمار اذ له بحث ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة في اوله والالف
بين العين واللام وحرف من جنس لامه في آخره اتفاقا لان سكون هنا للادغام غام
بخلاف سكون فعلل وتفعلل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربعة من اول
الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر ونحو احمر
احمرارا بزيادة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في آخره ايضا وهذا
باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزائد
فيه حرفان لمشابهته احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه
ولهذا قال اصلهما اي اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغم اي الحرفان ن
المتجانسان اعني الرائين بعد سلب حركة اولهما في تينك الصيغتين
للخفة ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر فك الادغام على ما
صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو
ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمارر واحمرر من الاصل بالادغام
لوجب ان يقال ارعو لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع
فيه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وغاية كون اصلهما بالفك
نظرا في تقطيع الشعراء اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر واما
احمار

احمار فحكم بعلم بالمعرفة عليه لانه منقوص احمار ايضا يدل عليه وجود النظائر وهي
افعول وافعوعل وافعلل بفتح لوجعلت الاصل احارر ثم صرلك الادغام ليتم
المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلته مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه
بان يقال اي علم ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الآخر حملا على الاخوات بدليل فتح
ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع كارعوي ويكال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على
الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغما للمجانسة وقوله لا يدغم لانعدام المجانسة بيان للوا فع
اي لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الا
علال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا ان الاعلال قبل الادغام لان سبب
الاعلال موجب الاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام
ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل
عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة من رضي ويقال رضو
او قوله واوطا واوعيو مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف
بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه
الى حرفين البتة وواحد من تلك ابواب الخمسة والثلاثي للرباعي المجرد لم يفعوا له الا بابا
واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال
اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متوالية
سكنوا الثانية اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى كدحرج دحرجة ودحراجا و

والبواقي ثلثة منها لمشعبة الرباعي المجرد ولم يفعوالها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وذا و فيه ما حرفان او حرفان دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال تقدم وما زيد فيه حرفان لانه اثنان فيهما غالبا نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهو باب التفعلل وستة منها للملحق بدحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الفعللة قدمه لان قدم الزيادة فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزايد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفوعلة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم قلب الفاء ولا يبطل الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وجهة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي للملحق بتدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف

من جنس

من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة الياء والواو
وهذا باب تفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل
ووجوه تقديمات هذه الثلاثة كوجوه تقديمات الثلاثة الاول من ملحقات دحرج
ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول قدمه لكثرته مع
سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك
فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل واثنان
منها مزيدة على الثلاثي المجرد للملحق احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في
الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين
العين واللام والياء في آخر ثم قلب الفا ولا يبطل الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء
وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات
تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد
بيان ما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة الحكم
بالحاق فعل بفعل او طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن اي
مصدري ذينك الفعلين فكانه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق
وانما لم يحكم على احرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما تقول دحرج
دحراجا تقول احرج احراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها

في جميع صور فعلل دون الفعلال لقدم مجيئه في بعض الصور منه فانّهم لم يقولوا في قحطر وعربد قحطاباً وعرباداً بل قالوا قحطبة وعربدة ولانّ الشرط توافق المصادر اجمع انتهى

واعلم انّ المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر او جعله موازناً له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقاً في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل في ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلابد ان يكون الملحق مماثلاً وموازناً للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل للملحق به وان كان ثم حرف زائد فلابد من مماثلته في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على افعنسس بانّه ملحق باحرنجم ولم يحكم على احرنجم لانّ اسحنكك بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصليّة والزيادة جميعاً اما في الاصليّة فلانّ الحاء وصوفاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلانّ النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق انّ الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلاً يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وجلبب وجلب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم انّ احكام الابواب كلّها متروكة على السماع وانّ المصنّف

لمّا لم

لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب كتفينا بذكره وايضا لما لم يتعلق الغرض من هنا بحكم هذا النوع لمعان الامثلة لم تذكرها اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجي على اربعة عشر وجها لما يجي وان كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصل المشتقات من المصدر ولاغناء اكثرهما اللغويين عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل با النسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد كضرب يقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما بدء في اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدء بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال الواحد بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في الآخر ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر على الاطراد سبيل الاستطراد ناويا لبناء الماضي والاقل لشيء منها من لطف فقال انما بنى الماضي لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبنى على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه عند الاعراب كان الحركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتفاضل

يشبهها مثل شبه بالاسم في الجمل يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع
لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب فقوله
ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على
الفتح لانه اي الفتح اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من
ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخو السكون يعني ان بين الفتح
والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف لانه جزؤه وبين الالف والسكو
مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين
الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركا
عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا ضربوا وضربن ودعا لان
احكامها مذكورة بعدها وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سؤال
مقدر وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه
فلم لم يعرب الماضي ولو كان بسبب بناء الماضي انتفاء موجب الاعراب
فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله
لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اي من الماضي العمل اي لم يعمل اذا كان بمعنا
لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته
ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك
واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي

في اللفظ

في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا
يكون موافقا في لما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة
وضعف في كلا الجانبين حالة فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعط الاعراب جلا ف
بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا منه لان اسم
الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان بمعنى ه فاعطى اسم الفاعل الاعراب
له اي للمستقبل واللام في له زائدة عوضا اي لاجل العوض عما اخذه منه
وهو العمل او من جهة العوض او تقول بني الماضي واعرب المستقبل مع
فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه
ان المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي
سطر او مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزل
في شان المشابهة فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا
لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه بالحركات والسكنات ووقوعه صفة
للنكرة وخبرا للمبتدا ودخول لام الابتداء كما سيجيء انشاء الله تعالى
وقوله بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم الفاعل مع فوات
موجب الاعراب فيه نظرا لما اعرب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله
لقلته باعتبار اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من
حيث انه مضاف اليه لقلته ناظر الى البناء على الحركة فتدبر وبني الامر

تعريف الماضي
فعل دل وضعا على معنى وجد قبل ز

اي الامر بالصيغة فانه للمثنى و رفعوا اطلاقه على الساكن لعدم بقاء شيء
يمانه له بوجه ما يحذف حرف المضارعة زيدت الالف في آخر المضارع الماضي
للتثنية مطلقا نحو ضربا و ضربتا و ضربتما و زيدت الواو في آخره لجمع المذكر
الغايب و زيدت النون في آخره لجمع المؤنث الغايبة وللمخاطبة حتى
يدل على الحروف المذكورة على هما و هم و هن اي يدل الالف على هما
والواو على هم والنون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف
المد لخفتها ولذلك كثر دورها و حق الالف بالمثنى والواو بالجمع لان
الالف قبل الواو لانها من اول المخارج اعني الحلق والواو من آخرها
اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر ولان المثنى
اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع
ولا يمكن زيادة الياء لصونا للمفرد عن الجر الذي هو الياء ولما لم يبق
من حروف المد شيء يمكن زيادته زاد الجمع المؤنث النون التي هي شبيهة
بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولذلك اي ولان في حروف المد خفاء
يمكن في موقعها اذا لقيت بعدها همزة مخافة ان لا تظهر في جنب شدة الهمزة الا
انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضعف العبارة عليهم نبهوا
كما في الحقيقة انتباه الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي
زيدون ضربوا هو هم وفي هندات ضربن هو هن فبنى المص الكلام على هذا

فقال

فعلى زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل
على ان تحته هم وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكر
قوله فيما سيأتي وحذفت الميم في ضربتي لان تحته انتي مضمر مع ان علامة ضربتما بان
لا متكلم وضم الباء في مثل ضربوا ان كان مقتضى القياس للمذكور ان يفتح لاجل الواو
لان الضمة جنس الواو والجنس للجنس انسب بخلاف رموا او يضم ما قبل واوه
لان الميم ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فنقلت
مضموم تقديرا او ضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة
كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية
اي الواو وهو صعب لان صعود ا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على
تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد ما كان الياء لثقل الضمة عليها حذف فيها
لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل
الواو حقيقة فاختير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف ف
رموا فان الفتحة فيه اصلية وكتب الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل
به الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس للفرق بين واو الجمع وواو و
العطف في مثل حضر وتكلم زيد ولولا فارقة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم
انه حضروا تكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع او حضر وتكلم زيد
بفتح الراء والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذا كان واو العطف

لا ينفصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلتزم الالتباس لندوره ولزواله
بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل
لم يدعوا ولم يدعو على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طردا
للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم
تدع وحيث اثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان
اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجوا كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم
تدع اي لم تترك الهجو ادو قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت
فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت التاء علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة
بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء
من المخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط وللمؤنث ايضا اي كالتاء ثان في
التخليق مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تع خلق آدم اولا ثم خلق
حواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع اضلاعه كما قال الله تع خلقكم
من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء للمؤنث ولو جعل زيادة علامة
للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم رعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة وللمؤنث
وهذا التاء التي في ضربت ليست بضمير كما يجيء في آخر بحث المضمرات واسكنت
الباء اي اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا اتصل
بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى انه

لكراهة

للحركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربتُ كما يجيء إن شاء الله وقد يكون ح
للتعيين نحو ضربنَ فإنه لا ضرورة في تحريكه إذ لو قيل ضربْنَ بسكون النون وفتح
الباء مع الأصل لصح إلا أنهم حركوها طرداً على مثل ضربت مع قابليتها للحركة
من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وإنما سكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم تبق
على حالها لئلا يكثر حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فإنه مستهجن فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو ضربتُ فإن التاء فيه على حدة لأنه ضمير فاعل للفعل
إلا أن الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصاً إذا كان ضميراً متصلاً لشدة
اتصاله به لفظاً ومعنىً فلو لم يسكن الباء بل أبقي على الحركة لزم ذلك الا
جتماع وسكنوا اللام في الرباعي أيضاً نحو دحرجت وإن لم يلزم ذلك الا حتماً ح
على تقدير بقائها على الحركة طرداً للباب ومن ثمة أي ومن أجل أن ضربت كا
الكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره أي على ضميره مثل ضربت أي على الضمير المرفوع ع
المتصل بغير التأكيد أي بغير تأكيد ذلك الضمير بضمير المنفصل لئلا يلزم عطف
الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التأكيد بل يقال ضربت أنا وزيد
بتأكيد التاء بأنا لأن العطف كأنه على المنفصل ولما اشترك التأكيد والفصل
بغيره في أن العطف فيهما على غير ضميره المذكور صورةً اكتفى المصنف بذكر التأ
كيد وإنما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع أنه أشمل لأن التأكيد فصل أيضاً
إشعاراً بأن التأكيد هو الأصح في جواز العطف إذ بذلك يظهر أن المتصل

منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيده فيحصل له انواع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الآن يقع فصل فيجوز ترك ولا يحصل بالفصل نوع الاستقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك والمتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاء كيدمع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار كقولك حضر القاضي امرأة والى قضوا عورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا اي لم يلزم فيه بعدم اسكان التاء واثباتها على الحركة ذلك الاجتماع المحذور لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور الاجتماع ومن ثمة اي ومن اجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون سقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء ولكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصله ردئية قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطيئة من ردء بالضم ضد جاو من الجيد

ومن الجيد فان الالف لا تسقط فيهما اذ تقول اهلها زمانا باثبات التاء ء
الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك اي بانه فيه على تقدير
عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه اي
مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما
كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف
الخطاب في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب وضمير المنصوب ليس
كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه
بخلاف الفاعل وبخلاف هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من
الغنم اي بانه من عدم اسكان احد حروفهما وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع ع
الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصر اي حذف الالف فيهما
للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة
الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير كما في مخيط اصله مخياط ط
بالالف ثم قصر للتخفيف والتوسعة والمقصود القصيرة من الابرة وخلاف
مخيط خلافها وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء سكنت
الباء لما مر حتى لا يجتمع علامتا التأنيث احدهما التاء والاخرى النون
فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات
اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التأنيث من جنس واحد

وحذفت الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكما حذف الاوسط اوطاد ان حذفت في ضربن وان لم يكونا اى العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد ثقل في التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما ان فيه وجد ثقل في التكرار اللفظي فيه كالمعنوى لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية او لم يحذف احد العلامتين الالف والياء المنقلبة من الف التانيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم حذف احداهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست مثل فاء بعد وعين قل ولام غزت فانها ليست بمعنى زايد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اولم يكن حبل حتى زيد عليه الف التانيث بل وضعت هكذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض وما جاء الياء للتانيث في هذى وكانت خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء وسوى بين التثنية للمخاطب وللمخاطبة لانك تقول ضربتما ضربتما وضربتما ضربتما ولاينا في هذا في قوله صدر الفعل يجيء على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا او اما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا كان او مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربنا ضربنا ضربنا ضربنا تذكر ضربنا مرتين وهو هي هي هن انت

انما

انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنية بخلاف ان نحن اذ لا يقال انا نحن
بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اى نفس المتكلم وحده مذكرا
او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا
اذ يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمتها احتياجا
في حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم
الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة
القلة تستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى
العشرات وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تقاس
فيما تستعمل فيه الجمع فيه اتساع وكثرت استعمل بخلاف التثنية والحاصل
ان في صيغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر للمراد على فردين
وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال للمراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال
بالالتباس فيهما بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما لم يستحسن الالتباس
فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكونه وضع الضماير للايجاز فان تمامثلا احضر
من زيدان فالتسوية بين الشيئين وان لا يجعل لكل منهما صيغة على حدة يناسب
غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم الالتباس في الاخبارات لان
المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد
او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغايب والغايبة اكتفاء بذكر التسوية

بان تثنية المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث
لهما واما تثنية المخاطب والمخاطبة والاشارات فلما كان لهما بحث سوى
احكامهما هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد
في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان
للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين المعنيين او اكثر
واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بعلة
الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب في قوله ووضع الضمير للايجاز ان التسوية
بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاحوال
لان الالتباس لما لم يقع في الاعتبار بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز
وغيره فليتأمل والا فالواجب ان يتقدم او يتأخر ذو زيدت للتمييز ضربتماه
في تثنية المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على تعبير النساء يقتضي ان يقال
ضربتا حتى لا يلتبس او الف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من
الفتحة بالاشباع فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف
للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولان الاشباع
واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة اي ملازم بان
يبتسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف انا ينقصك اصلا انت اشبعت
فتحة التاء في الوقف فيتولد منها الالف او على اي حال انت يمنعك

نكث

تلك الحال من المكاسرة والانبساط مع اهلك فعبّر زوجها بابيه وكان زوجها

قبل هذا وحقّت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انّه مندفع بزيادة

غيرها لان تحته انتما مضمر فذوات الميم فيطوفه انتما وقد سبق توجيه هذه التاء ح ج

فقول انتما مبتداء وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للجزم قدّم للاهتمام واد

خلت الميم في انتما اذ فعالة تلك الالتباس لعدم امكان زيادة حرف العلة

لانها مستغلة قبل الالف وحقّت الميم بالزيادة لقرب المخرج من التاء في المخرج ج

فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولان

في قرب الثاني من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها

غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبل

قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما حقّت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما

اي للفظهما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو وفي هم لما يجيء في بحثه التزموا

الميم في جميع الباب طردا له وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل

وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة

شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضمة فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم

انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتم وضربتن فقيل انه التاء

وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع

المؤنث نسب اليه هذا صاحب حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء

للحروف واما التاء فعلامة الخطاب كما اشار اليه فيما يجي بقوله وضمير الجمع فيه
محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء والعلامة هو
الحروف كما ضعف بعدم اشارته اليه اذ لا ينبغي احدهما للفاعل ولا حاجة لانضمام الاخر
اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد المذكر فيه مع انه
الاصل هو فالمنع الالتباس بالمتكلم والالتباس في التثنية بواسطة زيادة الميم
فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا التاء للمتكلم وتاء المخاطب
وتاء للمخاطبة وحركوها في الجمع خوف اللبس بتاء التانيث وضموها للمتكلم لان
الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس
بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها
ولان الياء يقع ضميرها نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها
للمخاطبة وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة
التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي
ليناسب الميم حركة ما قبلها وزيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بالتثنية في زيادة الميم
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولم تحذف
الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم
محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو والاصل ضربتموا بدليل عود الواو عند
اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو لانهم
لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضعها التخفيف لم ياتوا بنون التثنية والجمع
بعد الالف والواو كما اتوا بها في هذان واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الآخر

مفتوحا

مضموماً ما قبلها فحذفت لان الضم مع الواو بمنزلة الاثم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسماً كمضارعات الزوايد على الثلاثة ولا يوجد في اخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حساً مع الامن من الالتباس بالمثنى لثبوت الالف فيه دون الجمع الاخر اخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بعد الوصف اصلاً وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضاً من ثمه اي ومن اجل انه لا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسر اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اي لم يحذف الواو منه لان تاءه مع الواو ليست بمنزلة الاثم لان الياء لا يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعل الميم و بخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه وان كان قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح العين المهملة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظائة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزايدة لانها من العظى وهو الشدة وشذ نون ضربتن اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله او اصل ضربتن

ضربتمن بالميم حملا على تثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون
لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان
ومن فوق الثنايا وكذلك انهما متقاربان ومن ثمة اي ومن اجل ان الميم قريب من
النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء
وعنبر تلفظ بالميم ولكنه بالنون تنبيها على اصله ولكن يشبه بالميم في الكتابة لتصوير التلفظ
لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها على حالها لكان الحرف الذي بعدها
من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على حالها على ما هو
مصطلح القراء استقبحت يعرف في الوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم ايضا
استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وادغمت في الباء بعد قلبها باء لمقاربتها
في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما لغنتها مع عدم منافاة الميم
للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربتن بالتشديد ضربن بتخفيف النون بلا ميم
لان الضم العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد
ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد جميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن
لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن حملا على ضربن واضربن ولنضربن ولا تضربن
ولا يضربن للوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين لئلا يلزم
اجتماعهما احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذفها اي التاء رفعا لاجتماعهما
لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فيحذف احدهما

[illegible]

لاستغنائه عنها بالاخرى وفيه انها ليس للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء
فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلفقد
التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل
النون لقرب النون الزائدة من النون العلامة في التنوينية وفي لفظ القرب اشارة
الى ما ذكرنا من القيدين ثم ادغم احد النونين في الآخر للجنسية او وقع الادغام بان
ادرج اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم
في جمع المذكر واختير النون لشبهها الميم بسبب الغنة زيدت التاء لحكاية النفس
للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء لا في نحته او ضربنا انا منهم
وقد مر تفسيره في الاجوف والقياس ان يزاد من حروف ما لانه لا يمكن الزيادة
من حروفه للالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة الفعل تحركت
التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائبة
ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم
الالتباس بالجمع واما الياء فعدم تحملها بعلامة الفعل اعني الضم فاختير التاء
للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجود اخوات التاء في اخواته اي
ضربت وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك
الاخوات فبحكم رفع ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له
حرف شديد لينتبه عن سنة الغفلة ويعي سمعه لما يلقى اليه وهو شديد والحرف

الشديدة هي احدى فقلبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير
التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في ضربنا لضمير الجمع
من المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلم سواء كانت على صفة المذكو رة
او الانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيد
الالف حتى لا يلتبس بضربن اي جمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون
لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف رفعا للالتباس واختص الالف لوجوده في
انا وتدخل المرفوعة والمنصوبة اي يتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول
ليتناول الساكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوي في الماضي واخواتها حتى
الافعال واما الحرف فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل
بالحروف الا المنصوب والمجرور بالاسماء الا المجرور وهي اي جميع الضمائر ترتقي الى ستين نوعا
وانما انحصرت فيها لانها اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر منصوب وثالثها مضمر
مجرور وانما انحصرت في الثلاثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب
او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اي
من تلك الثلاثة اثنين بحسب متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال كل واحد
منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين اي المتصل
والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا اي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب
فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم ضرب

انت

انت من تلك الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقدم المجرور اي تقدم على الجار يعني لما اجتنبوا التقديم والتاخير في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير للمنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقدم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد نعل وعمروا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقدم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السبعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه له لزم جواز تقديمه على المجرور على ما هو شان المنفصل والغرض وضعه وجواز تقدم الجزء الاخير ضروري البطلان فبقي لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة اوخمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انه ما المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في الفعل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها في حق الغايب مع الغايبة مفرد كل منها وفي تثنية كل منها وفي جميع كل منها وستة منها في حق المخاطب مع المخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية اي المتكلم والمتكلم ثلثة له وثلاث لها مجموع الست مع الثلثة ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه الستة في الغيب والغايبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في تثنية الغايبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت الثلثة الاول

الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحكايات وان كان الضمير في الكل الفا فقط وكذا عدّت
الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها نونا فقط لان اقتران الاحوال
الجايزة للتمييز من الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير
اعني الالف والنون فيكون لها دخل في اختلاف الضماير لعله لم يعتبر في الياء التثنية فلم يبال
بالالتباس فيما قل استعماله وكذا اكتفى في جمعه في المخاطب والمخاطبة بنظائر التثنية لذلك
نحو ضربتما فيهما واكتفى في الحكاية بلفظين اي بلفظ للمفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما
نحو ضربت فيهما وبلفظ للجمع جماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين منهما نحو ضربنا
في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي يبصر في اكثر الاحوال فيعلم احواله من الذكورة
والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة
فلا اعتداد به فالقى اعتبار التذكير والتانيث لعدم الفائدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية
والجمع ولعدم وجود لفظهما فهو اتفاق الكائنين والاجماع في اللفظ لانك اذا قيل
لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في ايتم قلت انت يا زيد وانت
يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت
انا وزيد او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا و
زيد وعمرو وليس كذلك اذا ما قلت لم يمكنهم اجراء تثنية وجمعه على ما جرى عليه
ساير التثاني والجموع ارتجلوا للمثنى صيغة لكونه مفردا مذكرا كما صيغة الجمع فيه لما
منّا من اللبس بسبب الفراق فبقي لك بعد الالتفاء ان التثنية واسقاط الستة من
ثمانية

ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل اثني عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع
المتصل من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثني عشر
نوعا فيصير او فكذلك انه يصير كل واحد منها او من الاقسام الاربعة الباقية من تلك
الخمسة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل ستة ذلك
القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بعد الخمسة الباقية من الستة الحاصلة
من ضرب الاثنين في الثلاثة في اثني عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين
الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فمنها اثنا عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضربت الى ضربن
كما مر في اول الفصل وقد مر ايضا علة سكون آخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره
لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور
مفعول بواسطة وقدم المرفوع المتصل والمنصوب على منفصلهما لان المتصل مقدم على المنفصل
لكونه اخصر ومنها اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب هما ضربا هم ضربوا
هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت
انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت نحن ضربنا منها الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن
انما هو للساكنين وضمة اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو
والاصل في اطراد اهل اللغة هو ان يقال هو هوا هو على ما هو مذهب البصريين
لان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فكالاشباع تقوية
كلامهم والضمير في هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان تحرك

الاشباع لا يتحرك وايضاً حرف الاشباع لا يثبت في آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت
الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً اذ لولا الحركة
لكانتا كأنهما كالاشباع على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما اسكنت
الواو والياء نحو انتهو وانتهي ولكن جعل الواو الاول ميماً في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما
جمعا وهو التثنية تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب اعني قوله واجتماع
الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المثلين
مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله فجعل الواو ميماً
ثم الحق الالف بتاء اخيره فصار الجمع بعد الجعل المذكور انتمو ثم حذفت الواو كما في الحذف الذي
مر في ضربتموا في انه انما وقع وهو اسم آخره واو ما قبلها مضموم وحمل التثنية عليه
اي على الجمع في الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها طرداً او مشاكلة وقيل
انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيفة وهي
وان كانت خفيفة بالنسبة الى اخواتها الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما
جعل ميماً دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوي فالاولى
ان تقع الفتحة على الميم القوي المتحد المخرج بالواو اذ حل الميم في انتما اذ الاصل
ان يقال انت انتا انتو وانت انتا انتن بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي
مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا يلتبس الف بالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع
في الخطاب وهو انتمو وانتمن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم يكن علة

الادخال

الدخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان في

اخر الكلم وقبله ضمة لعدم حذفه من القدر الصالح اي من المقدار الذي يصلح ان

يكون ذلك كلمة وهو ثلثة احرف للابتداء وحرف للوقف وحرف للتوسط بينهما

ويحذف الواو من هو جوازا اذا تعانق هو بشيء آخر اي اذا اتصل باوله شيء آخر

اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه يوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف

نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا

اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهي الحيوان فان اللام فيهما ليست متعانقة

معهما على فرض التعانق لحصول الشرط للحذف بالمعانقة مع وقوع الواو على

الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي وان تعانق بشيء آخر بل يقلب الكلما

نحو وح يبقى الهاء مضموما على حالها قبل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع نحو له وجاء

غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغائب في المجرور المنصوب احتذوا

حذو من المرفوع المنفصل الغائبة على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو

والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبلها الهاء متحركا

او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه

او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو

والياء المقلوبة منه نحو عليهو ومنهو مكانه نظرا الى وجود الهاء وان كان متحركا

يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو لهو وبهي وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم

المعدوم بسبب سكانه لان الوف الذي اسكن كالميت فصاركانه لم يوجد احد الاكم واد

دلابر د داد ضربتهوا وهو ساكن في الاصل واما عدم ثبوتها في الخط حينئذ فالممتنع

سكون ما قبل الهاء فيه وثبوعقيل وكلا يجوزون حذف الواد والياء حالة الاعتبار

مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها كوبه وغلامه حملا على الساكن فعوله ويحذف اذا تعانق

بشئ آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك

والمراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك وح يكون من اشباع

الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط

فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من حيث اذا كان ما قبل الهاء

مكسورا او ياء ساكنا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة

التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه في ما قبله ياء

ساكنة وعليه ولديه وشبابها واقامتها الهاء في انسانيه وعليه الله على قراءة

عاصم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الياء على الاصل

وان كان ما قبلها ياء وكسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على

مذهب الجمهور او نقول ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفاء فحينئذ

مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين اي ما هي هياهين ويجعل كسرة ما قبلها

فتحة للالف اذا تعانق بشئ آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير

المذكر اذا دل الياء والكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن

ما جز غير حصين وكان الواو ان كنه و لبدت الكسرة او الياء فقلبت ياء

وكسرة الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء مع الفا لالتبس المؤنث بالمذكر

في مثل بيهي وجيز في غيره الفا ايضا طرد اللباب نحو لبها واذا لم يكن ما قبل الهاء

ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وعلامه وضربه كما يجعل الياء

المتطرفة ضعيفة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي ويقال

يا غلاما وفي نحو يا بادية يا بادات وغير المقلوب في بادية حيث ذكر لفظ حوارة

لان الياء فيه متطرفة حكما ويجعل الياء هي متماثلة الثنية اي في تثنية هي

ويجعل كسر الهاء ضمة انباعا للميم كما مر في ضربتما يعني لم يترك الياء على لها

حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيفة مع ضعفها او مع بقاء ضعف الياء وعدم

عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي وحذفت الميم انباعا للمذكر وشدد

نون ضربتن لان اصله ضربتمن كما مر في ان الاصل في ضربتن اصله ضربتمن واثني عشر

نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه بقول ضربه ضربهما ضربهم بهم

ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضرب

منتهيا الى ضربنا بفتح احرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك

ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع

ضميرنا متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء ومثل

ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير كحي

الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل الواجب ذلك يقال ضربت نفسك
وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى
من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا اذ لكن يجوز ذلك الاجتماع
في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان
المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به العلم
في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو ليترتب الثاني عليه فلم يؤد
الجمع بينهما الى محذور لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اي
ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك
فاضلا وعلمت فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير
ان الاول ليس بمفعول حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب
اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت
اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ختمها
الى ايانا ضربنا ومنها اثنا عشر بناء للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه
ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم
ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور للفظ
للمنصوب المتصل وذلك بحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا

لكن

لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرد يجب ان يكون متصلا وفي مثل
مسلمي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان ح
الواو والياء اذا اجتمعا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرج
الواو والياء واحد بتباعد الكنهما بجريان مجرى المثلين لما فيهما من التوسعة
للمخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموا صح
في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة
او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم نقلوا المخرج من الواو ولازم الى الياء اللازمة
لانه انقل من المخرج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الحد مستثقل فكيف
بالخروج الاول وان كانت اخيرة فانهم انتقلوا المخرج من ياء لازمة الى
واو لازمة لانه انتقل من المخرج من كسر لازم الاضم لازم وهذا انتقل فكيف
بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليتمكن الادغام وانما جعل
الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من
حروف الشفة ولهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم
للمجانسة ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما في كالجمع والادغام الذين وقعا في مهدي
اذ اصله مهدوي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما مر والمرفوع المتصل
يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها وجوبا في بعضها وقوله في الغائب
بدل في قوله في خمسة الا غير وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب

المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو
ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة
ماضيا نحو هند ضربت والمضارع نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب
ونهيا نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي
مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب
وانما قيد بقوله في غير ~~نحو انت~~ تضرب الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي
مطلقا كما يجيء واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم
يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة للخطاب وفاعله مستتر فيه
عند سيبويه الاخفش اجراء المفردات المضارع مجرا واحدا في عدم ابراز ضميرها
او استنكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان
القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على القول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب
اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كل الكلام في يا الله فانها مجردة
للتعويض وعند العامة اي الجمهور هي اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر
كما في يضربون فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم
التاء فيتعين الياء للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يتعين التاء
له الا ان علامة الخطاب في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى للتانيث
فصيرت اخته الياء للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث

او كانت

او كانت التاء بدلا عن الهاء في هنت ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف
انيت بكسر التاء مع ان القياس يقتضي ان يزاد من حروفه لانه للمخاطبة لالتباس بالتثنية
في زيادة الالف منها واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرير التاء
بين في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين ولم يستتر الضمير فيه لا
لتعرف بينه اي بين تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن
في المفرد للمخاطب التبس تضربن بين جمع المخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون
في تضربين على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نونه الذي هو للا
للاعراب بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد بالنون الثقيلة في الصورة وان لم
يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف والاخر مشدد او احد الكلمتين مثبتة
بالنون المخففة والاخير بالثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس
بالمذكر المخاطب خفة بالمذكر وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا
لمناسبة المؤنث المخاطب في الخطاب ومنها كسبتها الغائبة في التانيث
وان كانت حاصلا الا ان البحث لما في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر
المخاطب ويستتر الضمير المستتر وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب
في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة
مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب ونحن او انتما او هما ضاربان
ونحن او انتم او هم ضاربون الى اخره اي انا او انت او هي

ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتا ونحن او انتن او هن ضاربات واستتر
اي وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اي المرفوع
بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوزوا في باب الضمير المتصلة التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل لان الفاعل حاجة والضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي كما في
الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب
فعلا واسما لانه ح دال على حدث مقترن بالزمان كذلك دال على ذات الفاعل غير
مقترن بالزمان فيشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان
الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ
الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر
ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير الموضوع اقل من الضمير المثنى مع ان لفظه
هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز
الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا
ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع الضمير المستتر لفظ
فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغائب المفرد
والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر
في المفرد بين ايضا يلزم الالتباس ويعلم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب

والغائبة

الثلث وان كان في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب داما او وونقره
وليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم
يتعذر فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة
فيندفع الثقل بالادغام في الواصل في نحو ووجل برفع اللام اي فيما وقع فيه
الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب في العطف
اي احد الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف للمضارعة وثالثها حرف العطف
والعين ومن ثمة اي ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل الاول
من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا كوزيد فقبل
الفاء واو وعطفت بواو اخرى لجتمع الواوات لا محالة وطرد في غيره
وعطف على قوله قيل فعله وحكي ان واو دونش اصل وهو الداهية وزنه
فعلل كجعفل ثم اتبعوا الغايبة والغائبتين والمخاطب لا لايلتبس بالغائب
والغائبتين بزيادة التاء كما هو الظاهر وان كان يلتبس بالمخاطب في لفظه
التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذا الالتباس بالاقرب
اشكل وانما اتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما في اللاحق كما يجيء ان
شاء الله ولم يجعل جمع الغايبة بالتاء بل الياء كما هو مقتضى الغيبة لعدم
الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما
والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغايب اي لجنس

الشخص المذكر الغايب او لغيره حيث المتكلم والمخاطب فيشتمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب
سواء كان واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغايبة والغايبتين لما عرفت
لان التاء من وسط الفم والغايب هو الذي لم يذكر في وسط الكلام الجاري بين المتكلم
والمخاطب فتنبيه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا لتعينه اي النون
لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل
زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق من حروف العلة التي هي اولى
بالزيادة شيء وهو اي النون قريب من حروف العلة في خروجها اي النون عن هواء
الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس
ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف اي حروف
المضارعة في جميع الابواب للخفة الا في ابواب الرباعي اي رباعي كان وهو الرباعي
فعلل والملحقات واحد وفعل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان
من جملتها الباء والكسر عليه مستثقل فحمل الباقي عليه وفي الفتح التسابق لما ذكره
ان شاء الله تعالى فتعين الضم لان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع للثلاثي في
في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فتنسب الضم للرباعي من حيث
الفرعية فاعطي له بناء على ما قررناه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت
هذه الحروف في الرباعي لقلة استعماله اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا لتعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين
للترجيح

والفائدة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار ضعيف وذلك ظاهر فاعطاء الضعيف
للمفردات يعني الكثير الاستعمال اولى للمتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب
والمخاطبة الذين في الماضي لان الاستتار حالة قرينة معروفة له بالفعل ودالة على وجود ٥
فان احد المتقارنين يلزمه الدلالة على وجوده الاخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي
من عداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه
قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نايب عنه ودال على وجود الفاعل
دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نايب عن البارز
ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشترك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوي
للمتكلم القوي لكونه مبدء الكلام وللمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى
من اعطائه الغايب الضعيف الذي لا بد خل له في تحصل الكلام فقوله في الغايب حال مل
للمعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون
للمتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني ويدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغايب
والغايبة دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما
في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغايب اخصر من ضميريهما فحذف
في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوفة واستتر في المخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه
مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمها مفهوما مما سبق من القيدين بيانا لعلة
وهي قوله للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز

قوی فاحترز ولما ذکر عدد الاستتار فی المخاطبة فیما سبق وبین سببه هناک لم یتعرض له هنا ولما ذکر وقوع الاستتار فی بعض ما هو عریق فی اقتضاء الفاعل اعنی الفعل وبین ان سبب الاستتار فیه ضعفه علم بالطریق الاولی انه لا یقع الاستتار فی الصفة التی هی اضعف من الفعل وانها غیر عریقة فی اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها حالة انما حصلت بمشابهتها الفعل فلم یحتج الی بیان سبب الاستتار فیها ولهذا لم یذکره وقیل یستتر فی هذه الموا ضع الخمسة دون غیرها لوجود الدلیل فیها دون غیرها وهو اذ ذلک الدلیل عدم الابراز فی مثل زید ضرب ای عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان یکون للفعل من فاعل ظاهر فان لم یکن فمضمر متصل مستتر ولما لم یکن الفاعل فی ضرب فی زید ضرب ظاهراً ولا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما کان عدم الابراز دلیلا ضروریا استند الحکم الیه فیما هو فیه الی آخر وان کان عدم الابراز فی مثل الکل تفعل وهو التاء فی مثل هند ضربت فانها تدل علی ان فاعله مفرد مؤنث غائبة والیاء فی مثل زید یضرب فانها تدل علی انه فاعله مفرد مذکر غائب مع عدم علامة التثنیة والجمعین والتاء فی مثل هندا وانت تضرب غائبةً ومخاطباً فانها تدل علی ان الفاعل مفرد مذکر ومؤنث مخاطب مؤنث غائبة او مفرد مذکر مخاطب لجنب الفرائن مع عدم علامة التثنیة والجمعین والهمزة فی انا اضرب فانها تدل علی ان الفاعل

متکلم

متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم معه
غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست باسماء فواعل للافعال المذكورة رة
وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربت
كحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في
تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضاً
اسماء دفع ذلك التوهم والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيد
ان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها ما يدل على من هي له
فان في ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر
وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون نا في ضربنا بكون
التاء كما في ضربت كحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر في
نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعل الظاهر حرة
اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل ولا يكون
الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة النصب نحو رأيت
ضاربين وضاربين وفي حالة الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين
والضمير لا يتغير بتغيير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول زيدان ن
يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا
ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امر للمخاطب وفي مثل تفعل

مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده مطلقا وفي مثل نفعل متكلما مع غيره
لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها عليه اي على فاعل المستتر فان
التاء في تفعل تدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل
مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان
فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج الى هذه الصيغة
الاربعة الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان في الاستتار
وجوبا في هذه المواضع الاربع قبح ظهور رفعها عليها مظهرا كان او مضمرا
فان تقول افعل زيد ونفعل زيد ولا تفعل الا انت وافعل زيد ولا افعل الا
انا ونفعل زيدون او لا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر
لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب
وضرب زيد وزيد ضاربون وزيد ضارب غلامه **فصل** في المستقبل
المشهور فتح الباء بناء على انه مستقبل الآتي بعد زمانك وان الزمان
مستقبل الآتي الصحيح ومقتضى العكس مع تسمية الماضي بالماضي كسر الباء
وهو ايضا اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره اي الى
يضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن
تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب
ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل لوجود معنى

الاستقبال

الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى
المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا المتشابهين ارتضعا من
ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع
وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه به يضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبها
فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى
ترتيبها فيه وجميع السكنات لمث كلمة ومشابه به في وقوعها صفة للنكرة فانك
كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما
ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم ولانه
مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه الشبه اعني العموم
والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان
اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته فانك اذا قلت
جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل
البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم
كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب صالح للحال والاستقبال فاذا دخل
عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا
عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال
لانه يجيء لمعان آخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة وللوقوف بعد كاف

للمؤنث كما ذكره منكس والظاهر ان يقول يمنع كما ان اسم الجنس يحتمل بلام العهد
يحتمل بعض افراده الى آخره باج بدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه
لالمبالغة بالتفضيل بكامل حتى اذا دخل الاداة عكس انزانا بان القصد في هذا التشبيه
لا الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل
اداة التشبيه في المشبه به ما فرذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح
وتشبيه الصبح بغرة الفرس حتى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير
قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ و
نحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به
لانه ازيد في ذلك وكما جار عكسه واما تقدم المشبه به هنا على قاعدة تقديم
في باب تفصيل انقسام الطرفين بوجه الشبه فانه يصدق ذلك واما في نفس التشبيه
فالقاعدة تقدم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد
بتقدم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد
بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية قوة ونهاية الجرأة وكمال البطش في الفتك
فهو الفتك بغتة متصف زيد بها فيقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يعكس
حال المشبه المشبه عليه فيحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايراد
المذكور قدمه لكونه مشبها به لا لكونه مشبها به ولانه مشابه
بالعين في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة تشترك بين الجارية والباصرة

وغيرهما

وغير هما يشترك بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك
بين الحال والاستقبال على الاصح زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير
الماضي مستقبلاً وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلاً لان الماضي بتقدير
النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلاً هذا
في الثلاثي واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف
في الاول من الماضي دون الاخير منه مع ان الاخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا
كان زيادة في الاخر يلتبس بالماضي اي بتثنية في زيادة ويغايبة في زيادة التاء
دون مخاطبه اذ لا وجه لاسكان اللام وتحركت التاء لانها لست بضمير اللهم
الا في صورة جمع مؤنثة صورة في زيادة النون ولم يزد [illegible] التاء في الاخر
وان لم يلتبس حملاً للقليل على الكثير ولتنبيه اخذ المستقبل من الماضي بان
زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات
والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت
او وقعت الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم لم يوضع للمزيد للماضي
والمجرد للمستقبل لان المزيد فيه عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه صح
لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع ايضاً في عبارة غيره من الثقات
وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادته بعد البناء المجردة والزمان
المستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد زمان الماضي فاعطي السابق وهو البناء المجرد

للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق وهو البناء للمزيد عليه للاحق
وهو الزمان للمستقبل والزمان للحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي
الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او معه غيره
او عن المخاطب او عن الغايب جلبوا احرفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد
واللين لجريها مجرى النفس وتستبين السامع بها لكثرة دورها في الكلام
لخفتها اذ الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك
الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة وفرع ان يبين ان اي حرف
لاي فعل عين ويبين المناسبة بينهما وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده
اي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها لتعذر الابتداء
بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبدء المخارج كلها
والمتكلم هو الذي يبدء الكلام به فناسبه وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده
للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف انا الذي هو ضمير المتكلم وعينت الواو
للمخاطب اصالة اي الجنس المشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا
كان او اثنين او جماعة لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها
والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسبه ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل
من الواو كتترى وتجاه والاصل وترى ووجاه حتى لا تجتمع الواوات

الثلث

الترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هي اعني الفتح فلانه
لو فتح في مثل يكرم ونكرم لالتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة
احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة بخلاف الطرد فانه لا التباس فيه
اصلا ونفتح حروف المضارعة في ما وراءهما تحقيق تماثل المتماثلين لكثرة حروفهما فلو
ضمت فيهما يلزم زيادة الثقل ولم يذكر المنقول اتكالا على ما ذكرنا من ان من جملتها الياء و
الكثرة عليه منكرة واما يهريق فاصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي
في الاصل فزيدت الهاء قبل الفاء على خلاف قياس فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار
انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حروف المضارعة في غير الرباعي ويكسر حروف المضارعة
كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان
مكسور الهمزة كما في السداسي وفي بعض الخماسي حتى تدل كسرة حروف المضارعة
على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم ونعلم واعلم وتعلم في مكسور العين فان
ماضيها علم بكسر العين ويستنصر تستنصر استنصر نستنصر في مكسور الهمزة لان
ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء
فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء
لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فيكسر اهل هذه اللغة
الياء ايضا لتقوى احد الياءين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم على لغتهم
فيما كان العين واوا في غير ييجل واما في ييجل فعلى لغة كتبتنا منهم اذا انقلبت

باجري لا على كسر الياء مطلقاً فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو
بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة ليقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل
فلما صار الواو ياء ونعوذ الياء بالياء كسروا الياء لان الياء مطلقاً ثقيل
وعينت حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه للدلالة على كسرة
العين او الهمزة في الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على سبق وجه
التخصيص كون العين اصلاً في اصل لانها اي حروف المضارعة زائدة والتصرف
في الزائد اولى وقيل عينت تلك الاحرف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لانه
لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو مرفوض
وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين نحو يعلم
ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت ح على توارد العوامل
فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية جوازاً في مثل تتعلم وتتباعد وتتجنب
اذ في اجتمع فيه تاءان في اول مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل وذلك حال
كونه فعلاً للمخاطب او المخاطبة مفرداً او مثنى او مجموعاً او الغائبة المفردة والمثنات
دون المجموعة احديهما حرف المضارعة والثانية تاء اي تاء التفعل والتفاعل
والتفعلل الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان
الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون
الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل لانها زائدة حذفها

اهون

اسهو ن واختار للفق مذهب البصريين لان رعايته كونه ومضاريا اكمل لان
الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ
واما المطاوعة وسائر المعاني في الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان
الثقل انما يحصل عند الثانية ✲ واما اثبات التائين فهو الاصل لدلالة كل واحد حرف
منهما على معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد وتتنجز بصيغة المبني للفاعل اشارة الى
الا ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل
فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل لان من هذه الابواب الثلثة اكثر ولان المبني ح
استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح
المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه شمول الحذف لهما فهو
انه لو حذفت الاولى للعوضة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوفة
عنه التاء لان الفارق هو التاء للعوضة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس
بالمبني للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك وانما الحذف التاء
الثانية في مضارع ابواب الثلثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو تغير
وعدم امكان الادغام حتى يرد ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن
والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة
مع ان همزة الوصل لا تدخل للمضارع لانه مشابه باسم الفاعل من بره امة
فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي

فانه لما قرئت بهمة باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج وانما قيل عينت التاء
الثانية للحذف مع ان ذلك الايقاع انتقل يرد ليحذف الاولى ايضا لان الاولى
علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف واسكن الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات و
عينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة التاء واذا لم يمكن اسكانه لتوهم
الابتداء بالساكن والاسكان حرف الذي هو قريب منه اي يقرب الباء يكون اولى بالاسكان ت
من غيره كما قرب القريبين في الفاء ومن ثمة اي ومن اجل اسكان حرف الذي هو
قريب من حرف الذي لزم منه محذور بحذفه اولى وعينت الباء في ضربن للاسكان
لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي الباء قريب
اي يقرب من النون الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع ويستوي بين
صيغتي المخاطب والغائبة المفردتين والمثنيين في المستقبل كما انت او هي تضرب
والمكنية ذكره في تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى اخر
بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لاستوائهما اي المخاطب والغائبة في الماضي مجردا الا
في حركتها وسكونها كانت نصرت بفتح التاء وهي نصرت بسكونها وانما
اورد للمثال وهو منه باب نصر مع ان عادته ان يورد من باب ضرب لكونه ص
في الدعائم اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على
باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم
بالكلية كما بين الايدي ولذا لم يتقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن التاء رعاية التسوية

اعني في

اعني في غايبة المستقبل كالسكون في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل

ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت تفاديا

بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان ان

يكون مبدلا للضم ناصد وان يكون هذا بسبب تاء غيره ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة

ولا يفهم ما به الاستواء في الغايبة لبنزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول انما

في مثل تدحرج او في باب يفعل بفتح العين ولا يكرر حتى لا يلتبس بلغة نعلم فيما يكسر على

ما قيه وبفتح عين المضارع فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة ايضا بالفتحة

والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة بينها

او بين الغايبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب فان حرف

المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء واخواتها من الياء والهمزة

والنون فانها مفتوحة ايضا فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة بخلاف الكسرة اذ

لا موافقة فيها بين الاخوات ولاحقه ايضا واو حرك اخر المستقبل يعني بعد الالف

والواو والياء وتجوز في اطلاق الاخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل

لكونها ضماير الفاعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين

عوضا عن الحركات في يفعل للكون ذلك النون كانها علامة للرفع لانه اول احوال

الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض منها

وحملوا النصب على الجزم كما حملوا النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر

في الاسم كما يجيء لان آخر الفعل حقيقة صار بتّصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة

والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة

ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف اللين لمكان الضماير فزيد حرف شبيه بها

وهو النون فجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي

علامة للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط في حال الجزم والنصب كما ان التون اللاحق

في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية

ايضا ومن ثمه اي ومن اجل ان نونه علامة للتانيث قيل يضربن بالياء دون التاء

حتى لا يجتمع علامتا تانيث ونون يضربن تخفيف ضميرا وعلامة التانيث تاؤها الي

في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب

هو التاء فلا يلزم اجتماع علامة الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع ح

العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيفت اليه اعني التانيث

ولما فرغ عن البحث الذي يتعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه ه

وقال واذا ادخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اي لم يقع

الضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابهة بكلمة الشرط اعني ان من حيث اختصا

صهما بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى

المستقبل كذلك كلمة لم تنقل معناه تبر للمشابهة فصل في الامر والنهي

الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغايب او المخاطب حسن

المبنيّ

وهي تفعل وتفوعل وعلم حكم تفعلل منهما وافتعل وانفعل وافعوال واستفعل وافعوعل

وحكم افعوال وافعلل وافعنلل وملحقيه علم منهما وضم الفاء في الاولين اي تفوعل

وتفعل حتى يعتبروا على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبس اي لا ولان ذكر المتعود في صفة

الكف على الاجمال كقوله بقي وقال الولي يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى بخفاء

ضم بالتشديد في تفعل وقائم في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الجهة الباء

حتى لا يلتبس في الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا قلت لا فتعل بفتح التاء

في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وانفعل في افتعل لامر الواو وهنا مثل

في وافتعل لا عطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل وانفعل احدهما في الماضي

والآخر في الامر ويحتمل ان يكون للعطف فيكون افتعل معطوف على افتعل لا على

وانفعل فيكون تقديره وافتعل يلزم الالتباس فضم الفاء وفي الماضي المجهول لاذا لئلا

فقس الباقي وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على افتعل بالامر فصل في اسم الفاعل

قال ابن الحاجب وبه يسمى اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن الفاعل من الثلاثي لكثرة

الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم للفعل والمستفعل وفيه نظر لانه ليس

المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل ارادوا ما فعل الشيء

وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه

اسم من فعل الشيء وهو الفاعل المعنوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعول

والمستفعل بمعنى الذي فعل شيء اذا لم يات المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل شيء بخلاف

الفعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمنزعج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما يبنى له هذه الصيغة او صيغة التي تسمى في الا
صطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلاً كالقائم والقاعد والمرح والمتزعج وهو اسم هيئا ولغير المقصود
وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع
دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم قال بعضهم انه مشتق من الماضي لكانه نظر
على ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله من قام به
الفعل في الحال فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمراً وان مقرب من فلان او متقرب منه او مجتمع معه
فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر الا
ان قيامه بما نسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما
معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم
مثلاً اكرم فيصدق خبره عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول لما قام وذلك لان المجهول
امره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل موضوع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع بمعنى قائم بذات
عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولكنه قصد تغليب العاقل على غيره العاقل وقوله
بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر
في فرس ضامر وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث
ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا
وكذا يخرج افعل التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فيعني كريم واكرم

شخص

شيء ثبتت له الكرم وزيادته لا انهما حدثاله ولحق اسم الفاعل منه او مع المضارع لمناسبتهما
او لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر الصفة المشبهة صفة للنكرة وغيره من الفاظ الثلاث
التي ذكرها واعمل المصدر المعرّف باللام على غير القياس وصفته او اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالب اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل
كرحيم وانما ترك هذه القيد بناءً على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال
من يضرب لئلا يلتبس يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي
وخص الالف بالزيادة في باب سبر الحرف المد لخفتها بين العين والفاء لان الادخال
في الاول يصير به اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير الف فتح الالف الذي هو الاصل لخفته
نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم
المجهول في يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس
بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال
لابقائه على السكون وان الادخال في الآخر يصير به مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك
اخفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا ليعلم منه حكم ما كان مكسورا
وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره ولان اسم الفاعل بتقدير النصب او الفتح اطلق لقب
حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب
عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا فيكون كلا منصوبا
يصير مشابها بماضي المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس

بالماضي وان كان من غير هذه الابواب فلو الحقوا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه
وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يشتبه اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم
يكن مكسورا للاتباع ايضا او كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن
ابقى اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل لان
لغتهم سالمة في كل مشابهة وثقلة وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس
بالماضي لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل
ايضا على ما ذكر المحقق ولهذا المناسبة اختير التي دون في الصيغة ويجئ صفة المشبهة باسم
الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك
وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج
افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود
ظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفها من تعريف الاسم
الفاعل حتى عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات من المصدر
اوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدمها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لان مجيئها
مختصا بالثلاثي على هذه الابنية او ليست صيغة الصفة المشبهة قياسية كصيغة اسم الفاعل
والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس ينضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل ابوابها
مختلفة الصيغة مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات شيء منها على القياس
الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت منها على افعل كابيض وابلج

والعور

واعور نحو فرق بفتح العين وكسر العين وهو اغلب حتى فعل بكسر العين ونكس
بفتح الفاء وسكون العين وعلم بكسر من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء و
وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما
وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه الستة
من فعل مضموم العين وكذلك حشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل
مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهو على وزن احول مخفف
بباب فعل مكسور العين الا ستة منه فانها تجيء من فعل بضم العين نحو احمق واخرق
وادم وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وقال انه من فعل بالضم
ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين وكذلك اي كما
ان حمق يجيء بالضم يجيء خرق وسمر وعجف اعني فعل بكسر العين لغة فيهن اي في هذه الثلثة
يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين
وسكون الفاء للتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر
المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طائل اي زائد في
الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا بالنقل والاستغناء
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة ردية وعليها جاء قولهم صغراها شرا ها
هذا من قولهم امراة قالت لخليلها اني اتماوت فاذا دفنوني فاتني ليلا فاخر جني
واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المرأة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها

ايامها الى مكانها آخر ثم تولت الى الحي بعد برهة فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها
بناتها فنفرت اليها الكبرى فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقة والله قالت المرءة
كذبتن ما انا لكن بام ولا ابيكن بامراءة فقالت لها الصغرى اما تعرفان محياها و تعلقت
وفرحت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شرها وانما يجيء افعل التفضيل الفعل بشرط
كونه من الثلاثي احترازا به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه غير مزيد فيه
اي في الثلاثي وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في
حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذا لم تحذف
منه شيئا وان حذفت الزوايد وقلت هو اخرج من الخرج مثلا يلتبس بافعل منه
الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاخراج ولا يجيء ايضا من لون
ولا عيب اي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء
من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق وافسد فهو على غير القياس فعلى هذا
لا احتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وعد الزمخشري وصاحب اللباب والمفصل وغيرهم
احمق من السواد مع انه من العيوب الباطنة لان الالوان فيهما اي في اللون والعيب
يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا
لم يعلم ان المراد ذو سواد او ذو ازدياد في السواد واذا قصد تفضيل الزايد على الثلثة وتفضيل
اللون والعيب يتوصل اليه باشد ونحو مثل هو اكثر منه استخراجا واحسن بياضا واكثر
درجة واقبح عمى ولا يجيء افعل التفضيل للمفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل

الفاعل

للفتاح واتى ان حقها الاصل الاصل وما سواه منقوض منه بعوض كمكسى او بغير عوض كنقب
لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة وتشبهه الاول ومثال نحو محلب وهذا فى الحقيقة
اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به فى الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه ومن ثمة اورد
من اجل ان صيغة مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اى للمكان و
والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التى عليها
الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيان من مرتجل من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد
فى قوله وللمفعل للآلة الآلة اورد البيت البيت الخ لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل
الاستطراد تتميما لبيان بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فانتصاب اثره وكسر الميم فى اسم
الآلة ولم يبق على الاصل الذى هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع
من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة متوجها الى فى العدول عن الاصل لم يكن طلبها
فى عدم ضم الميم الذى لا وجه لاحصاله هنا وجها ولو خرج احدهما عن الوجه وطلبها فى عدم الضم
قلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال ويجئ اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء
والالف فيه زائدة نحو مقراض ومفتاح ويجئ اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم
الميم شاذا ومنها انما للتقليل اذ قياسه ان يكون عينه فى الحركات مثل عين ما يشتق هو منه بجنس
المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنقر بضمه وبفتح الميم فى الكل لقيامه
مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره
ولا انتفاء مفعل فى مضمومه وفتح ايضا العين فى مكسوره ومضمومه للثقل فيما بكسر استعماله كان

القياس ان يكون بكسر الميم في الكل فصار ضمّ الميم والعين خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل
فيه السّعوط بفتح السين وهو الدّواء الذي يصبّ في الانف والمنخل لكل ما ينخل فيه الدّقيق قال سيبويه
هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء
المخصوص الذي يجعل فيه السّعوط لا من حيث انّه يجعل فيه السّعوط فلا يجوز اطلاق المسعط
لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذا المنخل وليس بآلة معالج وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخواته
اي حكم اخوات هذه المذكورين للمسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسماء
الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدقّ والمدهن والمكحلة والمحرضة
الثاني في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فيجعله اثنين
او اكثر يسمّى نحو مدّ به لتضاعف الحرفين فيه وانّما قدّم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح
بسبب قلّة التغيّر اذ ابدل الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة
فانّه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلّة وترك تعريفه اعتمادا على
انفهامه من تعريف الصحيح او من اسم اللغوي وحقّ بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا يجب ولا احكام
لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المثلين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس
واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل تعالى له اي الملحق عن التلازم وهو
في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدّته اي لتحقّق الشدّة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى
الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يعني حرف اصم اي صلب ولا يقال له صحيح
مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علّة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه علّة في بعض اللغة المواضع نحو
تقضّي

نحو تقضّى البازي اصله تقضّض فقلبت الضاد الاخيرة ياء وتجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء
الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا حق دعائم الابواب من فعَل يفعُل بفتح
العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سرّ يسرّ اصلها سرر يسرر ولم يراع الترتيب في ذكر امثلة
الابواب الثلثة هنا حيث قدم ما هي مضارعه مضموم نظرا الى نعومة بباب آخر شاركه
في ضم العين المضارع وان قل بخلاف اخويه ومن فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها
في المضارع نحو فرّ يفرّ ومن فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عضّ يعضّ
ولا يجيء المضاعف من باب فعُل يفعُل بضم العين فيهما مجيئا ما الا مجيئا قليلا نحو حبّ فهو
حبيب ولبّ فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون لعدم دخله في التمييز عن فعَل يفعِل
بفتح العين في الماضي وضم عين المضارع وانما ذكره في الوزن تبعا لسائر الابواب وقوله حبب
ولبب لانتبان ان حبّ ولبّ من فعُل بالضم وان حبّ اصله حبُب ولبّ اصله لبُب بضم
فيهما لا يجيء فعل من غيره فعيل وعلم من سكونه من فعَل يفعَل بفتح العين فيهما ومن فعِل
يفعِل بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا واذا اجتمع حرفان فيه من جنس واحد في
الذات او في الصفة كالجهر والشدة كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الى
الماهية وقوله واجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد ميلا
الى اللفظ اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع
حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او حرفان متقاربان الا انه اقام الحد مقام المحدود
فمن اللغة يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين في مثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل

بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني للثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفي المثل الاكره مع التكرار
مثال المثلين ساكنين في الذات نحو مدّ اصله مدد ومثال المثلين ساكنين في الصفة سيجيء ان شاء الله
في بحث الادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا لاحتياجه الى التفصيل في بيان كونه مثلا او
هذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام في الشين
لتقارب مخرجيهما وقد قرء به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام
التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجيهما وسكون الاول الادغام افتعال من عبارات الكوفيين
والادغام افتعال من عبارات البصريين الباث الحرفين في الواحد في مخرجه مقدار اللبث للحرفين في
مخرجيهما او قريبا من مقدار اللبث بهما كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف
لقب به لكثرة مجاورته ببيت الله تعالى رزقنا الله الكريم زيارته وقريب منه قول صاحب المغرب
الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته
ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بسلبها ان كان متحركا او لم يكن هو حرف لين وعلم منه
انه اذا كان ساكنا ابقى على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل
التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت حركته بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف
ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه مبيّن للاول والحرف الساكن كالميت لا يبيّن نفسه فكيف يبيّن
غيره وادراجه او ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل
بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف
الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذا السامع اخر حد التعريف وعبر بقيل الا انه يناسب

معناه

معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالبث والمرفع المذكور
لازمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه الذي وقع الادغام فيه
حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة لو نقص حرف في الكتابة اذا كان في كلمة
واحدة كتبه وكر ومد وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء
عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة وينقص حرف من الحروف الملفوظة
او حرفان في اللفظ والكتابة ثابت في غيرهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في
لفظ الرحمن وليس ثابت خطا لكثرة استعماله اجتماع الحرفين المتماثلين في الزائد في كلمة
واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكون اي الحرفان المجتمعان متحركين
يجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في الصور الالحاقيات نحو قردد
فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام يخرج عن
كونه على وزن جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا والا في الالفاظ
التي يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب ايضا بل لا يجوز
لئلا يلزم الالتباس نحو قرر ولل دلل في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل فقد
ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل تتعلم وتتباعد
وتتجنب لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو اقتتل فسيذكر
الخلاف في كيفية ادغامه فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل ضككٍ بفتحتين فهو خبب
في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الجيم وفتح الدال جمع جدة

بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار وجدد
بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الملحق على تقدير الادغام بفعل بفتح الفاء وهو
القاطع والسرر بلفظ سرر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ جدد
بالضم وهو البئر القريبة وطلل بلفظ طلل بفتح الفاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف
القطر وهو د بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اذ لا يقع الالتباس في مثل رد من ردد
بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل فر فانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر وفي مثل عض
بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان رد يعلم منه برد يفعل بضم العين ان اصله ردد
بالفتح لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بفتح العين فيهما الا ما ذكر وان فعل يفعل
بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فعل يفعل شاذ لا اعتداد به وفر يفر اي كذا يعلم منه
بفر ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض
ايضا يعلم منه بعض ان اصله عضض بالكسر لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالفتح
فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع كلبت لكادت ولا يعتبر به
ولا يدغم حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور
الاستثناء حتى لا يقع الضمة على الياء في يحيي او في مضارعه فان قياس ما يدغم
في الماضي ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع يقع الضمة على الياء الضعيف
وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور
ولا ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفي يحيي الاعلال لم
لم يبق

لم يبق موجب الادغام فيتفارع كلث اللغتين يحيى بلا ادغام ويحيى في وجهه عدم اعلال حيي
الياء الاخيرة فيه غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي اصله
يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم يكن لازما كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف ثم
والضرب الثاني منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات
ساكنا والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار وانما
قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب
ولو كان في كلمتين نحو الم اقل لك بر رحما تم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض
الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعه كلمتين نحو فرب
بكسر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مد اصله مدد بسكون
دال الاولى من مد الثوب وانما قال هو على وزن فعل بسكون العين لئلا يتوهم ان اصله
مدد بحركة الاولى يعني الزيادة فلا يكون من الضرب لكنه اذ العبرة في الاعتبار باللفظ دون الخط
والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في التقسيم في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه
في الخط فيكون الالتباس كثيرا والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الثاني منها ساكنا
سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف
الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام لانه مظهر وضابط في وجه
امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع ساكنان اذ
الثاني كان ساكنا قبل هذا فتقرر من ورطة هي في الاصل طين يقع فيه الغنم وتعدم والمراد

هذا المحذور وهو ثقل المكرر وتبع في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين وقيل اي قال في منع
الادغام في الضرب الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام باسكان اول
بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله
ولكن جوازا والحذف اي حذف احد المتماثلين في الضرب الثالث في بعض المواضع
سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك من قوله ممتنع يعني ان اجتماع المتماثلين
ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فيحذف احدهما لان الحذف ايضا سبب
للتخفيف اما الاولى فكما صرح به في الصحاح حيث قال في احسست يحذفون منه السين الاولى واما
المفصل حيث قال في اقررن فحذفت الراء الاولى لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة
واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا
على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء
مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا ان يكون
الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير بعارضه ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضي نحو ظلت
اصله ظللت فعلت بما علمته من العمل كما جوز والقلب اي قلب ثاني المتماثلين في نحو
في نحو تقضي البازي اصله تقضض تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على المحذوف
قراءة من قرء وهم غير نافع وعاصم قرن في بيوتكن بكسر القاف ماخوذا من القرار وهو مضاعف
اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها
في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف

الراء

الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل
على العكس بان يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا
جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث الكلام بدونه والمفعول فضلة
في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون
المفعول اذ لا مفعول للازم فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول
لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه
حقيقة ولبقي كثيرا من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللازم والفاعل
عام ونحو اشغل اي اكثر مشغولية من امرأة ذات النحيين اي الزقين وقصتها
معروفة لتفضيل المفعول ومنه اي فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدينا
ر واولاهم اي اكثرهم ابلاء او اعطاء للمعروف من الذوابد لانها ثمن للمعطي والولي
بضم الميم بفتح الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهور
من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجيء من اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي
فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل
بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل
جريح او امرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا
يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة والنفي في الا
الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب اشكل فرقا اي يستويان فيه للفرق

بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف ويعلم من صنف
ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء اجريا على الموصوف
او لا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والاقل
انه يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل الذى هو الاصل اما
اذا جعلت الكلمة اعنى فعيلا من عداد الاسماء وقبلها دون الصفات فح لا يستوى
فى فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل
من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبى
لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا نظيره اطلاق احمر على شخص له حمرة
وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة ح فيكون صفة وتسمية شخص له حمرة
باحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر ح لا يجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما
وقد يشبه به اى بالفعيل الذى بمعنى المفعول ما اى الفعيل الذى هو بمعنى الفاعل فيستوى فيه المذكر
والمؤنث لموافقة بينهما فى اللفظ نحو قوله تع وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله ان
ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة
وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر يجوز تذكيره وتأنيثه حملا على لفظ
آخر معناه فالرحمة بمعنى الترحم او بمعنى ان رحم او لان فى الكلام حذفا اى ان رحمة الله تع شىء
قريب او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل وكذا فعول للمبالغة
اى لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع اى بمعنى كثير المنع ويستوى فيه اى فى فعول المذكر والمؤنث

اذا كان

اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو امرأة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى
اكتفاءً في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاءً بالقرائن في الفرق بين الفاعل
والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الا
الالتباس بين المذكر والمؤنث ويستوي في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث
ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول فمذكور بين القرائن
كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين بين المذكر والمؤنث بدخول
التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو زبية ولقيطة وحلوبة
اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله واعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر الموصوف
للمفعول متعلق باعطى واعطى في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل منهما اي لئلا يكون
الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لان في فعيل ثقلا لاشتماله على الكسرة
والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطى
لما هو كثير الاستعمال ويجيء للمبالغة في المعنى من الفاعل فعال نحو صبار فاعل يجيء بفتح الصاد و
تشديد العين وسيف مخذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او بالحاء المهملة او بالخاء
المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو اي وزن مفعل مشترك بين
الآلة كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليتحقق كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمخذم و
فسيق بكسر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كفتى وطوال بضم الفاء
وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر

اكثر اكتفى بهما اكتفاء باشارته اليه في المنظوم مع اشتهار امره في الجمع وعلامة ونسابة بفتح
الفاء وتشديد العين فيهما واورده لبيان اشارة الى كثرة استعماله هذا الوزن بالنسبة
الى اخواتها التي بالتاء ولخصوص شهرة امره في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها
وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول واما تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع
الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجزامة ومعطار ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء
في الثلاثة ويستوي المذكر والمؤنث في تسعة الاخيرة وهي من علامة الى معطير الا انه في السبعة
الاول بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لتعلقهن في الاستعمال فانها تقتضي
ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل
الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث
مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة فمحمولة على فقيرة حمل النظير على النظير
لانه بمعناه وهذا كحمل النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يدخل
الهاء اي التاء اطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا
على صديقة بفتح وكسر العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليه
انما حملوه عليه لانه صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس لعدوة وصيغته اي
او صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف
مطلقا على صيغة المستقبل للمستقبل ذلك اي الكائنة بميم مضمومة موضع حرف

المضارعة

للمضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو معدّ ومحمرّ تبعا للمستقبل فيما
اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما اذا لم يكن للمستقبل فيه مكسور
العين نحو مدحرج ومتضارب ومنكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الاولى
بالزيادة اما الواو فلانه لا تزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته
اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل لزم الالتباس واما الالف فللالتباس
بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونهما شفويتين وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي
اقيم هو مقامه اعني حرف المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في الثلا
ثيات والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه اي بين اسم
الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس بكم الكائن من الثلاثي المجرد المكسور العين وفي مذهب
للفاعل على صيغة المفعول والقياس مذهب بكسر ما قبل الآخر لانه من اذهب ويأتي على
وزن فاعل والقياس مؤكل في نفخ الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من اينع ذلك العكس وبنى
وبنى ما قبل تاء التأنيث على الحركة في نحو ضاربة او اذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء
التأنيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اي ما قبل تاء التأنيث
صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبنى تعليل للبناء لا
للبناء على الحركة لان آخر الكلمة في اتصال نون التأكيد به نحو اضربنّ واتصال ياء النسبة
نحو بصريّ بمنزلة وسط الكلمة فبنى وانما بنى على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون
لعروض البناء وبنى على الفتح للخفة فصل في اسم المفعول يسمى اسم المفعول لان

ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به نحو فعلت به الضرب اي اوقعته
عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا واستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا ما لم
يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة
من يفعل اي من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل
للفاعل واسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل
لمؤاخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل اي جرى بحال الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو
موجود وعلمت علما وجلست جلوسا فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم
لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه
بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته
من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ذكر هذا القيد احترازا عما سبق من ان
فعيلا وفعولا يجيء بمعنى مفعول وانما سمي لانه اسم ما فعل به على عكس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو
نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم
يسم فاعله فلو حل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما
مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو
في المخرج الشفوي فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال
ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مضرب بفتح الميم والواو ثم ضم الراء حتى لا يلتبس
بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين

على تقدير

على تقدير كسرها فصار مقرب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء
واما مفعل بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مقروب
وغير مفعول الثلاثي دون مفعول باب الافعال اذ باب الافعال فيه الالتباس على تقدير
ضم الميم اعني مفعول باب الافعال فقد تردد في الموضع اولا يتغير اذا التبس على تقدير
فتح الواو وكسره مع ان يتغير احدهما بدون الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي بعد
في التغير باسم الفاعل من الثلاثي اعني غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها
الى فاعل بكسر العين والعكس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من
مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات
لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر
ويحمد فهو حامد فينبغي تغيير واما اسم من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع
الزيادة في حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا اي كالفاعل لمواخاة بينهما
اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من
جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما ايضا تغير احدهما كما غير الاخر على ما هو
مقتضى المواخاة وصيغة اي صيغة اسم الفاعل المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة
اسم الفاعل منه منقلب بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا اتبعا للفعل نحو مستخرج بفتح العين ومختار
اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم مفعول
منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما اسما كالمسمى ولاتحاد

المصدر مثل بسمها في بعض الثلاثي فجعل صيغة كصيغتها فصل في اسمي الزمان و
والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض
الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيلها احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من
بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كل صيغتها
منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكر فلم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول
والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد
المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغة من غير الثلاثي بسبب الاستدعاء في حمله عليهما
اسم مكان هو اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف
صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون في
المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا فتعين ان يكون مشتقا من المبني
للفاعل ولهذا الوجه تشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل خرج به غير المحدود
وحق تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق
من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان
ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لكن جرت
بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة
الى ان الصيغة مشترك بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما
زيدت في المفعول لمناسبة بينهما اي المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع

الفعل

الفعل ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي باسم المفعول
وصيغة اي صفة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاف ام كلها مفعل مفتوح
العين للموافقة ومفتوح الميم لقيام مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة العين كالمذهب
بالفتح من ذهب يذهب بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه منه المثال ومما حقق
استثناء حكم المثال الواوي بالمذكر علم ان حكم المثال اليائي حكم الصحيح فان كان من
يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميئس وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من
يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس
تقسيم موضعه كما يأتي ان شاء الله كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوي للمضاعف
فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود يود صرح به المغرب ايضا ويدل على هذا ان
حكم ودي مثل رمي كما نقل بعضهم التصريح به عن المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء
الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بكسر العين بسكون الفاء وفتح
الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب ضرب
والا فتحت ثم كلامه اراد بيان يضرب بالصحيح ولذا لم يعلل من يفعل فبقي قوله والا فتحت
شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان
مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح فان حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبار
بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان يكون حكم طوى مثل حكم رمي يرجح الاول ايضا دليل الناقص
يقتضي الحمل عليه ويرشد اليه الايضاحي ومصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح

فانّه اى اسم المكان بكسر العين منه فيه او فى المثال الواوىّ غير المضاعف من جميع الابواب
نحو الموعد فى مكسور العين ولم يتعرّض لمثاله ~~لفظه وللوجل~~ لكثرة ولانّه على اصله وللكلام فى مضموم
العين ولم يتعرّض لمثاله لقلّته وللوجل فى مفتوح العين وانّما كسر فى الجميع ولم يفتح حتى لا يبقى
فى الكسرات انّ وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لتوهّم انّ وزنه فوعل مثل جورب ولا يبقى
فى الكسرات انّ وزنه فوعل بالكسر لانّ فوعلا بالكسر لا يوجد فى كلامهم وقيل انّما كسر الجميع ولم يفتح
لانّه من الواو احقّ من الفتح معه اذ معه بالفتح بالكسر احقّ من موعد بالفتح بالوجل فى
كسرة انّ المسافة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانّهما متقاربة
بينهما ولم يضمّ ايضا حتى لا يكون عدم النظير فى كلامهم لانّ مفعلا لم يوجد فى كلامهم كما مرّ
وصيغة من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلّها مفعل بكسر العين للموافقة الّا من الناقص
اليائى اذ الواوىّ منه بالكسر فانّه اى اسم المكان بفتح العين منه فيه اى فى الناقص اليائىّ من
يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسور للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالى الكسرات
كما هو فى باب الناقص انت والله تعالى احدهما حقيقية وهى كسرة العين والاخر يائى تقديرى
اعنى الياء كما انّه بفتح العين منه فيه واويّا كان او يائيّا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو
الاصل نحو المرضى والمسعى ومن يفعل بضمّ العين ايضا لانتفاء مفعل بالضمّ نحو المغزى
وفى الفتح اطّراد وخفّة او للفرار عن توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء لتطرّفها وانكسار
ما قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس تعليلا للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو
مختصّ بمكسور العين لانّ قوله الّا من الناقص مستثنى منه من يفعل مكسور العين ولذلك
فتم على

اقتصر على ايراد للمثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح

ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع

علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح فبقي ولذلك في

يفعل بالضم فانه لما استغنى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة حه

الى التعرض له ولا يبنى من يفعل بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل للموافقة لثقل الضمة

ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هو الدليل لسبق ذكره ولجواز ان يكون هذا السبب

رفضهم مفعلا فعمم موضعه اي موضع يفعل بالفتح بين مفعل بالكسر قدمه لان ما اعطى

له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهو لما يقدم الايراد

التقديري على اللفظي لذلك ومفعل بالفتح واعطى للمفعل بالكسر احد عشر اسما

نحو للمنسك وانما قسم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك وللمنسك على البدل

لئلا يتوهم قبل ذكر للمعطوفات ان ما اعطى للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك نفي لغة

المعدود في العدد ولكون المطلب على صدق رجاء يذكر للمعدودات اجمع وللجزر وللمنبت

وللمطلع وللمشرق وللمغرب وللمفرق وللمسقط وللمسكن وللمرفق وللمسجد وتخصيص هذه

العدد هو للمعدودات انما بحكم السماع واعطى الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة

لخفة الفتحة فيقام حقه الفتحة بعلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع الاحكام المذكورة ره

لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين

لمكان قتله اعني كربلاء فصل في اسم الآلة وهو اي اسم آلة اسم مشتق حرج بنحو العدوم

من بفعل مبني للفاعل خرج به اسم المفعول زيدت موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول
وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل
لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم
واقوى ولذا جعلوا الاداة من تتمة الفاعل ليقع انحصار العلة الثانية الخارجة عن المعلول في
الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله للآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول
لوصول اثره اليه خرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف من حيث انه مضاف من نحو محلب
واضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف رباح هو مملوك غلام زيد او رباح
هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن
المعرف فلا دور ومن سلم دخول الآلة في المحدود ولا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بها في الحد د
الاصطلاحي حقيقة وبها في الحد اللغوي لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي
ليس في الاصطلاح حقيقة للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة
اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا واعلم ان
اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يكون على مكافئة جميع حروفه غيره في عشر وان اسم الآلة لا
يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا تكون الا للافعال المتعدية كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول
للافعال اللازمة ولا تكون للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية لم يمكن وضع اسمها الا من المتعدية
وفي قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل
وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب

المفتاح

المبنيّ للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما صدقه ابن الحاجب في تعريف امر الغائب لذلك
حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل الغائب نحو زيد ليضرب الزيدان ليضربا
الزيدون ليضربوا هند لتضرب الهندان لتضربا الهندات ليضربن واضرب انت الى اخره.
وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولهذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر
فلا ينافي في قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور هنا ك
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة لما اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع
دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انصباب
معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون
لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما
انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب
السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل وزيدت اللام في امر الغائب
لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب
في الكلام فتناسب اللام للحال ان اللام ايضا اي كما انها من وسط المخارج من حروف
الزوائد والاضافة بيانية اي من حروف هي الزوائد فيكون حالفة للزيادة
وهي اي حروف الزوائد الحروف التي يجمعها قولها اوس هل تمت ولم ينسها
يقال اليوم تنساه او سألتمونيها او اتاه سليمون او اتاه سليمان او انست
موليها او امان وتسهيل او قول الشاعر اني تعشمان المارفي هويت او من

باب علم او احببت واما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى
السقوط والسمان جمع سمينة بمعنى بمعنى الف ء السمان فشيبتني اي جعلتني شكت
الف ء الشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدايد وتحمل الاحزان او المصايب
في مواصلتهن او استمر محبتي اياهن الى ان شبت ويؤيده قول الف ء وقد لنت قدما
بكسر القاف وسكون الدال بمعنى زمان القديم هويت السمان وعين حروف الزيادة
من بين حروف البيت بعدله او حروف هويت السمان او حصر لحروف العشرة هي الهاء
والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما يكون بالكناية دون اللفظ ولذلك قالوا تسهلها او انه
واللام والسين والميم والالف والنون وحكي عن ابا العباس للمبرد سال اباعثمان المازني

فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده البيت فقال له الجواب رحمك الله قال المازني قد
اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها يكون زايدة في كل مكان
بل معناه انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزيد منها لا من غيرها اذ قد يكون اصول الاحرف
ان حروف هو امنها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها زايدة من كونها اصلا بان
تزن الاصلي بالفاء والعين واللام وتخرج الزايد بلفظ لا تقابله فاء ولا عين ولا لاما
تقول تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب
وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وتقضيب وزنه تفعيل وحار وزنه
فعل وعلى هذا ولم يزد في امر الغايب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى
حتى لا يجتمع حرفا سلة احديهما للامر والثانية للمضارع وكسر اللام او لام الامر مع ان من

حق حروف

حق حروف المعاني التي جائت على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون
لانها شبيهة باللام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر
في الاسماء او بمقابلة الجر فيه لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب في الاسم جر
وليس في الفعل جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم
وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة
الجار في الكسر وسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد الواو والفاء اكثر
لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف
المضارعة وكذا الفاء معهما ككلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين
واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعد كثرته بعدهما
لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب فليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين في فخذ
للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة
كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسر العين اليها ويجوز كسر العين والفاء
لكون حرف الحلق قوية فتستتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه
حرف الحلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو
وهو بسكون الهاء والفاء فهو بسكون الهاء فتشبيها له بما هو عينه من نحو عضد بالسكون
فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت حرف الاستقبال في امر المخاطب
بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال له اذا صل اضرب لتضرب بالتاء الفوقانية

كما في ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام
كالامر للغائب لان الطلب في الامر انما هو معنى للام لان للام وضعت لذلك
فيه وثبوت لاحد ما اشتمل اليه كان فيكون امر الغائب المخاطب ايضا ان يكون
باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق ق
بينه وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغائب بدليل قوله فيما بعد في
للفرق بينه وبين المضارع وقوله وعينت الحذف اي حذف اللام وحرف الاستقبال
في امر المخاطب دون امر الغائب لكثرته اي لكثرة الاستعمال هذا الجنس فالتخفيف يه
اولى ناظرا الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثمة اي ومن اجل ان تحذف
وحرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا تحذف حرف الاستقبال
مع اللام في مجهوله اي المخاطب اعني نحو لتضرب وباللام والتاء لقلة استعماله
اي المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء
بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح
اي ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا
احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرة الهمزة المجتلبة لان الكسرة
اصل في تحريك همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل
ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن ابعد حركات الاعراب
عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف

ودخول

ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرّك بما هو اقلّ وجوداً
في الاعراب والكسر تشبيهاً بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض ولان السكون
ولزوم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوّض الكسر من السكون ايضاً ولان وقوع
اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء والافعال منه القدح المعلّى وناهيك
هيك بنوع الاول من الافعال المشددة والاواخر وما ينجزم منها بدواع الجزم و
عندي ان الاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين و
والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال فافادة الكسرة للخلاص
من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئةً بحكم المقدّمة المعلومة
بخلاف اختيها فانهما تفيدان الخلاص فقط والمفيد بفائدتين اولى بان يكون اصلاً
فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سمّيت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت
للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك سمّاها الخليل سلّم اللسان ولم يكسر الهمزة
في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموم مع انها همزة وصل بل ضمّت لان
الهمزة او الساكن والثاني قوي من جهة المعنى وان كان ضعيفاً من جهة اللفظ لان حذف
ضمير الشان منصوباً ضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين فيتعذر الكسر او كسرها
يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرتها الى الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل والاعتبار
للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزاً مانعاً حصيناً
قوياً عندهم اي عند اهل هذا الفن ومن ثمه ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا

حصناً بجعل واو قنوة ياءً ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لمّا
كان ساكناً جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو القاف وهو مكسور فقلبت الواو
ياءً وقيل لم يكسر الهمزة في مثل اكتب بل بضم للاتباع اي لاتباعها للعين في الضم لان
خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الفاعين
اي همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازاً لكو تها
على صورته في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله او لكونهما متحدين ذاتاً والاختلاف
انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت
صارت ريحاً والريح اذا سكنت صارت هواءً فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة الهمزة
الهمزة اذا سكنت وموت صارت الفاً مع كونه للوصل بدليل سقوط في الدرج والاصل صل
في الفاء الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين والف للقطع لان الف افعل والف مفتوح
ثم جعل للوصل عوض معاملة الف الوصل بان سقطت في الدرج لكثرته اي لكثرة ايمن
استعمالاً وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة
في اللفظ ولاحقه مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج لكثرة استعمالاً ايضاً اي كايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي
اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند
الخليل الكلمة علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع في الوصل لكثرة
استعمالها وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام

للفرق

للفرق بين همزة الوصل التعريف وبين همزة الاستفهام اذا فتح هو انقول الملحق
الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف
فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الالف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف
لا للوصل الا انه عومل معاملة الف الوصل بان تسقط في الدرج لكثرة هذا الالف
استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فلسقط في الدرج لكثرة استعمالا
ويحتمل ان يكون اشارة الى المذهب النلثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى
ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على
تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرة استعمال الالف وحفته
~~او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به الفتح~~ وفتح ايضا على كونه
على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام
وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فسقط في الدرج
لما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف
الوصل او المجموع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من يكرم ساكن
وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر اي من جنس الالف الذي
في الامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من ياكرم طردا للباب يعني ليس
ما بعد حرف المضارعة من يكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذا صله ياكرم بالهمزة
لكونه ماضيه على اكرم فجاء بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الا

محمول للالبيس بما تشتق منه الحوالة اعنى المحيل وفى وصف تلك النساء بالجبل والارضاع وفى وصف الصبى بكونه ذى تمايم وذى حول وفى جمع تمايم اشارة للاكمال مبل النساء واليه اما فى الوصف بالجبل والارضاع فظاهر واما فى الوصف الصبى بذى تمايم فلان التميمة انما تجعل فى عنق الصبى اذا كان فى غاية الحسن يخيف عليه من اصابة العين واما فى جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمتين لفرط محبتهم واما فى الوصف بالاحوال فلانه فى تلك الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة المشتهية مالم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا فى القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو اى للمخاطب بغير اللام مبنى على السكون لان الاصل فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان يبنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا فى الاطلاق المجوزم على امر الغايب واطلاق الجزم على سكونه وفى الاطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهته تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضى وانما بنى الماضى على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم فى الجملة اى فى وقوعه صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق له مشابهة بوجه من الوجوه بينه اى بين الاسم وبين امر المخاطب بحذف حرف المضارعة لا فى الحركات والسكنات وذلك ظاهر ولا فى وقوعه صفة للنكرة فلانه صار انشاء لا يقع صفة الا بتاويل بنى على السكون الذى هو اصل فى البناء ومنهم

اى ومنهم

او ومنها جرانه في الامر للمخاطب تماهو لعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارع حكم بانه
معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل فليضرب هو معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة
الاعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في آخر الامر مطلقا غايبا كان او حاضرا مفردا كان او
مجموعا نونا التاكيد احدهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربن
ليضربن ليضربنان للغايب وكذلك ليضربن على صيغة المجهول الخ ولذلك زيدت في اضربن اضربا ن
اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذلك لتضربن الخ للمجهول وفتح الباء اي حركت بالفتح
في ليضربن مع ان اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح
فللخفة والصيانة للفعل عن اخيه الجر في صورة الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في الضم
وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين ولا للضم
والكسر لمكان الثقيلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليضربوا عند اتصال
نون التاكيد فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع استقلال الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع ح
الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك
ولم يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في ليضربان حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف
وللالتباس في ليضربن واضربن للفرق بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع
ان اصلها الفتح للخفة لمشابهتها اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه
العلة موجودة في الف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب حب
الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع

في مثل يضربانّ في امثلة الخفيفة التي هي يضربان تضربان ويضربون تضربون وتضربين اذا دخل عليها نون التاكيد انما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبًا ويصير محلًا لدخول نون التاكيد لانّ ماقبل النون الثقيلة يصير مبنيًّا لانه انما اعرب لشبهه بالاسم ولمّا اتصل النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار التمكن بمنزلة جزء من الكلمة كما بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحروف والحركة اذ الاعراب في الوسط ردّ الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والجمع البناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة في ليضربنانّ اصله ليضربننّ فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا يحذف نون التاكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء فالحق الالف الخفيفة وحكم النون الخفيفة من حركات ماقبلها او حذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم نون الثقيلة الا انه لا تدخل لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملًا لها على التثنية وان لم تجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا ترى ان يونس حين ادخلها في فعل الجماعة ادخل الالف فقال اضربنانّ دون اضربنّ وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع احكام ثم للكناية للعلوية من قوانينهم بتتبع احاد الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فللكناية ان يعدى من الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له اعني التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة انما دنه

الكثر مما

لكنه مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل في افادة المعنى بالنسبة الى ما يفيد

دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان

للخفيفة مخففة من المثقلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب

ان يجرى على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه نفرة واما اذا

لزم منه عدم الجريان عليه في دفكلا ونهنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على

الاصل وقوله فالمذهب ان يعدى من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكر من معنى الاصالة قوله

لاجتماع الساكنين في غير حده مثل فعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان

الروابط بين الحروف الحركات فاذا فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما

بالآخر ولا يجوز حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن

جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين في حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك

النون خلاف وضعها وحده اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوزها فيه بالاتفاق لان

اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة وللادغام فيه متحرك فيصير الثاني

من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص بسكونهما وغير حده خلاف

ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين فيه فيات على التقبيل بانه

على السكون عند يونس اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة

وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف

النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد يدخلان

ن

ويجوز في غيرها عند ان يكون الاول حرف لين
والثاني مدغما
وهذا ليونس
حح

في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها يجب في نفس الامر ودلالته عليه
اما مطابقة وهي الخمسة الاول او التزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب
الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه فلزم الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله والله
لاعاقبن فمحمول على الغالب وفي بعضها لا يجب الامر بل ما يشبهه بما فيه معنى الطلب في نفس
الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده فكان ذلك
مقتضيا لتأكيده لان غرضه تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد
لا يكون الا في المستقبل دون الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد واما الحاصل في الزمان
الحاضر فهو وان كان محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والكمال كيد
لكنه لما كان موجودا او ممكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون
التأكيد بغير الموجود والاليق بالتأكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر نحو ليضربن
واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام
نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء
نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال
عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن والجملة
القسمية اعني اقسم والله انشائية وجواب القسم اعني لاضربن خبر وسابعها النفي وتدخله
نون التأكيد وهو قليل لمشابهته لاحد المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين

وفي نحو

وفي نحو زخر فيهما نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في
جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التأكيد الآتية اي لكن
النهي مطلق معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارع فيه وكي للمجهول وهو ما
حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء
المذكورة نحو ضرب زيد في ضربت زيدا الخ ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب
زيد في يضرب خالد زيدا الى آه ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي لا يضرب وانما لم يذكرهما كما
بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته يذكره عنهما اذ يعلم منه الاشتراك في الصورت
ان مجهولهما مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل
اما تبيين خساسة الفاعل واظهار لها فان نفس هذه الفاعل لا يصلح ان يكون غرضا
من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منها انما تبيين خساسته واظهارها
نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير
اللسان عنه او تبيين لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين
لشهرته بذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره عنه نحو خلق الانسان واختص المجهول
بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول وهو اسناد
الفعل الى المفعول والمعمول كما ان الفعل لمن صدر عنه اعني الفاعل فجعل صيغة ايضا اي كمعنا ٥
غير معقول ومع فعل ليناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ
لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المبني للمفعول

هذا الوزن المنقول دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فُعِل
دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما
حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاقسام فجعل على وزن لا يكون
في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة فِعُل غير معقول
لا يجيء على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا وُعِل بضم الواو وكسر العين وهو عنز الجبل
ودُئِل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة
لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل على يُفعَل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر
لان هذه الصيغة اعني يُفعَل مثل فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى
في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه اي على فُعْلَل كلمة في كلامهم ايضا او لما لا يجيء على
فُعِل فتكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فيتناسب اللفظ والمعنى ويجيء المجهول
في الابواب الزوائد من الثلاثي كلها اي مما زاد حروفه على ثلاثة سواء كان رباعيا مجردا
او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم حرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دحرج
واكرم وبضم الاول اي بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها و
وفتح ما قبل الآخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعلل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة
كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويجتمع ويستخرج تبعا للثلاثي فيهما الا في
التي في سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر ما قبل الآخر

وهي

فائدة غير مفهوم المبالغة وهي فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما و
جب الادغام في ادّان لانه اذا جعلت التاء دالا او اذا لم يترك التاء على حالها لبعده من
من الدال في المهموسية لان التاء مهموسة والدال مجهورة فبينهما بعد في الصفة او المهموسية والبعد
بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب رفع هذا البعد بقلب احدهما ليسهل
التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة اعني الدال فصار لنفي البعد والتنافر
لقرب الدال من التاء في المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز
الاظهار اذا اجتمعا ووجد شرائط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف سدّان لسكون
الثاني تقديرا او بخلاف وتد للالتباس والظاهر ان يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل
المقلوب اليه واعتبار القرب في الفرع المقلوب اعني التاء اولى لكن لما كان القرب باعتبار
المخرج وكان مخرج التاء وهو مبدء المخرج النوعي الذي للتاء والدال والطاء جعله اصلا وحكم
بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد يلزم حرفان من جنس واحد فيدغم احدهما
احدهما الى الآخر او يقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا ايدل
على معنيين احدهما لم يبقيا على حالهما والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعده من الدال في المهموسية
علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما تر بغيره في كلامه
وكذا اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر من ذكر من باب نصر ويجوز فيه اذّكر بالذال المعجمة
المعجمة والادغام اذدكر بالعكس لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة
وبينهما بعد في الصفة فجعل التاء دالا اذالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم

ولم يقلب التاء دالا الى الذال اولا الامر لعدم المخرج بينهما كما جعل التاء دالا في ادّان للعلة المذكورة
يجوز ذلك الادغام بعد الجعل المذكورة نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله
بجعل الدال ذالا والذال دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز ذلك البيان او عدم الادغام
نظرا الى اختلافهما في الذات اي الذال غير الدال ذاتا نحو ادّان اصله اذتان لانه من ذان
من الدين مثل اذّكر في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين التاء والذال في صفة
المهموسية وصفة الجهر وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول اذدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام
في اذّكر قوي فصيح بخلاف الادغام في ادّان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج ومن الدال
والزاء الا انهما متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم يقلب التاء
زاء ابتداء ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زايا لاتحادهما في المجهورية
لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير تقدير جعل التاء دالا وادغام الدال
في الدال كوضع قصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف لانه
او ازدان على تقدير ادغام الزاء في الدال يوازي ويلتبس بادّان من الدين ونحو استمع
اصله استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة
تقاربهما في المخرج لكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتّمع لعظم السين في امتداد
الصوت فيتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم
تجنسية في الذات ونحو اشّبه اصله اشتبه لانه من الشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو
اصطبر اصله اصتبر لانه من صبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه

دون

دون اهتمام بابقاء التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي
حروف المستعلية او الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية الحروف المستعلية
المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست منها صطضظ جمع الاربعة الاولى وهي الصاد
والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى
الحنك الاعلى واما اطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان
الاسمين المذكورين مجاز لان المستعلية والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل
عنده اللسان ومطبق عنده اللسان ومثل هذا الاستعمال كثير في اللغة كما قيل المشترك
فيه مشترك والثلثة الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق ق
فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة
خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة اي وهي ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك
الاعلى عند التلفظ بها وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله
فجعل التاء طاء حاصل للمعنيين احدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلب التاء طاء
كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حاصل لهما ايضا كما اشرنا اليه ثم نقول للمباعدة بينهما اي بين
الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة لان التاء
حرف شديد والصاد رخوة فيعسر الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول وقوله وقرب
الطاء من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان التباعد بين المتقاربين في صفة يوجب
تعسر التلفظ فصار اصطبر وانما لم يعد اللام في المعطوف هنا كما اعاده في بحث ادان

لقرب المعطوف عليه بناءً كما في ستّة اصله سدس بدليل اسداس وسُدَيس فجعل السين والدال
تاءً لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة بعد تشبيه
في قلب حرف آخر فالمباعدة بينهما بين المقلوب وما يقاربه من وجه لمقاربته بينه وبين المقلوب
اليه من وجه آخر فانه بين السين التي والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلاجل
هذه المباعدة ولم يترك السين على حالها وقلبت تاءً لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك
الدال ايضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه به اي
سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث ادّان وقلب
تاءً لمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصارت ستّ ولم يجز تلك الادغام في اصطبر
بجعل الطاء صادا فلم يقل الا الى جهة الاستعلائية لوجه التشبه الى الاستعلاء و نحو اصبر ولا يجوز
تلك الادغام فيه بجعل الصاد طاءً لفضل الصاد من الطاء في امتداد الصوت اعني الصفير اظهر
ويجوز تلك البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين الصاد والطاء وان اتحدا
في الاستعلاء والاطباق ونحو اضّرب اصله اضترب لانه من ضرب الجرح ضربانا وهو مثل اصطبر
في الاحكام وعليها اعني يجوز اضّرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد واضطرب
بعدم الادغام ولا يجوز اطّرب لزيادة صوت الضاد في امتداد الصوت بادغام الضاد في الطاء
ونحو ولج اطّلب اصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر ولا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين
من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاءً لبعد التاء من الطاء في الصفة الهمس والانخفاض
ولقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو اظّلم اصله اظتلم لانه من باب ضرب يجوز فيه

يجوز فيه

الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لاثرها ورفعا لاجتماع الساكنين فلا حجر في النقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف لما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقر بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو في اقر بكسر القاف مضارع المتكلم من باب ضرب بيان ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله اقررن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركته تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن الهمزة ولم يذكر بها اكتفاء في قراءة الكسر نصا رفقرن بالفتح فهذا امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المثلين اذا كان سكونه اي حرف الثاني لازما غير عارض واما اذا كان عارضا غير العارض سكونه الذي هو وقف فانه غير مانع من وجوب الادغام لجواز الادغام نظرا الى ان السكون عارض للاعتداد بتحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذه لغة بني تميم ويجوز عدمه اي عدم الادغام الى ان الشرط الادغام تحرك الثاني وهو ليس كذلك هنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو

الاقرب مثل العباس وفي التنزيل ولا تمنن ونحو امدد فيجوز الادغام امر للمخاطب ومدّ بالادغام
اصله امدد بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية
لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة ومدِّ بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر
ومدُّ بالضم للاتباع اي لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مفقود في الثلث لان الحركة
المنقولة اليه في الثلث هي الضمة ومن ثمة اي ولاجل ان الضم في مدّ للاتباع لا يجوز فرّ بالضم اي بضم
الراء ويجوز غيره من الفتح والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع
في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود ههنا مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يفعِل
ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن ويمددن ومددن ومددت ونحو ليمددن اي فيما
اتصلت الضمير المرفوع لان سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم هو الضمير المرفوع المتصل
الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد وليمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب
عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفي نحو امددن وليمددن ولم يمددن اعتبر
اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير سكون امدد ولم يمدد حركتا رمتا ولام قولا
وتقول في الامر منه للمضارع المؤكد بالنون الثقيلة مدّنّ بفتح الدال مدانّ مُدّنّ بضمها وبحذف
الواو اكتفاءً بالضمة مدِّنّ بكسرها وبحذف الياء اكتفاءً بالكسرة مدانّ امددنانّ وتقول
بالخفيفة مدّن بفتح الدال مدُّن بضمها وبحذف الواو ومدِّن بكسر الدال وبحذف الياء واسم
الفاعل منه مادّ اصله مادد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم المفعول ممدود
ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميمين اصله ممدد ادغمت

الاولى

الاولى بعد نقل حركتها الى الميم الثانية وسم الآية ممد بكسر الميم الاولى اصله ممدد
والمجهول للماضي مدّ اصله مدد ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع
يمدّ اصله يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا اعم
من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف اثدذزسشصضط
ظوي وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في
المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها واورد على
التي امثلتها فقال نحو اتّخذ وهو ادغام اتّخذت تاء اذا كان من الاخذ لان اصله
ائتخذ قلبت الهمزة ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاءً فادغمت التاء
في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاءً بل الياء التي يجوز ان تقلب
تاءً قياساً انما هي الاصلية وههنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من تخذ
من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتّجر اصله ائتجر لانه من تجر من باب نصر
او عمل التجارة فادغمت التاء في التاء وجوبا ونحو اثّار بالثاء المثلثة اصله اثتار
لانه من ثأر من باب فتح او قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى
قوله يجوز فيه اثّار من الثأر لان الثاء والتاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر ولا ينحبس
جري النفس مع تحرك حروفها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهي ما ينحصر جري
النفس مع تحريكه وخصفه باسم اراده والتشحيث الالحاح في المسألة ومعناه سيلح
عليك بهذه الارادة فيكونان اذا التقيا من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب

مخرجيهما بخلاف يستمع فانه فان كان السين والتاء من المهموسة وتقارب مخرجيهما الا ان
تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب الثاء والتاء في المخرج فان بين مخرجي الثاء والتاء
مخرج حرفين هما الذال والظاء وبين مخرجي التاء والسين مخارج ثلثة احرف هي
الدال والطاء والثاء ولذلك ثقل الجمع بين الثاء والتاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام
اينما اجتمعا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء فان ثبتت صدق سمعت فراجع بها
وجدانك في يستطر ويستمع وليس ايضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين
في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف الثاء والتاء فانهما متحدان في الصورة فوجب فيه الا
دغام فيجوز لك الادغام بقلب التاء ثاء فتقول لبثّ والثاء تاء على العكس والاخير
افصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه الا انه قدم الاول
نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصور ة
نظرا الى اتحادها الصوري والاتي والمهموسية وتقارب المخرج وتبعه الملخص وابن الحاجب
وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح الهادي
وكذا ان اصله ادّان لانه من دان من باب ضرب او اخذ الدين لا يجوز فيه غير اد
غام الدال في الدال بل لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال في الدال لتعين طريق الادغام
لا للاحتراز عن ادغام التاء في الثاء بقلب التاء دالا او الدال فلا يكون التقييد للعكس المطلق
وجوب الادغام وعدم جواز الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان محط الفائدة في كلام القيد فانما هو فيما لم يكن للتقييد
فائدة

يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لما عرض بين الطاء والتاء في الصفة ومقاربة بين الطاء
والتاء في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء وتاء لمساوات بينهما في العظم الصوري ويجوز البيان
بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء في الذات مثل اظطلم بالمعجمة واظّلم بغيرها
واطّلم بالبيان ونحو اتّعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب فعل فجعل الواو تاء
لمناسبة الجواز وكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو اتّزار وادغم التاء في التاء وجوبا لانه اوثن في
ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة تصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم حينئذ صار
ياء لكون الفعل مرة بائتي في ذلك لوجود موجب القلب نحو ايتعد ومرة اخرى واوا
في المضارع نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يكون تاما هو الاختلاف
الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزى يغزو الا
انهم لما امكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا
قوله او يلزم توالي الكسرات كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم في
والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما
في التعليل ونحو اتّسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر
من باب فعل ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم كما يجيء
ان شاء الله فرارا من توالي الكسرات خصوصا في المصدر اي الايتسار ولم يدغم اذ لم يقع الادغام
في مثل اينكل بقلب الياء تاء كما في تاء اتسر لان الياء في اينكل ليست بلازمة يعني لعدم وجود شرط
الادغام وهو لزوم المدغم يعني يصير تلك الياء همزة اذا جعلته اي اينكل ثلاثيا لان اصل اينكل

لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثمة لا
ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم حيي في بعض اللغة لان الياء الثانية
ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيي لكن قوله وادغم اتخذ
شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى لو ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام شذ
ادغام اتخذ اذا كان اصله ائتخذ وقلب الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس لا تقلب
اذ الياء غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر
وليس بتهمة ومن ثمة توجه انه لم يتم علم ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتخذ
غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تا تفعل وت
فاعل ما يقاربها من حروف ث د ذ ز س ص ط ظ بقلب التاء الافتعال الى جنس الحروف
لمقاربتها في المخرج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها
فاورد على ترتيب ذلك الحروف امثلتها قال نحو يثقل اصله يتثقل من التثقل فادغمت
اولا التاء في الثاء بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى واعلم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين
المتماثلين المتحركين الا ان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها
وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واختصم فهو نظير انعت تلك فلعدم لزوم التاء بعدها لم
يجب الادغام فيه ونحو يدرا اصله يتدرا من التدرؤ قلب التاء دالا وادغم الدال في الدال
ويذكر اصله يتذكر من التذكر قلب التاء دالا ثم ابدل الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال ويزرع
اصله يتزرع من التزرع قلب ذالا ثم ابدل الدال زايا ثم ادغم الزاي في الزاي ويسمع اصله
يتسمع

يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغم السين في السين ويخصّم اصله يختصم من الخصومة قلبت
التاء طاء ثم صار الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد وينضّل اصله ينتضل من النضل وهو الرمي
قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد ويلطّم اصله يلتطم من اللطمة قلبت
التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظّر اصله ينتظر من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء
ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز في ادغام هذه الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل الثاني مثل
الاول وقوله لضعف استدعاء المؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف
استدعاء المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذي هو العين حيانا
بعكس الادغام بقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي
ان يبقى الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع
من هذا العكس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد احد ذ ز مستثقلا ظلما او زايدة في الصفة
وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام في الماضي لانه صار في هذه الامثلة حتى لا يلتبس
بماضي التفعل لان التاء عندهم اي عند هولاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام
بنقل حركة التاء الى ما قبلها وحذف الهمزة المجتلبة فيصير مثل اخصّم فلا يعرف انه من الافتعال او
من التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال قتّل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالتحقيق
في المضارع واشار اليه بقوله في يعدّ ونحوه مستقبله بكسر الفاء وفتحها كما في الماضي وعند
بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خصّم اصله اختصم لان التاء عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين
بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا اللبس حج وعند بعضهم يجيء الماضي

المرتم بالمجتلبة نحو اخصّم بكسر الخاء نظرا الى السكون اصله اي اصل الخاء في اختصم ولان الحركة العارضة
في الحكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء والالتباس ايضا اما في خصّم بفتح الخاء فلم يجئ اخصّم
بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير
عارضة فلا احتياج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في اخصّم فانها من خارج فهي عارضة ويجوز
في مستقبله اي مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يخصّم فان من قال
في خصّم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخصّم بفتحها ايضا ومن قال خصّم او اخصّم بكسر الخاء
بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله يخصّم بكسر الخاء ايضا ويجوز يخصّم على ضم الفاء للاتباع
اي لاتباع حركة الميم في المضارع مع فتحها عند من فتح في الماضي ومع كسرها عند من كسرها فيه نحو يخصّمون
بحركات الفاء ويجيء مصدره اي اختصم مدغما خصّاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على
على تقدير سلب حركة التاء او لنقل كسرة التاء الى الخاء ويجيء مصدره خصّاما بفتح الخاء ان
اعتبرت انت حركة الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبر لانه شاذ
لان الاتباع هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف يخصّمون ويجيء مصدره اخصّاما بالمجتلبة
بكسر الخاء وفتحها اعتبارا بالسكون الاصل لما ذكرنا في اخصّم هذا على تقدير كسرها وفتحها للخفة وللاتباع
وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة عارضة فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة اما على
تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في اخصّم فتدغم تاء تفعّل وتفاعل
فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذزسصضطظ
وانما لم يذكر هذا القيد اعني ما يقاربها لظهوره لان تعلّم وتقابل لا يجيء ادغامه كما مر في باب الافعال

من ادغام

من ادغام التاء فيما بعدها من حروف تشد ذ ز س ص ض ط ظ لمقاربتها لها في المخرج ومباعدتها عنها
في الصفة نحو اطّهّر بتشديد الطاء والهاء واصله تطهّر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم
اجتلبت الهمزة للابتداء واثّاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم
اجتلبت الهمزة وادّارءوا واطّيّروا واذّكّر واثّاقلوا واصّدّق وازّيّن واسّمّع واخّر وفي غير الضاد تقلب
التاء ابتداء الى ما بعدها اما لانه ادل للمخرج ولقربها واما في الضاد فبعد قلب التاء طاء اذ لا تي د
ولا قرب لكسبق ولا يدغم تاء استفعل في ما بعدها نحو استطع لسكون الطاء تحقيقا وشرط
الادغام تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا في ما بعدها نحو استدان اصله استدين اصله لسكون الدال
تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة اصله
استطاع كما مرّ يسطيع اصله يستطيع كما مرّ في قلت من احد اللامين حذفت للتخفيف اذ اقلت اسطاع
بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون السين زايدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت
في استفعل وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون اجرا لما دخل الكلمة من
التغيير لان اصلها اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما قوله على الفراء فان كان فتح الهمزة وجعلها
همزة قطع اذ اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا ومضارعه يسطيع بالفتح وان كان
السين زايدا على قول سيبويه لان اصله اطاع زيدت السين على غير القياس كالهاء او كزيادة
الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس **الباب الثالث** في المهموز ولم يعرفه
اما لانه ظهر من تعريف الصحيح او لان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على المعتل لان الهمزة
حرف صحيح لانه لم يجر فيها احكام حروف العلة في الاطراد اذ اللام في كثير من الابواب ولا يقال الصحيح
يجري

مع ان الهمزة حرف صحيح للماهر لصيرورته همزية او الهمزة المهموز احرف علة في التليين اي
في ادائه لشدتها كآمن واومن وايمانا وهو يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ويسمى
القطع ايضا لاقطاع الهمزة اياه فيها لشدتها ومهموز العين نحو سار (?) ويسمى النبر
ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرء ويسمى الهمزة ايضا و
وذلك ظاهر في حكم الهمزة كحكم حرف الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انها قد تخفف اذا لم
يكن مبتدءا بها كما سيجيء ان شاء الله تعالى بالقلب وبجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف
الذي منه حركتها والحذف كما تقول سل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور وقد
فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها
كما يجيء ان شاء الله تعالى وفيه حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين
حرف حركة ما قبلها كما تقول سل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند
الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة حقيقة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع
الا بعد حرف وتعرض الساكن فيه فلا يقع في اول الكلمة اما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف
شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فيجوز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة
قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة التميم وقيس فكيف الها على ساير الحروف والاصل
في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة في وجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة
بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بها بغير عوض الا انه الحق قلب لكون القلب بين بين
الاول من طرق التخفيف كان القلب يكون ويحقق اذا كانت همزة ساكنة ومتحركا ما قبلها

ماقبلها

وانما تعين القلب في همزة المقصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا
المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه
ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشيء يوافق حركة ما قبلها بيان
لكيفية القلب بعد وجود شرطه يعني اذا كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف
موافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانها توافقها
للين عريكة الساكن اي طبيعته لضعفه كالمستدعي ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة
ما قبلها اي طلبا على نفسه يوافقه اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي
بعدها الحرف الذي لو اشبعت تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف
اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر والثاني من تلك الطرق انه
يجعل بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة كانت
وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع
استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من اثارها وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها
متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تنبه اي سواء كان حركتها وحركة ما قبلها ثبت الهمزة
على تخفيفها بالبين بين في كل الاحوال لانها دعي الحرف الى القلب بقوة عريكتها اي الهمزة المتحركة
بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف فاحوال الهمزة مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة
من ضرب الثلثة في الثلثة نحو سأل ولؤم وسئم ورؤس وجؤن وسئل ومستهزئين ومقرؤ
ومستهزئون ففي هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت

مفتوح وما قبلها مكسورا او مضموما فانها لا تقلب حينئذ بجعل واوا ان كانت ما قبلها مضموما
او تجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا كمير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر وجون
فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف فعلت
الهمزة المفتوحة كما فعلت في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في مثل الف همزته
او همزة سال مفتوحة ضعيفة لينة مثلا فتحته او فتحة همزة سال بحذف المضاف
صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الشيء يتقوى بجنسه ونحو لا هناك المرتع فيه لا هناك
بقلب الهمزة الفا مع كونها وكون ما قبلها مفتوحا شاذ وهو بعض من بيت صدره
راحت بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق في هجو عمر الفزاري
حين ولي على العراق بدل مسلمة بن عبد الملك ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء بمسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية او بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي لجماعة
المخاطبين فزارة منادى حذف حرف المنادى اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء
عليهم يريد ان ابن السلطان قد ترك الملك لك فاغتنم لا بورك لك فيه ولا تمتع به والثالث
من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكن ما قبلها ولكن لا يقع الحذف
ابتداء بل تلقى الهمزة بسبب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكن ما قبلها اولا
او قبل الحذف فيكون التخفيف على التدريج لان عليتها لمجيء وزن الساكن في الجملة قبل ذلك التليين
فان الفتحة مؤثرة فتنقاد للتليين والتحريك فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين احدهما
الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف حينئذ لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها

حتى تقلب

حتى تعذب بما توافقها ولا بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع
الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها
ثم اعطى حركتها الى ما قبلها ابقاء لاثرها وانما لم تحذف الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك
الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته معا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجد في كلام بعضهم بعض
الادباء التصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعله المص وفي كلام بعضهم التصريح
بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا
او واوا او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو شيء اصله شيئ وسوء اصله سوء ولم يورد مثالهما
اكتفاء بمسئلة لان الواو والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف الصحيح او
اكتفاء بجيل وجوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانتا اصليتين او اكتفاء
بابو ايوب وابتغي امره فانه لما حققت في كلمتين ففي كلمة اولى واما الجمع فلما كان فيه
طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسئلة او مزيدتين لمعنى اي الالحاق فان نظرهم
لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعتبر عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق و
تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في خطيئة فانها للفاعلية والواو في مقروءة فانها للمفعولية والياء
في افيئس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم وانما وله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يعبر
عن انها زائدة ولم يقيدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسئلة اصله مسئلة لينت
الهمزة فيسلب حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطى حركتها للسين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة
وملك اصله ملأك مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة الى ان

اصله ملاءك ماءلك فقدمت اللام فصار ملاءك فحذفت الهمزة كما في مسلة

وقيل ملك وبقرينة الجمع ملائك وملائكة والتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف

الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح

قد يكونان عارضين كما في ملك والحمر اذا حققت همزته على طريق تخفيفها فتحركت

لام التعريف اتجه لهم في الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه الحمر بسلب حركة الهمزة

وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة وهذا هو القياس

لان الالف او همزة الوصل كانت لاجل السكون اللام فاذا عدم سكونه بنقل حركة الهمزة اليه فا

نعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام فكان اللام ساكن

اذا الاعتبار بالعارض كما في احمر وقيل اصله جاءل فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جيال

فخففت الهمزة على طريقة وجوبية جاية زيدت الواو للالحاق بجعفرة فصار جونة اصله جوئبة

ثم خففت الهمزة على طريقة تخفيفها وأَبُو يُوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلي
بعد

في غير كلمة الهمزة وابتغي امره اصله ابتغي امره فيما كان الواو والياء الاصلي في غير كلمة الهمزة

فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة لما عرفت ولذا قيل ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على

طريق تخفيفها وكون تحمل الحركة على حروف العلة في هذه الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة

وهذا هو الظاهر او في الواو والياء الاصليين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شيء

ذكر لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها والهمزة المتحركة لانها نقلت اليها من

الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي همزة المتحركة حرف لين او حرف علة ساكنة حال كونه

مزيدا

مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك الحرف فان كان ياء او واوا مدتين او ما يشبه المدة كياء
التصغير فان ياء التصغير تشبه المدة لانها في مقابلة الالف التكسير نحو رجال جعلت
الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت واوا
ثم ادغم الاول الذي هو ما قبلها في آخره اي ثاني ذلك الاول والمتأخر عنه الذي هو مقلوب
من حرف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت
فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة
الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان المدتان او ما يشبه المدة نقض للتحمل الضعيف
اي ابقاء التحمل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد
لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين
قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين
القلب ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال فيدغم نحو خطيّة اصله خطيئة لان الياء فيه مدة
زائدة ومقروّة اصله مقروءة لان الواو فيه مدة زائدة وافيّس اصله افيئس تصغير افؤس — جمع فأس
لان الياء فيه يشبه المدة وكل ما ذكرناه تقلب فتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تدغم
فان قيل يلزم التحمل الضعيف ايضا اي كما في النقل في الادغام وهو اي ذلك القصد في الادغام
الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرهما اكتفاء بذكر الياء الذي هو في المثال وفي نقل
الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية او مبدلة من حرف اصلي
فلا يكون ضعيفة كياء جيل او كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو جوبة

هذا اذا كان ما قبلها اى الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا جعل الالف
الذى هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال للغير للمشهور بسبب كون ما قبل الهمزة وانما
تجعل بين بين فى هذه الصورة لان الالف لا يحتمل الحركة حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها
ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا ويدغم الالف فى الالف فتجعل بين بين نحو سائل فى
الهمزة الاصلية وقائل فى المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة فى كلمة واذا اجتمع الهمزتان
فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة
نحو اخذ للتفضيل اصله اأخذ كاخير وآدم للصفة المشبهة اصله أادم كاحمر فالذى بقى
هى الاولى بدليل النظر وعدم الانحراف ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية
الفا وجوبا وبناء والالف لفظ ايمة بقوله الا في ايمة فان اصلها اءممة جمع امام كانية جمع اناء
اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس
فصار آممة كما جعلت فى اخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى
لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا تقبلها فادغمت فى الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغمة
ولم يحذف الالف للالتباس بامة بضم الهمزة والتشديد وامة بفتحها والتخفيف ثم جعلت
الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا لثقله فصار ايمة
بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة حرفا موافقا لحركتها هى الياء
تخفيفا ولم يجعلوها بين بين لما العروض حركتها واما لانه فى ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع
بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا انه ما ذكره المص اقرب الى القياس وعند

وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعدم الادغام ولا
يحتاج الى ما قبلها ياء وفعاله وقرء عندهم ائمة الكفر لنهم بين المحققين والادغام فان
قيل اجتماع الساكنين في حده جائز لم لا يجوز في آئمة بعد القلب والادغام عند البصريين
حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آئمة بعد القلب ليست بمدة لان المدة
هي الالف الغير المقلوبة من شيء او المقلوبة من واو او ياء والالف في آئمة ليست
كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حد الاستفهام للانكار اي لا يوجد اجتماع
الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية
الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو ايسر اصله اءسر من الاسر واذا كانت
اوليهما واوا للمناسبة نحو اوثر اصله اؤثر من الاثر وهو الاختيار واما كل ومر وخذ
فشاذ لان اصلها اءكل اءخذ اءمر والقياس المشهور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية
واوا ويقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال
تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء
بالساكن ثم الحذف في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغهما في كثرة
الاستعمال قال الله تعالى وامر اهلك الا انه نظمها في سلك واحد ونظر الى اتحادها
في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر وخذا وتحقيق الهمزة الثانية الساكنة
من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما اذا كانت اي الهمزة تاج
في كلمة واحدة اما ذكر من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام الفعلية

اثني عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة والا فالاقسام العقلية
ستة عشر الاربعة من اثني عشر تكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة
احوال وذلك يتحقق لفظ اهد بعد جاءه وبدره وعن يدره ومن تلقاء ولم يدرعوا الا...
الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ بل
بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مضمومة وقبلها
الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف
انه تخفف الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف
الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف جاز لكن
قد رأينا انهم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان اصلها دنار
ودوان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كون اجتماعهما عارضا
عارضا هون امر الثقل نحو قد جاء اشراطها تخفف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل
الحجاز تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخفيف احدهما
بالتخفيف لكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس
التخفيف اذا انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع في كلمة يعني
كما جاء احمد بجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة
ولم يكسر الثانية او ما قبلها قلبت واوا لان الهمزة نحو اوادم اصله آدم في جمع آدم واويدم
تصغير آدم اصله ءاديدم والثاني ان تخففهما على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد منهما

اذا انفردت

اذا انفردت ففي مثل جاء احد تجعلان بين بين لان الهمزة المنفردة اذا كان ما قبلها الف
نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل تجعل بين بين وان لم تكونا متفقتين في الحركة
خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء
تجعلان بين بين ففي مثل يرزأ احد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا والكوفيون على هذا
العكس وعند بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل ظ فمنهم على اثبات الهمزتين وهو باقي
اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط لكراهة اجتماع الفات ثلث ولا يعرف
اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة نحو جاء احد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة
استفهام نحو قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام
سالم اصله أأنت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع والنقا ونحو قول الآخر حزق اذا ما
القوم ابدوا فكاهة تفكر آإياه يعنون ام قردا والحزق الغليظ القصير الذي يقارب الخطو ابدوا اظهروا
الفكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو تمازح القوم بذكر القرد لظن ان القوم يعنو ن ح
نفسه ثم منهم من يحقق بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف ولا تخفف الهمزة في اول كلمة اذا
اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه لكثرة
ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به ولذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه
وايضا ليس قبلها حرف حتى يتحقق الحذف والقلب لشيء مع ان الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة
لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة نحو الاستفهام لا للتخفيف وتحقيقها بالحذف في نحو سم حتى
الآن اذا لم يثبت حالة ابنية المجموع اذا اصله انسلح بالهمزة في الهمزة الاولى تسهيلا لتتابع

والنحس والنحسي وانسربت انه عن القياس المشهور وكذلك كما اى كما في تخفيف الهمزة

في الاول على غير القياس الا انه منكر كما اختاره القاضي فحذفوا الهمزة حذفا على غير قياس فصار لاه ثم اد

الاول واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وان اختص القطع

بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معه شائبة تعريف حذرا من اجتماع ع

اداتين للتعريف واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله

معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها لام حرف

التعريف فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله

وظاهره ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء في

الغير القياس ان تحذف الهمزة مع حركتها ولم ينقل الى شيء فيكون ذكر هذا القول ههنا على سبيل

الاستطراد اذ الكلام في الهمزة المبتدء بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك في الحذف

على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فيلزم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف

ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له

ونقل الحركة الى مثلها بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركين وساكنين والمنقول اليه

الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل

عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم تمييزا عن نظائره برد

امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه

فظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف ابتدائي من غير قياس حيث

الكتفي

اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابن جني حيث قال الهمزة
انه حذفت حذفا من غير انتقاء نقل الالى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف
فيما في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمتنع الادغام لعدم اجتماع المثلين تلمس
ح ويمتنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه ان كان
حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على
خلاف القياس وان كان الامر على غير القياس يكون الكل على القياس فهذا الاسم
لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا
عن دائرة العقل وطور القياس كما حذفت الهمزة في يرى تشبيه الجلالة بيرى اي هـ
في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في الادغام وقصد بهذا التشبيه
ربط بحيث يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لين
الهمزة بسبب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة وا
عطي حركتها للراء فصار يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب في يرى الا
في ضرورة الشعر كقوله المرتئ ما لاقيت والدهر اعصر وان يتمل العيش يرأى ويسمع بقوله
اخبرني ما رئيت من العجائب والغرائب في دهر الطويل فان من تمتع بطول العمر ويعيش
زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل
الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله صاح هل رأيت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
سوى تمكن واستقر الحلاب المحلب يقول العائث لا يتدارك دون احواته من الاثم مما فيه حيرة
العقل

متحركا ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة في الهمزة في الفعل الثقيل
غيره دون اخواتها ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع
الشرائط الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال ينى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط
الاول وان يقال يسر في يسئر لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرئى
لفقدان الشرط الثالث وتقول في الحاق الضمائر بالماضي رأى رأيا رأوا الى آخره
رأت رأتا رأين الخ فاعلال الياء يجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى وانما
ذكر قلب ياء يرى الفا ههنا فلذكره في التثنية على صورة لفظ يرى للمستقبل عند
الحاق الضمائر يرى يريان يرون ترى تريان يرين الخ ولما كان في صيغ المستقبل
بسبب متعلق بالهمزة اورده على التمام بخلاف الماضي واحكم يرون في حذف الهمزة
وقلب ياء الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الواو التي في يرون لاجتماع الساكنين الالف
واو الجمع لان اصله يرايون قلبت الياء الفا كما في مثل يرى فالتقى ساكنان الالف
المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يراون ثم حذفت
الهمزة كما في يرى وحركت الياء في يريان بعد عود الف يرى في التثنية يالالتقاء
الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد مع ان الحركة عليه ثقيلة
لتطرف الحركة فهي كالمعدوم فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد ان يكون ما
قبله مفتوحا ولا تقلب الياء الفا بعد ما حركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح
لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فروا منه اعني التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء
الفا يجتمع

الفاً فاجتمع ساكنان الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم حذفت الالف المقلوبة لرفع
اجتماع الساكنين فيلتبس ح يريان بالواحد في اللفظ بحذف النون في مثل لن يرى اي بعد
دخول الناصب قوله بيرى بدل من بالواحد اي فيلتبس بيرى لان نون التثنية يسقط
بالناصب فتقول في يريان عند دخول لن لن يرى فلو قلبت الياء الفاً وحذف الالف
لالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير
سقوط حرف وانما قيد الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان التثنية
تكتب بالالف بخلاف الالف المفرد المقلوب من الياء فانه تكتب بالياء د اصل ترين للواحدة حف
المخاطبة ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت في يرى فنقلت حركتها الى الراء
فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايْن ثم حذفت
لاجتماع الساكنين فصار ترين ولك ان تقول حذفت كسرة الياء ثم حذفت الياء لاجتماع ع
الساكنين لكن ماذكره المص اولى لانه تدريج في التخفيف ويستوي فيه اي في ترين للواحدة حن
المخاطبة في اللفظ وبين جمعه اكتفاءً بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفين بحذف العين
واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما اكتفي في ترمين بالفرق التقديري بين
الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء ان شاء الله تعالى في باب الناقص ان ترمين مشترك
في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك ان شاء الله تعالى واذا
ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف الشرط عليه كما في قوله تع فاما ترين
من البشر احداً حذفت النون الذي للاعراب عنه علامة للجزم وكسرت ياء التأنيث

يعني انه الحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد وصول حرف الشرط عليه اعني اما وسقوط
النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني اولى نوني النون الثقيلة
فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل
عليه واما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وحق الكسر حتى يطرد جميع
نونات التأكيد فان نونات التأكيد يكون من قبلهن مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل
ياء الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيها لاجل الياء ايضا
طردا للباب لان الياء تصير ما قبل نون التأكيد نحو اما ترين لما كسر ياء التأنيث في ترين
اصله ترأيين فلما الحق نون التأكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ويجيء تمامه في باب
اللفيف الامر الحاضر من ترأى ر ريا روري ريا رين ولا يحذف الياء الثاني في ريا واو لم يلتبس
اذا حذفت الفا وحذفت لاجتماع الساكنين تبعا ليريان ويجوز اي يجب فان الجواز
يستعمل فيما يعم الوجوب في ره بهاء في الوقف عند الوقف نحو ره اصله ارأى حذفت
همزته اي العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم
استغني عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكن
الراء للوقف او الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار ره وتقول في رواحواته
بالنون الثقيلة رين ريان رون رين ريان رينان فيجيء بالياء في رين اي اعيدت اللام
المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال نون التأكيد اذ السكون الوقفي
انما يكون حيث يكون السكون للجزمي في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلا وقف عليه ايضا

فان نون

فان نون التاكيد لما اتصل بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا
كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في الناقص بمنزلة
الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد باخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين
فينعدم السكون فلا يكون الاخر محلا للسكون وكذا اذا الحقت باخر الناقص جيء بما
هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ار
ارمين لذلك ولم يحذف واو الجمع في ردن لعدم ضمة ما قبلها ولو حذف لم يبق صورة ليس
ما له ما يدل عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين
اذ اصله دعوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي دعوا فلما الحق
النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما كما ذكرنا فاما في رمين فحرك الواو
بحركة تناسب حركته عارضة فلو اعيدت اللام وقيل رميون اجتمع ساكنان حقيقة
فلزم الوقوع فيما فر منه وكذلك ردن بخلاف اغزن فان واو الجمع حذف منه فيه
لان ضمة الزاي تدل على الواو المحذوف ولم يعد اللام فيها ايضا لانه لو اعيدت وقيل
اغزون لو انفتح لزم اسكان الواو لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو ولو ان كان
على حد الا ان الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون
الاعادة وكذا اغزن كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وارمن وتقول في
واحد امالنون الخفيفة ردن دون رمن واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى
راء على وزن فاع اصله رائي اعل كاعلال رام ولا تحذف همزته او همزة راء لما

للوجه الذي يجئ في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا

لا تقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان ينقل حركتها الى

ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان يجعل همزة بين بين المشهور كما جعلتها بين بين في

في سائر وقائل كما مر وقس على هذا اذا بنيت من تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية للكون

مما يستعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو ارى اصله ارأى او مضارعا نحو يرى

اصله يرأى او امرا نحو ار اصله ارء او فاعلا او مفعولا نحو مر ومرى اصلهما مرءى ومرءى

او مصدرا نحو ارائة اصله ارءاي على وزن افعال قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف

زائدة فصار ارءاء لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة تقلبان الفا لعدم اعتداد هم

بالالف فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم

الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فلم يمكن حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود

الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة واما اذا لم يكونا

بعد الف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يقلبان لئلا يتوالى في الكلمة

اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو زاى وثاى من زويت وثويت

الا ان عينهما اعلت وسلمت لامهما وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح العين لكونها

الحقاق التشذوذ بالراية والغاية ثم نقلت ~~اللام ويصح~~ حركة الهمزة التي هي العين

الى الراء في اراءة وحذفت كما في الفعل فصار اراء ثم عوضت تاء التانيث عن الهمزة

المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار ارائة ويجوز اراء بلا تعويض لان

ما حذف

[illegible]

ما حذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز اراية بالياء
ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقدمها على حذف العين والتعويض عنه
على قلب الياء او بسبب ان التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث يعتد بها بخلاف ما اذا
كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو سقاءة فانه يقال للمذكر سقاء ومن قلب نظر الى ان
التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يري اصله مرئي تعلا ام ادهم ثنيان مرئو
الى اصله مرئي فاعل كما مر اي كاعلال الذي وقع في مهدي كما مر في المضمرات ولا يجب حذف
الهمزة لان وجوب حذف الهمزة في فعله اعني يري غير قياس كما مر حيث قال ونقل التخفيف
واجب في يري لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها
اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يتعدى اه
كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما اي حذفت
الهمزة وجوبا في نحو مري يعني في غير الفعل اصله مرئي اسم مفعول من باب الافعال مثل ان
وجوب الحذف في فعله غير قياسي بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعه نحو مري كما
مر ثم فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهي او ذلك المستتبع الكثير ارى يري
واخواتها اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرئى للآلة واذا حذفت الهمزة في هذه الا
اي المفعول والموضع والآلة دون الفاعل الوجه الثاني يجوز الحذف بالقياس الى نظائرها
من المضارع والامر والنهي الآتية او حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل
او غير واقع في كلامهم المهجور لا مي على الاصل اي مري على الحذف اصله مرئي الى اخرهما

المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب من باب نصر نحو اخذ يأخذ ومن باب ضرب
نحو أدب يأدب من المأدبة بمعنى الضيافة لا بمعنى الادب لانه من باب حسن
ومن باب فتح نحو أهب يأهب ومن باب علم نحو أرج يأرج ومن باب حسن
نحو أسل يأسل ولا يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة
ابواب من باب فتح نحو رأى يرأى ومن باب علم نحو بئس يبأس ومن باب حسن
نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب من باب ضرب
نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب
حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال باب علم
في المواضع الثلثة اى حصول فتح عين ماضيه واما تقديم مثال باب نصر على مثال باب
باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب
ضرب ولكثرة استعمال حصول المثال اعني اخذ ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء
نحو أنّ يئنّ انينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة في موضع حرف العلة
والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة
فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الكلام وما يتفرع
عليه ضروري لا حاجة الى تعليمه ومن ثمه ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة
لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام وأد من باب ضرب ووجأ من باب فتح ويسمى
يسميهما بعنوان المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز الفاء
واللام

والّلام نحو آتى من باب نصر وجاء ويقال للاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز
اللام ولا يجيء في الناقص الّا مهموز الفاء والعين نحو ائى ورأى ولا يجيء في اللفيف المفروق
الّا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب ولا يجيء في المقرون الّا مهموز الفاء نحو أوى منى :
فصل وتكتب الهمزة في الاول اى حال كونها في اول الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال
اى سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل سواء كانت اصلية
نحو ابل او منقلبة احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب
وانصر لخفة الالف فان الالف اخف حروف اللين فابدلوا
الهمزة الالف في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة
ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول
لكن امكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله وفوت الكاتب
عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف
تكتب الهمزة على صورتها في الاول الذى هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط
اذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة ما قبلها نحو راس ولوم وذيب للمشاكلة اى
لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة
المتوسط متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها
حتى يعلم حركتها نحو سأل ولؤم وسئم ونحو سائل ولؤم وسئم وانما يورد مثله
المتحركة الساكن ما قبلها لما كان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل

نحو يسؤ ويلوم ويسئم والادغام كسو ومنهم من يحذف المفتوحة بعد الفتح فقط نحو يسل
والاكثر على حذف المفتوح بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يحذفها في الجميع وان بالمثال الى
هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان الكتابة نحو جؤن ومئر على طريق هو
اذا الاصل ان يكون الكتابة على طريق تخفيف الهمزة بل قوله على وفق حركة نفسها
لكان داخلا غيره يشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل منه لما في الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها
وحكم نحو مئر وجؤن وقد علم بطريق آخر لما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة
من حكم اخواتهما واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما
اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضة والعارض
كالمعدوم فصارت كانها لا حركة لها نحو قرء وطرء وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة
اذا كانت ساكنة ومتحركة كما قبلها نحو لم يقرء ولم يقرء فالاولى ان يكتب على وفق حركة
ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا تكتب تلك الهمزة على صورة
شيء ولا على حركة نفسها لتطرف حركتها ولا على حركة ما قبلها لعرض وعدم حركة ما قبلها
نحو خبء ودفء وبرء بل يحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الحسية على شكل
احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء فانما علامة للهمزة وامارة لها يعلم
ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطو والوطي والجبئ بالواو والياء فليس
على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط **الباب الرابع في المثال** قدم
فقدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد

وقدم

وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل الفاء باضافة
المعتل الى الفاء اى باضافة لفظية مثل الحسن الوجه اى الذى اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة
الى الفاء لان حرف العلة لما كانت فى اوله كانت هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر
ولانه لا يجب الاطراد فى التسمية ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم
الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس
فيها حرف علة ويلزمه كونه مثله فى تحمل الحركات كوعد ووسد وقيل انما سمى مثالا لان امره
مماثل امر الاجوف فى الوزن نحو عِد من يعد وزن من تزن فقل عد بزن تجده مماثلا له فى   الوزن
وهو اى المثال يجيء من خمسة ابواب باب ضرب وعلم وحسن وحسب ونحو وعد يعد
ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجيء المثال من فعل يفعل
اى من باب نصر ينصر بالاستقراء الا وجد يجد كائنا فى لغة بنى عامر وفى لغة غيرهم من يجد
ضرب بحذف الواو فى يجد اصله يوجد فليس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل
هذه اى يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع لتعدد اللغ   ف
يعنى ان الحذف فى يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا
فى اول الكلمة كحكم الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال سواء كانت مفتوحتين او مضمومتين
نحو وعد ووعود ووقر ووقر من الوقر وهو ثقيل الاذن وهو متعد لا من الوقور
بمعنى القعود فى البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله ووقر يدل
على انه متعد وينع وينع ولم يورد من اليائى الا مثالا واحدا تنبيها على قلته

ونظايرها نحو يعد ويعد ويسر ويسر فلا يعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء بها او لان
الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم
اذ لم يسبق كلام فتقدم ما في التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما هو لا يعلان في الاول
اذ الاعلال مصدر المجهول اي كون الحرف معلا قد يكون بالسكون او بالقلب اي بالقلب الى
حرف العلة او بالحذف اي بكونه محذوفا وكلتيهما لا يمكن في الابتداء اما بالسكون فلتعذره
لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اي كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا
احتراز عن بعض حروف الابدال لكونه حرف العلة يعني الالف والياء زايدة في المقلوب للتكثير
والمقام يقتضيه وحرف العلة اي الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه
لا يمكن الحذف فلنقصانه اي فلزوم نقصانه عن القدر الصالح في الثلاثي ولا بناء الثلاثي في الرابع
منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر مضافا الى المفعول ولا يعوض اي لا ينبغي التعويض
بالتاء في الاول ولا في الآخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس بالتعويض
في الاول نحو يعد والمصدر بالتعويض في الآخر نحو عدة في نفس الحرف وان اندفع الالتباس
بالحركات ومن ثمة اي ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل
لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الآخر لانه
عوض عن الكسرة الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لتعذرها عليه مع الاعلال فعلها وحذفت
ثم ادغم بدت الهاء عوضا عنها وقيل اصلها وعد حذفت الواو بنحو ما ذكر ولزم تاء
التأنيث كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف في نحو الوعد

لعدم

لعدم الكثرة ولا من نحو الوصل لعدم اعتلال فعله نحو يواصل للالتباس او لئلا يلزم الالتباس
بالمستقبل ويجوز ادخال التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من
الوكل وهو تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان كالغفران لعدم الالتباس بالمستقبل لانه
على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة
مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا بحذف التاء من عد الامر اذ اصله
عدة الامر يقول اتيتم الذين اخلفوا ما وعدوا لان التعويض من الامور الجائزة عنه
لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف فيما حذف
التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض
ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة ضافة
تقوم باستلزامها المضاف اليه مقامها اي مقام التاء فيجوز حذفها بسبب وحاصل هذا الاستثناء الاستثناء ح
جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء
في الشعر انما هو حال الاضافة وهذا ليس مطلق فلم تثبت به فلم يتم التقريب وكذلك
اي مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت
احد الالفين مع اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الآخر كما في العدة
وكذلك حكم الاستقامة ونحوها كالاجابة والاستجابة ومن ثمة اي ومن اجل ان حكمها حكم العدة
حذفت التاء في قوله تعالى واقاموا الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة كما حذف في عد الامر
ونقول في الحاق القياس وعد وعدا الخ ويجوز او يجب في وعدة ادغام الدال في التاء لقرب مخرجها

فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اي اصله يوعد بدليل ان حروف
ماضيه هي حروف المضارعة والفاء في الماضي واو فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو بين
الواو المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج
من الكسرة التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية اي الواو من الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية
التي هي كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها
فلذلك تثبت في احدهما وسقطت في الآخر وهذا التغير اي لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة
الثلاثة لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه توالي الكسرات الآتية اهون
من نسيان حذف الاخيرين ومن ثمة اي ومن اجل ثقل هذا الخروج لم يجئ على وزن فعل بكسر الفاء لغة
وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا
جعلوا اصبع الحقيقة في الفعل لمن غير معقول كما مر لا اصبع بكسر الفاء وضم العين ودئل
على العكس بل ما استثقل بعدهما وحرم تكلف اذا اجتمعا وحذفت الواو من تعد واخواته ايضا
اي كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة فيها فيعد فيها للمشاكلة واطراد للباب وحذفت الواو في مثل
يضع ويقع ويسع ويدع ويطأ لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل اشباهه فحذفت الواو
للعلة المذكورة ثم فتحوا بعد حذفها يضع مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل
فيكون فتح العين معاونة لثقله الآتية يرد عليه انه لم تحذف الواو بعد ذا والمانع اعني كثرة
ما بعدها ثبت كاينا بمثل يعد وبمثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم فانه في الاصل
يفعل مكسور العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين

فذكر

فذكر ذلك التاء وقيل لئلا يلزم منه حذف فائه فيهم الا انه لم يهتم بذلك وكذا جميع الاعلال المذكورة
في هذا القسم فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو التسمي به فاحفظ هذا فانه ينفعك
في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله يوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما
كانت المقدرة مانعة من سقوط الواو مع انها لم يكن مانعة عن قلب الياء واوا في يوسر لانه
لو نعتبر سقوط الواو وبقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل لان الواو تقوت
بخفة ما قبلها فقويت على الثبات الامر والجر اي لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع
فيعلم حكمه او لانه مأخوذ من بعد الواو الفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها منها
والموضع موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والآلة ميعد اصله موعد على وزن
مفعل بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها ومعناه الظرف
يقلبونها او الواو ياء بالحاجز المانع في نحو قنية اصله قنوت مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ
وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة ويعتبر الحاجز الا في موعد يكون ذا او القلب فيه
اقلب منهم مع الحاجز او بالطريق الاول واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن
حاجزا حيث حكم بان قلب او قنوت ياء شاذ لعدم كسرة ما قبلها ويضره عدم كتابه هم حيي
بالالف وبرهم وبالواو ودنيا بالياء ونقل سيد ركن الدين رحمة الله عليه عن ابن القطاع ان
ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوة بالواو فعلى هذا القول لا استشهاد
في قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما كان ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا القلب
على القياس تبع المصنف في ذلك ولعل المذهب اليه الزمخشري في المفصل اظهر اذ يرد على ابن الحاجب

جواز الامالة في شملال وعدم جوازها في عنبا وبرد على المنقول من ابن القطاع
ان مجيء تثنية قنية لا يمنع من استعمال قنوة قنية بالقلب ايضا الباب الخامس
في الاجوف اي معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير في الاخبار
على ثلثة احرف وان الناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة
ولان ابعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له اي عسى يسمى الاجوف اجوف
لخلو جوفه اي ما هو كالجوف له عن حرف الصحيح او لوقوع حرف العلة جوفه ويقال له
ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة
تبعا له وان كان المتكلم مقدما على غيره لما اعتبره في صيرورته على ثلثة احرف
وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان حمله الآن الصرفيين يسمونه الفعل
الماضي للمتكلم لشدة اتصال ضمير المرفوع بالفعل خصوصا المعتل فكانه حرف من حروفه
وهو اي الاجوف يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول ومن باب
ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن فلم يجيء منه الا
طال يطول وكذا لم يغيره قال بعض الصرفيين اصلا ضابطا نشأ مثلا قوله في باب الاعلال
اما متعلق بقوله نشأ مثلا فيكون في قوة قولنا نشأ مثلا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله
قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا مثنيا ولا للجميع انواع
الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلته قال عليه واما صفة بعد صفة لاصلا يجمع
اي يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه او من ذلك الاصل وهو اذا كان

الاصل

الا هلان قولهم ان الاعلال في حروف العلة حال كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه
ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها
نحو مكسر وميزان فنقول فيه على ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حرف العلة
التي هي غير الفاء الابتدائي اربعة اوجه للحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها
ايضا اي كما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتحقق في حروف العلة من الحركات
الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة من الحركات الثلث
والسكون في الاربعة الثانية التي هي احوال ما قبل حرف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى
يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي ما قبلها وكان ما قبل الحرف
فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فيبقى لك خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصل
اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول
مصدرا وبيع وخوف وطول ولا تعل صورة الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها
مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت او وجدت على صفة السكون جعلت من جنس
حركة ما قبلها في جميع الاوقات للين حركة الساكن واستدعاء ما قبلها اعني الحركة فان الحركة بعض الحرف
لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد ممتنع بالاتفاق
ولان الابتداء بالساكن الصامت اعني غير حرف المد وقد جوزه قوم ولان شان الحركات
ابعاض المصوتات كما ذكر في ذلك العلم وكما لا يمكن الابتداء بالصوت لا يمكن الابتداء ببعضها
ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فجوزه ان تقدمت الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز

ان يتقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقاً نحو ميزان اصله موزان
قلبت الواو ياءً ويوسر اصله ييسر قلبت الياء واواً الا اذا انفتح ما قبلها اي الا وقت
انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعني ان القلب
انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحاً فالخفة حاصلة فلا يحتاج
الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظراً الى العلة المقتضية وقصداً الى زيادة التخفيف قد جاء
تبت اليك فتقبل تابتي صمت اليك فتقبل صامتي اي توبتي وصومتي ذكره الواحدي
في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضي الله عنهما هي لغة الحارث وهي قبيلة
من اليمن ويعتل نحو اغزيت اصله اي الياء واواً ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياءً
وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحاً تبعاً ليغزي كما يجيء ان شاء الله تعالى وطرداً للباب ليدوم
ونكرم تبعاً لاكرم كقيام تبعاً لقام واطراداً للباب لا ينفي اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر
في اول الكتاب ويعتل نحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون مصدر سماعي
يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك لا تعل لان اصله اي
اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون وقلبت الواو ياءً كما مر وادغمت الياء في الياء فصار كينونة كما ادغمت في ميت
اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياءً لما مر ثم ادغم الياء في الياء فصار ميّت ثم
خففت الياء الثانية المتحرك التي هي العين المعل لما تغيرت بالقلب من الواو انسب
هذا التغيير الثاني بالحذف لان التغيير يؤنسه بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت

الا انهم

الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلتزموا في

ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة مغيرة عن اصلها بلا خلاف اذ ليس في كلامهم

فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون منهم الخليل انه مغيرة عن كيّنونة بحذف العين

بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود الوصل كيّنونة ووجود فيعلولة كخيتعور قال الشارح

وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها

آية الحب حبها خيتعور ونقل الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف

على وزن سرجوجة وهي الطبيعة ثم فتح الكاف اي غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم ابدال الواو

ياء كما عند البصريين حتى لا يصير الواو ياء في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر

غاب يغيب والقيلولة مصدر منه قال يقيل اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب

الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو ياء في الاوليات

بابا تبعا لليائيات ولم يعكس لكثرتها اي اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف

اولى من التثقيل وقوله حتى لا يصير الخ وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من انه لو صح

لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله ومن ثمة تبرأت

الى ما تضمنه قوله لكثرتها الى الياء ولاجل قلة الواويات لا يجيء لا يجيء منها الواوي غير الكينونة

والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع

يهوع عليه قال الامام ابن جني في الثلاثة الاخيرة اي فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا

جميع الحركات الثلاث حرف العلة كبيع وصوت وطول تسكن حروف العلة اي تخفيف

او للخفة اي لتحصيل الخفة ثم قلب الفاً قوله لاستوائهما في المعنى الالف اشارة الى التعميم قوله
ولين عريكة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهو كثرة الكلام والقلب انما يتحقق بشروط سبعة
اشار الى الاول بقوله اذا كان اي حرف العلة في فعل لتحقق او في اسم على وزن فعل لشبهه
بالفعل والى الثاني بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله ادركت غير حركتهن غير عارضة اذ العارض
كالمعدوم فلم يحصل الثقل فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها
في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة قوة الكسر عليها الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان
لان الحال في معنى الظرف فحينئذ عطفه عليه فيكون تقديره اذا كان في فعل وقت كون حركتهن
غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال عدم وجوب الاضطراب
في معنى الكلمة فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع فعل او ماضي
فيعرف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة على الاصل ثم اشار الى الرابع
بقوله ولا يكون اي ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب او تحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير
الاعلال ما يدل على اصل معناها والى الخامس بقوله ولا يجيء فيها على تقدير الاعلال لانه
اذ هو ملتبس بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم ضم احد حروف العلة في مضارعه او في مضارع
الفعل الذي هو اصله اذ هو مرفوض والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل
او لفوت الغرض على تقدير الاعلال وما كان الاصل في حصول الشروط هو الشرط الاول اذ هو
متعلق بنفس الكلمة وذاتها وما سواها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او
من حيث ترتب معنى قصدها او فوت مصلحة واما متعلق ببعض الكلمة قوته وجعل سائر الشروط

قيودا

قيود ازالة ظرفا او حالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة
التي هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسه مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم
الثاني وجودي لان غيره عارضة وان كان العدل بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصل على ما سنشير
اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع
حالها بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلثة ٨
الاخيرة لان الاربعة الاول متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب
الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم
الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم
على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ النفي
حيث قال اذ لكان كونه منكسرا بكون الحركة لازمة غير عارضة وتعقيب بالعدل الى النفي والحل
في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجود والعدمية والتعلق
بنفس الكلمة وبنفس الحرف التي فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرهما من ثمة او دعي
اجمل ان الثلثة الاخيرة تعلل اذا احقق جملة الشرائط السبعة المذكورة يعلل كما اصله
قول وكذا بر اصله دور اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة
فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والانسب
ان يؤخر قوله ويعلل مثل دار باب سابقة الى قوله للمطابقة مع جميع ما لا يعلل فيه حرف العلة لانتفاء
شرط شرط لئلا يقع الفصل بين ما يعلل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعلل لانتفاء شرط شرط

الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة ما تقدم في تحقق الاعلال
في اصل ديار دوار اعل كما مر وبعض مثل قيام اصله قوام تبعا لفعله اعني قام وهو قد
اعل كما مر وبعض مثل سياط اصله سواط تبعا لواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا
لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في ديار لان واحده لم يعل بل كان في حكم
ما اعل بسبب واو وقع اي واو سوط وان لم يعل الا انها مشابهة بالالف في كونها
ميتة اي ساكنة والواو انما اعل فيما سوى ما قد اعل لمشابهته بما اعل اي بعض هذه الاشياء التي
هي ديار وقيام وسياط وان لم تكن افعالا ولا اسماء على وزن الافعال وهذا الوزن نظرا
الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن افعال ولا على وزن فعل للمطابقة لتلك الاشياء التي اعلت
بالتبعية وان لم تكن من الثلاثة الاخيرة التي شرط ابن جني في اعلالها الشرائط المذكورة
الا انها لم تشبهها في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها وقوله ولا يعل عطف على قوله
يعل في قوله ومن ثمة يعل نحو مال اي ومن اجل ان الثلاثة الاخيرة انما يعل اذا وجد الشرائط
المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك والخونة جمع الخائن وحيدى وهو الحمار الذي يحيد
عن ظله لنشاطه وصورى اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو على التعيين
اما انتفاء الامر الاول اعني كون حرف العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض له واما انتفاء
الامر الثاني اعني كونها في اسم على وزن فعل فيتعرض له بقوله لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التانيث
وهي التاء في الاولين والالف في الآخرين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء تنبيها على
هذه الاشياء او حرف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان حيدى مثلا اصله حيد عنبر

داود لم

داود لو اعللن لم يعلم ابها واوي وابها يائي ومن ثمة لا يعل نحو دعو القوم لطرو حركته بسبب
التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني اعني عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثمة لا يعل نحو
عور واجتوروا لان حركة العين في عور بعد حركة التاء في اجتوروا في حكم السكون لان العين والتاء
في حكم السكون اما العين في عور فلانه في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتوروا في حكم الف تجاور
لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون واما حمل الثاني
هنا في المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصها بها
والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب يتبع المزيد
المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلتفت الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال
فاعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم وسائلة بظهر الغيب عني اعارت عينه ام لم تعارا فالهمزة في
اعار للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون التاكيد المخففة اصل تعارن قال في الافضل لقوله
اعارت عينه عنزى وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى جر
لا الى الاجزاء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما
انتقصت رتبة العيب ساغ ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان تعار ليس من افعال العيوب
فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط فيها
الف ان تكون متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب
وهذا السكة للشاذ لا تحمل هو عليه اذ اصل عور كما ذكرنا فلا ميل للحمل عليه مع انه لم يعل عور
الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار كاسواد للبس فالواجب عليه ان يقول

لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق ما في الفقه حيث قال فيه انما صح اعور لسكون ما قبله في اللهم الا ان يقال انه نظر الى اعور ثلاثي واعوار رباعي فالثلاثي اصل للرباعي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى نظرا من اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال فاعل فحينئذ يكون ما قبله الواو في اعور في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاكتفاء الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاوز لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار بمعنى الالف لا تعتبر نقل الحركة ولو اعتبر فتحة الجيم في تجي ونبايع على ان الكح ليس بحاجز وقلب الواو الفا لزوم حذف احدى الالفين لتجاوز التكاثر فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن ثمة لا يعل نحو الحيوان حتى يدل حركة اضطرابا معناه لان في معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجوب الاضطراب في معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشروط السبع والموتان محمول عليه اي على الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في دياس وغيره لكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناسبه وراعى صيغة الطباق ومن ثمة لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ تقدير طوى طوي اذا اصل طوى قلب الياء الفا ثم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلام بالآخر اولى

ولم يعل

ولم يعل طويا لانه محمول عليه اي على طوى في عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا
يعل نحو حيي بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع اي في مضارعه يعني
لانتفاء الشرط الرابع وهو عدم التردد في ضم حرف العلة في مضارعه يعني واذا قلبت العين
من حيي الفا وقلت حاي يجيء مستقبله يحاي يعني وجب القلب في مضارعه ايضا تبعا
للماضي كما في خاف يخاف ومن ثمه لا يعل نحو العود والقود حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط
الرابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعني لو قلب واو العود الفا وقيل العاد لم يعلم
انه واوي او يائي وكذا القيود الاربعة اللغوي من تلك الجهة عن وجهها كانه اذا كان ما قبلها
اي قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو ميسر وبيع وبيض ودولي بيع
نجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعني نحو ميسر واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن
فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية اعني نحو بيع يسكن لخفته لثقل الكسرة على الياء
خصوصا بعد الضم ثم نجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع وهو لغة ضعيفة
واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسرة
بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح فصار بيع وهو
افصح وحرف العلة يسكن في الصورة الثالثة اعني نحو بيض للخفة لثقل الضمة على الواو فصار بيض
بسكون الواو لا يعل حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو المعقود من
الاعلال التحقيق وهو محل بدونه ومن ثمه اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل نحو هيبة
بضم العين للمعجمة وفتح الياء مبالغة غالب ولا نومة بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة لغة

فصاعدًا كما مرّ الاربعة الاخيرة من تلك الوجوه ثابتة اذا كان قبلها او ما قبل حرف العلة متحركا

مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو زان وداعوة ورضيو وترميان وفي صورة الاولى اعني نحو زان

تجعل حرف العلة وهي الواو ياء لما مرّ من انّ حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي

الصورة الثانية وهي نحو داعوة تجعل حرف العلة وهي الواو ياء كاستدعاء ما قبلها ولين حركة الفتحة

لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يعلّ مثل دِوَل مع انه من الصورة الثانية لانّ الاسماء التي ليست

بمشتقة من الفعل لا تعلّ بحال صفتها لبعدها من الفعل المتعلّ الا اذا كان الاسم منها على وزن الفعل يعلّ نحو دَار

فهو اي الدِّوَل ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل وهو داخل في الصورة الثالثة وهو نحو رضيو تسكن

حرف العلة للخفة لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها

منها عن التغيير فصار رضوا وفي الصورة الرابعة وهي نحو ترميان مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال

او تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف الياء لاجتماع الساكنين الوجوه الثلثة من خمس

عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها او ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة

نحو يخوف ويبيع ويقول يعطى حركتهن اي حركات حرف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة

لانها حروف متولدة من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن تجعل حرف العلة في يخوف الفا لفتحة ما قبلها

بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين حركة الساكن العارض بسكونه وانما قال العارض لانّ الاعلال انما

هو للتخفيف كما مرّ فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال لا

ما كان اصليا نحو الصوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصار يخاف

ويبيع ويقول ولا يعتبر نحو ابين جمع ماين وادور جمع دار واقوس واثوب وانيب مع انهن من الصورة

الوجه

الوجه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال نحو اعين جمع باسباب المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع اسيفا

انقسم الآحاد الى الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعل مثلا اذا اعلّ

اعين بنقل الحركة وكسر العين حيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابه بالعين

وكذا اعلّ ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعتل نحو جدول محافظة

من تلك الصورة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعتل نحو قوّم مع انه من الوجوه الثلثة

حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قوّم فنقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم ف

الصحيح الواجب بالجنس ليتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها

وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة ويكون في معرض الزوال

بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم اذ لو قلبت دعوا القوم زيدا ووقفت على

دعوا وابتداءه القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت

عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز

احقم بالمجلبة مع كسر الهاء ولم يجز احقم مع المحا المنجلبة وفتح الخاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول

حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثانية يلزم من اعلال الاول

بخلاف نحو طوى و لا يعتل نحو الرمى مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الوقف الكلى في اخر المعرب

بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لتحقق ما قبلها وتحرك كتبها

في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسرة ولا موجب لتغيره وابقى الياء على حاله لموافقة حركة

ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا وابدل ضمته كسرة لمناسبة الياء يلزم في اخره حرف

ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا اختص المتحركات الثلث
وقوي عليه كما هو اذا اسكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف
اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا يعلل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة
حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه
ومع ذلك يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف
احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع افام في الصورة وبمضارع تفعل بالكسر في الوقف
واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع باب تفعيل في الصورة او ببناء ما سمي
فاعله من مضارع تفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يدر انه مفعل هو ام مفعال واما
ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه
منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصر فلا يعل مقول تبعا لمقوال
ومخيط تبعا لمخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب اصله اقوام مع حصول اجتماع
الساكنين فيهما اذا اعلت كما علل اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي
اصل في الاعلال اذ لا ضرورة التبعية محصورا اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين
بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصل في الاعلال
قلنا لانه ابطل قوله او الفائز وقوله قوم مقول القول استتباع قام للتقويم اذ ابطل قوم ان يطلب
ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصلا في الاعلال هو قوم قدم مع التقويم
لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يجعله اتاما

ان يكون

ان يكون متقوياً هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع

التقوية باقام فانه مزيد على مثل قام والجواب ان اقام وان اعل من قام الا انه اعل بتبعية قام

ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن له سبب آخر

غير قام فلا يصلح ان يكون متقوياً بالقام وهذا معنى قوله لانه اي قام ليس من بنائه اصيل ولا يعد مثل ما قوله

فلا التعجب والغليت للمرأة اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل والتخوذ

اي غلب مع انها من الوجوه الثلثة حتى يدلك على الاصل انه واوي او يائي وتقول في الماضي بالقياس

قال قالا قالوا قالت قالتا قلن الخ واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفاً كما مر اي الذي مر في الثلثة

الاخيرة من الاربعة الاولى من خمسة عشر وجهاً وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفاً واصل قلن

قولن كنصرن فقلبت الواو الفاً لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم

القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يجعل الفاء وهو القاف في خفن لتلك الدلالة لان الاصل

في النقل اي فيما يمكن نقل حركة حركة الواو الى ما قبلها نقل حركة الواو الى ما قبلها اي ان ينقل ذلك

اي نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك

الدلالة لسهولتها اي سهولة نقل حركة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل

من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح فتحه بالمفتوح

لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضاً وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصل فيه اولى بحركة

من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اي بين قلن في الجمع المؤنث من الماضي وبين جمع المؤنث

في الامر وهو قلن ايضاً لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك الغير القصدي فان

هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري
وهذا الفرق التقديري حاصل اذا اصله طلن ماضيا طولن كما مر واصل طلن امرا اطولن كما انهم
لم يعتبروا الاشتراك الضمني في بعض وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اذ كلمة تلك
قلن واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيها ايضا اذ اصله معلوما بيعن بفتح الباء والياء ومجهولا
بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الجمع وبين الامر في مثل قلن هذا غرة الوضع
اي من غفلة من الواضع الاول بان وضع لهما اولا والذلك ثانيا فيقصد عافلا عن الوضع
الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على
تقدير ان يكون الواضع غير الله تع كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب في وقوع المشترك
في اللغة هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تع كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم
وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك
من تلك الغرة على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من الامر والنهي في تفعل تفعول تكسر
تكسرا تكسروا في الامر وتكسر تكسرا تكسروا في الماضي وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا في الامر تباعد
تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا تباعد تبليها ماضيا ولا نعم
بعد الاعلال بين فعلن بضم العين وفعلن بفتح العين نحو طلن اصله طولن وقلن
اصله قولن لانه اذا اشتق من الطويل ولم يعلى لانه ليس علي وزن فعل ان اصل طلن طولن
بضم العين غالبا لا طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجئ من فعل بضم العين غالبا
ومن فعل بالفتح نادر كالشحين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه

لميجئ

ليس من طَوِل بالفتح بل من طَوُل بالضم بناءً على الغلبة كما يعلم الفرق بين حسِب وبين من مستقبلهما
اعني يعلم من يحسب ان اصل حسِب حَسِبَ بالكسر لان باب فعَل يفعَل بفتح العين فيهما لا يجيء الا
من حروف الحلق عينا او لاما وليس في حسب حرف منها عينا او لاما فلا يكون ان يكون من فعَل
بالفتح ولم يجئ فعُل بالضم يفعَل بالفتح فعلم ان اصله حسِب بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل بيع
بيِع لان الاجوف اليائي لا يجيء من فعُل يفعِل بالكسر فيهما ولم يجئ ايضا فعُل بالضم ويفعِل
بالكسر فتعين ان اصله بيِع بفتح الياء في المستقبل من قال يقول الخ اي يقولان يقولون تقول تقولان
يقولون يقلن الخ اصله يقْوُل كينصر اعلاله ظاهر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت لما قبلها
فحذف الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل الخ او قولا
قولو قولي قولا قلن اصله اقول كانصر فنقل حركة الواو الى القاف لما مر في يقول ثم حذف الواو
لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها لحركة ما قبلها وقدم
حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف
الالف اعني عدم الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على
سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف ضرورة لو منع التقدم الزماني ولان
دفع التقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف لحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع
فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان يقول قول الحق لان الحركة فيه حصلت
بالخارجي وهو لام التعريف في الحق فيكون حركة اللام في قل الحق في حكم السكون لان العارض
كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه بخلاف قولا وقولي لان الحركة

فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو وبمنزلة الداخلين
ولذلك قال بمنزلته وهو بمنزلة الداخل وانما قال بالداخلين للمبالغة في كونهما بتلك
المنزلة وهما الف الفعل ونون التاكيد اما كون الف الفعل بمنزلة الداخل فلما مر من ان الفاعل
كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخل فيتعرض له بقوله وهو اي
النون التاكيد بمنزلة الداخل لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد في الحوادث يكون وهو كما
اذ ومن اجل انه بمنزلة الداخل جعلوا معه اخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب
الاعراب وهو حرف المضارعة اوصار اخر وسطا والاواخر الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه
مشابه بالتنوين في كونه في اخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة
جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب وحذف الالف في دعتا اصله دعوتا قلبت الواو
الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالف الفعل الذي هو
بمنزلة الداخل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم
يعتبر حركتها فيجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها
من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا فيه ان الحركة والمتحرك كلاهما عارضان
في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولا لكن المتحرك ليس بعارض
بل هو اصلي فتقوى الحركة بعروضهما فلم تكن في حكم السكون وتقول في امر نون التاكيد المفردة
قولن بالفتح قولان فقولن بالضم فقولن قولن بالكسر قولان فقلنان وتقول بالخفيفة قولن بالفتح
قولن بالضم قولن بالكسر على مذهب الفصيح الفاعل قائل الى قائلان قائلون قوال وقول وقولة قائلة

فائلتان قائلات فوائل اصله قاول كنصر قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت

في كساء اصله كساو من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في الطرف ثم جعل الهمزة وعدم اعتبار

بالالف حاجزا فصار كان الواو ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولتنزيلهم الالف

منزلة الفتحة فالتقا الفان فحكمهما حذف احدهما او تحريك الاخر لئلا يعود الممدود مقصورا و المقصور

اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتب فاذا حذف احد الالفين

في كساء او حرك الاخر ولم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا وهذا امنع عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن

حذف احدى الالفين ولا تحريك الاخر وجعل الالف المقلوبة همزة دفعا للالتقاء ان كان نحو اختص الهمزة لقربها

من الالف ولا التباس باسم الفاعل فاعلة فذلك لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة محكمة فلا يمنع من كون العين

ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الالفان وهو التقاء الساكنين

ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لدلالتها اي اسم الفاعل فيلتبس بالماضي ولا يكفي الاخر ايضا لانه يزول بالوقف

وكذلك اي كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة

ولم يحرك الاولى لئلا يلزم تغيير الالف العلامة ادمج علامة اسم الفاعل او علامة كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري بيرق

في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة نحو قائل حيث قال قائل

بديد فاض حظاء اي شاخطاء وحكي عن ابي علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين المتشهدين بالعلم فاذا بين

يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال حقي فالتفت الى صاحبه كالمغضب

وقال اضعفا حظوا انشاؤه زيادة منه وخرج من ساعته وقيل اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو شاك ح

من الشوك وهو الشكي ولاع من اللوع وهو الرهيم والمصيبة واصله الشائك الشائع القلب والاصل شايع ولايع

حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار جاء لاع بوزن فال ومنه اي ومما جاء بالحذف
قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي هائر منهدم فحذف العين اعتباطا ولم يحكم الفاضل في بعض الاحكام ف
بالقلب المكاني وهو تغير حرف مادة من عارضة من الحركة والسكون مكان حرف اخر ذكر واحد منهما
معروض لعارض الآخر نحو شاك واصله شوك اي ذو الشوكة اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شوك
من الشوكة وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو
فعذ نه فالع فاعل اعلال غاز فصار هذا ايضا جائي شاك ورشيت كيا واما من قال جائي شاك
بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف الواو التي هي العين طلبا للتخفيف وكثير فيه قلب
الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحادي اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال لتعذر الابتداء بالالف
فقدم العام عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فصار حادي ولا يحتج في ذلك باستبعاد القلب المكاني اذ يجوز هذا
القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله قووس جمعها جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى
واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف الواو والسين في موضعها فصار قسوو وتغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه
فعذ نه فلو وقع مثل عصو جمع عصا ثم جعل قسي مثله ثم القاف وقلب الواوان اعني واو فعول والواو التي هي لام
ياءين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي
لام كانها وليت الفتحة وكانه في التقدير قسو بواو واحدة ونزل الواو التي هي مدة منزلة الفتحة فقلبت الواو
التي هي لام ياء على حد قلبها في ادنى فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء
وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسي كما فعلوا هذا الصنيع
في عصو وحذف النقر فصار عصي وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي ومن قلب المكاني اينق

وزنه

وزنه اعفُل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعُل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة فصار اونق
ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار اينق المفعول مقول الخ اصله مقوول فاعل كاعلال يقول
اى اعطى حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع ساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند السيبويه
لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره وحذف الواو الاصلى اى عين الفعل دون واو المفعول عند ابى الحسن الاخفش
لان الواو الزائدة اى واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف فقال سيبويه فى جوابه اى فى جواب الاخفش
او فى جواب دليله لا نسلم ان الواو علامة المفعول بل هى لاشباع الضمة لئلا يفهم مفعلا كما مر والعلامة انما هى الميم فقط
ثم لو سلم ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه منع غير وارد ولان سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان العلامة لا تحذف
بل انما لا يجوز لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اى فى مقول توجد علامة اخرى
للمفعول وهى الميم فيكون وزنه اى وزن مقول عنده اى عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون
العين وعند الاخفش يكون وزنه مفُل بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلى فالمحذوف
هو الاصلى كالياء من غاز مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف
قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثانى منهما حرفا صحيحا واما فيها فليس كذلك بل الحذف فى الثانية
وكذلك اى كمقول مبيع اصله مبيوع من بيع اعل كاعلال يبيع اى اعطى حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون
الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت الواو لدفعه عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون
الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا لضمة ما قبلها
ولتسلم البناء من الالتباس بالواوى وعند الاخفش حذف الياء اعنى العين على اصله لدفع التقاء الساكنين
ولم تقلب ياء على ما هو مقتضى القياس لدفع التقاء الساكنين فصار مبوع فاعطى الكسرة لما قبلها لتدل عليها وثانيا

يلتبس بالواوي كما مر في بعث فهكذا وقع النسخ التي رأيناها والصواب أن نقطة تمر وقعت سهوا من الكاتب
لأن نظم حواله نوى أو كما أعطيت الكسرة لما قبل الياء في بعث إذ أصله بيعت قلبت الياء ألفا فاجتمع
ساكنان فحذفت الألف ثم كسرت الباء لتدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبوع ثم جعل الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان كذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الأخفش
يكون وزنه مفيل الموضع مقال أصله مقول بفتح الميم والواو فأعل كما مر كإعلال الذي في يقال أي نقل حركة
الواو إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ألفا وكذلك أي كمقال مبيع أصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء
فأعل إذ وقع الإعلال فيه كما وقع في يبيع بلا فرق واكتفي بالفرق التقديري في مبيع بين الموضع أي اسم المكان
وبين اسم المفعول فإن تقدير اسم المفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وليس لا يكتفى به في هذا أي الفرق التقديري
معتبر عندهم وذلك كما اعتبر هذا أي في الفلك بضم الفاء وسكون اللام فإنك إذا قدرت سكونه أي
سكون عينه وهو اللام كسكون عين أسد بالضم والسكون جمع أسد بفتحتين يكون أي الفلك جمعا نحو قوله
تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم فإن جرين مسند إلى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا
لقيل جرى بالإفراد والتذكير على الأصل كما في الفلك المشحون وفي مثله ولذلك قال المص إذا قدرت
سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع إلى الفلك أو جرت لكونه بمعنى السفينة كما في الفلك التي تجري
في البحر ولا يقال جرين على جرت لثبوت الآية فعلق وإنما وجب أن يقال جرى حينئذ لأن ضمير الجمع يرجع إلى
المفرد وإذا قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب فهو مفرد فيكون الفلك
واحدا نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فإن الفلك هنا مفرد إذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة
الفلك
أو المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث والآية مقال أصله مقول

ومقول

ومقول وقد تقدم بيانهما الاعلال وكذلك لم يذكر هنا المبني للمجهول قال قيل اصله قول كسرة فسكن الواو
للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو وهو مع ضم ما قبلها فصار قول الا ان قلنا بالضم في الكل وهي لغة ضعيفة
لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قول لما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكر
لانه لازم اعطاء الحركة التي علم بالالتزام ولم يعكس لعدم الالتزام في العكس فصار قول بكسر القاف وسكون
ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما ثم ممكن اذا اعطاء حركة الواو
لما قبلها مستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيمكن قصد الى موافقة ما ذكره هنا
فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفي لغة اخرى تشم كسرة ما قبلها ضمة او يلاقي الاشمام بتركيب يشم
وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم او ضمة مثل
المفتون بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها مضموم في الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام
في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان
الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن
النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد وكذلك قلن وبعن اي ما
اتصل به ما يسكن لامه وحذف العين لالتقاء الساكنين من نحو اخترت وانقدت فالكسر فيما اتصل به ما يسكن للعين
فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعني يجوز فيهن اي في بيع واختير
وانقيد وقلن وبعن بلا ثلاث لغات كسرة ما قبل الياء في الكل المطردة وضمة في الكل والاشمام في كلها ولا يجوز
الاشمام في مثل اقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم واذا لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال يقدم اقوم

بالواو الساكنة ايضاً وكذا لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس
بموجود في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف فاستوى في مثل قيل وبيع بابا المجهول والمعلوم اما
في قيل فعلى لغة من قال في المجهول قول ان يقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام
وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام ايضاً فوقع التسوية بين
المعلوم والمجهول واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن
بكسرها واما في بيع فعلى لغة بوع في المجهول يقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي
المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضاً فوقع التسوية بينهما واما على
بوع في المجهول فلا تسوية اذ يقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق
التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن بالضم وكذلك اصل بعن معلوماً
بفتح الباء ومجهولا بيعن بضمها فالضم والكسر في المعلومين عارضان وفي المجهولين اصليان واصل يقال في مجهوله
يقول كينصر فاعل اعلال يخاف او بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا
في الناقص اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض الحركات كما في حالة الرفع
نحو يرمي او من الحروف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضاً ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار
عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار
قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجئ بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه
بالذكر انه يجئ من الابواب الباقية نحو رمى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو وتقول في الحاق
الضمائر رمى رميا رموا رمت رمتا رمين الى آخره اصل رمى رمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت

الواو

الواو الفاً في قال لذلك أصل رموا رميوا قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفاً

لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل لأن اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان

تقديريتان هما الياء لأنها مركبة من كسرتين ولم يعتبر الحركات كما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الاعرابية لكونها

في محل التغيير وثلث حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوز نحو ضربت ولم يجوز زو ضربت

وكذلك الواو ما قبلها فصار رماوا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعاً لاجتماع الساكنين دون الواو لانه جمع

وهو الجزء فصار رموا بفتح الميم وكذلك او مثل رموا في حذفت في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا

الا انه ضم الضاد فيه اي في رضوا بعد الحذف او حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع او لا يلزم الخروج من

الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصل رضوا رضيوا بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار

رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان فحذف الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا

بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم تقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا

يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفاً لتحركها وانفتاح ح

ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا وتحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت

الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان في صورة لانه اذا ثنيا

يجتمع فيه الساكنان تقديراً وتاء مترفي قولا حيث حال هناك ولحذف الالف في دعتا وان حصلت الحركة

بالفعل لأن الياء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا ولا يعل حرف العلة في رمين للمؤنث

في الفعل حتى ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً اما اذا كان ما قبلها مفتوحاً

فلا تعل لخفة الفتحة والمستقبل يرمي اصله يرمي كيضرب اسكنت الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي

ولا يعتل الياء باسكانها في مثل يرميان لان حركة فتحة وهي خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت
الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او نقول اسكنت
الياء فاجتمع ساكنان فحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة لمناسبة
الواو والجمع فكلام الشيخ هنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل
الثاني ايضا بتقريبه قوله في اعلال يرمون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وتستوي لفظ بين جمع
الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اي في الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء
يعفون الكفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع الرجال ضمير والواو في جمع النساء اصلية اذ اصل يعفون بضم الفاء وسكون
الواو على وزن ينصرن والنون فيه علامة التأنيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك
ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة جمع المذكر وان النون علامة للاعراب ولذا يسقط
بالجزم والنصب نحو لم يعفوا ولن يعفوا واصل يعفون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فسقطت فاجتمع
ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يعفون فوزنه يفعون ومن ثمة اي ومن اجل ان النون في جمع النساء
علامة لا تسقط في قوله تعالى الا ان يعفون اي المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو
حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو
اي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء الكفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين
بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا ادخلت انت الجازم على ترمي تسقط انت الياء
منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثمة اي ومن اجل ان الياء

تسقط

تسقط علامة للجزم كما الحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر

اصله يسري سقوط الحركة له في الصحيح نحو يضرب ينصب وانت الياء اذا دخلت على يرمي الناصب

نحو لن يرمي لخفة النصب تستعمل الياء الاواب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كما مر ولم

ولم ينصب فانت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة

اي لا يتحملها كقوله ويحسبون الحكم عجز المادام المشيون احتمالي ويحتمل او لانه حركت لخرجت عن اصل

وضعها وهو السكون الامر منه ارم اصله ارمي بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم

ذلك الالف كما في قوله واذا دخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والآخر وجاز ان يقول للوقف او

للسكون كما في بعض النسخ واصله ارموا مثل اضربوا فاسكنوا الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين

كما في يرمون بلا فرق واصله ارمي بالياء للواحد المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال

الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم مما قبله فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره

في اعلال يرمين الا انه ذكره ههنا لئلا يتوهم ذات ... في باب الامر من اطلاق لفظ الياء الياء اي الياءين

هو الساكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء لاجل الساكنين دون الثانية لانها ضمير ويقول

بنون التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان

ونقول في الخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل رام اصله رامي على وزن ضارب

فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء

والتنوين دون التنوين لانها نون ساكن تتبع ... الآخر لا يكون حسن فانه قبل الحركة

للتمكن

فاذا اصل ... اتبع حركة وتأتي بعدها وليست بعارضة للحرف كالحركة بل هي حرف مستقل زيدت علامة

والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة

النصب او الفتحة على الياء وان قال النصب للك كله وهذا كثير في كلامهم واصل رامون راميون على وزن

ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها لما تم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع

ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة واذا اضفت انت التثنية اي تثنية رام الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط نفسك

او اذا اضفت فقد قلت راميايَ في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم سقطت نون التثنية

لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة

لاجتمع النقيضان فصار راميايَ وقلت راميَّيَ في حالة الرفع النصب والجر بثلث ياءات

اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميييَ ثم قلت راميَّيَ بادغام

علامة النصب والجر اعني الياء الثانية في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اي

جمع رام الى نفسك فقلت راميَّ بياءين في جميع الاحوال اي في حالة الرفع والنصب والجر واصله في

في حالة الرفع راموي اصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم او وقع الادغام في

في راموي لانه اذا اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلة اي في كونهما حرفي علة

وسبق احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار راميي فادغم الياء الاولى

في الثانية فصار راميُّ ثم كسر الميم لتصحيح الياء فصار راميَّ واما في حالة النصب والجر فاصله راميين فلما اضيف

الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم ادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميَّ المفعول من رمى

الى اصله مرمويٌ وادغم كما في راميَّ حالة الرفع بلا فرق واذا اضيف تثنية اي تثنية مرمي الى ياء الاضافة فقلت

مرميايَ في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلت في حالة النصب والجر مرمييَّ باربع

ياءات

ياءات اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيتها لام الفعل وثالثتها علامة النصب والجر ورابعتها يا الا ضافة
واذا اضيفت الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم الى ياء الاضافة تقلب مرميين ايضا او كالتثنية الا ان
لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل احوال او في حالة الرفع والنصب والجر اما
في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار مرميوي فاعل كما في امعوي فكسر
الياء الاصلية لمناسبة الياء المقلوبة فصار مرميي واما في حالة النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرمييي فادغمت الياء الثالثة في الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية للادغام غيرها للوقع
مرمى بفتح الميمين اصله مرمي قلب الياء الفا بحذفه البلد لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصلية
او مرمى اج ياتي على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بكسر العين الا انهم فروا من توالي الكسرات فتحو العين
كما مر في فصل اسم المكان الالة مرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمي فاعل مثل مرمى المجهول
رُمِيَ يُرْمَى مثل ضُرِبَ يُضْرَبُ الى اخرهما ولم يعل رمي بسبب حركة الياء لخفة الفتحة مثلها كما مر في رميان
واصل يُرمى يُرمَي كيضرب قلب الياء الفا لما قلبت في رمى معلوما وحكم الناقص الواوي نحو غزا يغزو
كحكم اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحكام الا ذكرت في اليائي الا في هذا الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء
نحو غزيت اصله غزوت تبعا ليغزي اصله يغزو قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اول باب
الاجوف وانما اخر الواوي على اليائي مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو لان الواوي لا يجيء
من اول الدعائم واليائي يجيء منه وليفرع عليه بحث الابدال بمناسبة الابدال الواو ياء ولذا قال مع ان
الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن
الاسم وبقوله غيره رددا واب واجي في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل لارادة الا دغام

وحروفها اي حروف الابدال وتأنيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر تبيانا للكثير
ويمكن ان يقرء الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية او الحروف التي هي المبدلات منها
قوله وحروفها صطفظ حقق عند الزمخشري والمصنف حمة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زط وهنا
استنجده استعان وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحمل ما مر ان حروفها عند الزمخشري ثلثة عشر
وهي ما يجمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء
والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الا هذا عبارة بعض الكتب المصححة
الخطرة مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك
استنجده يوم صال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة هي السين واللام وثلثة
من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل
اي اسكت يوم ظرف وجد مبتدء مضاف الى طاه وهو اسم رجل وزل انصت من الزلل خبر للمبتدء والظرف متعلق
بالجملة اي اسكت في هذا اليوم واعترض عليه من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشري والمصنف ثم قال
ولو اورد السين ورد اذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للادغام والا اورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر
واظتلم فان الدال والظاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ويقال الزمخشري والمصنف نظرا الى الوقوع في الجملة
حيث حكى المبرد عن بعض العرب عن بعضي انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فتبدل من احد التائين سينا
ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المصنف قد ظفر بنقل من سيبويه في استخذ كما يجيء ان شاء الله ثم
شرع في بيان اي حرف من حروف المذكورة من اي حرف يبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف المذكور فقال
الهمزة منها ابدلت وجوبا او ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع في احاده او بيانا

من الالف

من الالف نحو صحراء اي فيما فيه الف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة

عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المدة فذلك لانها للزومها صارت كلام الفعل

فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا لكان نقض

الغرض ثم جعل الالف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ذهابا الى التغاير الساكنين دون الاولى لتدفع

لزيادة المد لتبقى على مدتها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء

مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت الى احديهما لا صيح لان قبلها فتحة كما في كساء

ورداء الكون ما قبلها الف فيما جاء فيضيع العمل فتعين القلب همزة او من اجل ان همزة صحراء

الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها او همزة صحراء همزة او ابقاها همزة في نحو صحارى

بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسر

ما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومن جدر جعافر فينقلب الالف التي قبلها بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها

بنقلب
وينقلب الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احد الياءين في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة

ثم احذفوا الياء للرغبة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء

فصار صحارى بما يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارى بالهمزة بعد الياء في صورة ما او في صورة

من الصور من هذا النحو بكم ما جاز مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة في خطيئة او يجوز خطيئة بالهمزة

ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو

الواو
اواصل اي فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله وواصل الاولى التي هي

الفاء والثانية منقلبة من اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف احديهما للالتباس

ولم يقلب ياء لئلا يقع علوي او الالف بين ثقيلتين الياء والكسرة وانه وجب قلب الواو الفاً فراراً عن
اجتماع الواوات عند العطف مع ان الواوين اذا لم يكن احسن فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته ومن
الواو التي هي عينها مكسورة قلبت الفاً في نحو قائم في اسم الفاعل الاجوف الواوي اصلها وكما مر في باب الاجوف
في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوباً من الالف المبدلة من الواو العين لعلة مرة هناك ومن الواو التي
هي عينها مضمومة في نحو ادؤر جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوي الذي واحده على وزن الفعل
والآدر جمع قلة للدار اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن
الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور
كما مر وانه قلت مع كون واحده على وزن الفعل احترازاً عن نحو اذؤر جمع ذرية فانه لم يجز قلبها همزة لان خفيفة
الاسم فيه مستثقلة للحركة واما الذي واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الفعل
الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقلة الحركة عن الواو والزمخشري عدّ ادؤر من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي
حصلت بسبب سكون ما قبلها وبسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن الواو التي هي لام في
نحو كساء اي اسم معرب آخره واو قبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع الواو كالحرف
المتطرفة ما تعذر بعدم القلب ثم ان للقلب اي ترتيب حروف الكلمة حيث قدم او اصل على قائم وقدم قائم
على ذلك وهو اعكس الزمخشري وابن الحاجب نظر الى ان التغيير باخره اولى وابدلت الهمزة ايضاً من الياء
وجوباً مطرداً في نحو بايع اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي كما ابدلت الذي مرة في قائم واعلم ان الهمزة في قائم
وبايع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره في الاجوف الا ان تلك الالف المقلوبة كما كانت
مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصر المسافة كما صرح به صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال

لان الهمزة

لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء وذات الى المذهبين فان بعض النحويين
يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة
منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة وذهب المصنف الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارته ضا
ابدالها من نفس الواو والياء وان في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال قلبت الواو الفا ثم جعل همزة
وابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا لا يجب ان يتبع ويجوز ان يترك ما يبقى الهمزة على اصلها مطردا من الواو المضمومة
نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت
جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو واصله وشاح ومفتوحة نحو
احد اصله وحد عند المبرد لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله واحد وقد روي سعد بن ابي
وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم احد احد اي اشر باصبع واحدة وابدلت من الياء جوازا غير مطرد
نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو الا فعلت والا
فعلت اصلها هلا فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب
صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصل الى ما جائز ولازم او نقول المراد
بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس الهاء تقلب الهاء همزة لسبب موجب بل
هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فالتزام لا ينافي الجواز وهذا تقليبه ومناقشة او هي اجل ان الاصل
ماه لان جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما يردان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واثباته تنبيها على ان
الابدال فيه لازم وادخاله في حكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف
جوازا غير مطرد نحو قوله حتى تخبت بشوق المشتأقين بكسر الهمزة اصله المشتاقين لانه يريد ثقل صدره بادارة متى

بدلا البرة فيمن البرا احد حشوش المشاة التي الدكادك جمع دكداك وهو الرمل المتراكم والبرة بضم الباء
وفتح الراء جمع برة وهي ارض غليظة شعبها حجارة ورمل صبراً او اعطني صبراً اصيحت حركت وذرت برية
المشاق نفسه ونحو قراءة من قرأ وهو ايوب السختياني ولا الضالين وهو قراءة عمرو بن عبيد لا
جان بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول من الفتح للخفيف اصله الضالين بالالف لانه فاعل ولما التقى الالف
بدل من الالف من الابدال من الهاء مع ان المكتب ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينهما وبين
احتيج نظر الى الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المثناة غير لازم ولازم الابدال في
مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء اذ الابدال
فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس في الا ... اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة
بخلاف الابدال من الهاء فانه نادر كالابدال من الالف في المثناة فلا دلالة فيهما بل فيهما ثقيلة وان جعل ابدال
الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان اصحاب هذه اللغة اطردوه وجعلوا الهرب من التقاء الساكنين كونه في لغة
صفيفة لا ينافي كونه مطرداً نظراً الى عدم اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازاً غير مطرد نحو اباب بحر
فاحكه زهوة اصله عباب وهذا الابدال الذي لكونه في غاية القلة ولذا اخره والعباب ارتفاع الماء وحكي البحر
كناية من امتلائه وتموجه زهوة اي عجب قوله لانه مخرجهما اي الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق
تعليل ابدال الهمزة من الهاء والالف والعين التي منها ابدلت جوازاً غير مطرد من التاء نحو اتخذ اصله
اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما ابدلت التاء الاولى سينا من اتخذ لكون السين من حروف
الابدال فانكر بعضهم اصل اتخذ اتخذ بل يقول انه افتعل من اخذ يتخذ كما تقرب منها للهمزية التاء منها ابدلت
من التاء الواو التي فاجعلوا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بسكون الخاء

واصلها وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التا من الواو
فصار تخمة ومن الواو التي هي حواخت اصله اخو بالتحريك كما
فانه اصل ايضا احو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس
لكثرة الاستعمال وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم
يعوض عنه للمذكر وعوض للمونث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال
المذكر ولانه التعويض عنه فرع كالمونث وخص التا التعويض بمجيئها
للتانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ لاجل التا التي تثبت
في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على ان التا
عوض من الواو ولاجل ان التا ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة
الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنية اختان بالتا
دون اخوان بالواو وان كان التثنية ترد على الاصل واما الاخ فلما
لم يعوض عن الواو فيه شي فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي شي
فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجيهما وابدلت التا من اليا جوازا غير
مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان في عدد المؤنثين لانه من ثنيت
واسنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال اي اسنوات اجدبوا اصله
اسنيوا باليا والاصل اسنووا بالواو بدليل سنوات ابدلت
اليا من الواو فصار اسنيوا ثم ابدلت التا من اليا فصار اسنتوا

ثم ابدلت التاء من الياء فصار استوا وانما قلنا ان التاء ابدلت
من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يبقى للحركة
مطلقا على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد
ست اصله سدس كما مر في المصحف ونحو يا قاتل الله بني السعلات
عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات الاصل الناس ولا اكياس
جمع كيس والمنادى محذوف اى يا قوم السعلات النساء القبيحات الجنيات
وعمرو بدل من بني وشرار النات صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع
شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم
شرير الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر في الصحاح من حكايات
العرب اخبث الجن ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى
الجن وولدت له اولادا ثم ابقت منه بنسل الاولاد فصار عمرو بن
يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول وابدلت
التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد لعبرتهن اي
التاء والسين والصاد في المهموز نسبية وابدلت التاء من الباء جوازا
غير مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال
وهي الناقة السريعة واما الذعالب جمع ذعلوبة بضم الذال وهي قطعة
الخرقة النون منها ابدلت عن الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني اصله

صنعا

اصله صفاوي فانهم قالوا صفاوي كصحراوي ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعا، والاول هو الاصح اذ لا معادبة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون و،

وصنعا ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام على ضعف المخالفة استعمال الفصحى، نحو لعن اصله لعل لكثرة الاستعمال وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف لقربهما في المخرج، وفي الجيم ايضا وذلك بعمر فيه الجيم منهما ابدلت جوازا غير مطرد من اليا المشددة في الوقف لاشتراك الجيم واليا في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت ومن ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج بالغداة كفلق البرنج تقلع بالود والقيصج والاصل العشي والبرني والقيصي والبرني اجود التمر والقيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الود الوتد ادغم التاء في الدال حتى

حتى لا يقع الحركات المختلفة على الياء الضعيف وابدلت الجيم
جوازا غير مطرد من الياء غير المشددة حملا على المشددة وانما حمل
حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شايع
في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج
او في الوصل كابى علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايّل وسواء كانت
في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله كان
في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل
الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق
باذناب الابل من ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف
والاجل اصله الايل وهو الوعل شبّه البعرات الملتصقة
باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء
المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل هذا الا
بدال حسن بشرط ثلثة بتشديد الياء والوقف والشعر
فان اختل احدها فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج
اي حجتي فلا برح شاحج ياتك بج اي بي اقمر نهات
ينزي وفرتج اي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار
اقمر ابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة

الشعر

الشعر اي الشعرة الاذن فلا يبرال دعاء يقول ان قبلت
حجتي فهو فعلي لان ابي بيتك يلح مرادى كثيرة راكبا
على حمار ذي قوة يحركني حتى يتحرك شعر راسي الدال
ابدالت من التاء جوازا مطردا نحو فزد اصله فزت اي ظفرت
واجدمعوا اصله اجتمعوا القرب مخرجهما الهاء ابدلت من الهمزة
جوازا مطردا نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله ارقت وابدلت
من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف دون الهاء
وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانهما اتما زيد اللوقف
والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء
فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء
جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي لانه ثبت
ان الياء للتانيث في باب التقريب واضرار كهذا عند كثير
من النحاة الياء من علامة التانيث وانما ابدلت الهاء من الالف والياء
لمناسبتها اي الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن ثم اي ومن اجل
خفاء الهاء لا يمتنع الامام وهي ان ينحو بفتحة ما قبل الالف نحو
الكسر في مثل يضربها وتمتنع في اكلت عنبا واعلم ان سبب
جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الالف او بعدها او

والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف
كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها
بحرفين متحركين او اكثر مثل اكلت عنبا وفلت قنباً فلا تؤثر
ولعا قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندنا اوله درهمان فمرعية
ون كان شاذاً ان الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل
بين الالف والكسرة باكثر من حروف بخلاف اكلت
عنبا فان اليا ليست بخفيفة وابدلت الهاء في الوقف من التاء
وجوبا مطرداً في مثل طلحة اي في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التانيث
لانها في الوصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكس
الانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء
ابدلت من الالف وجوبا مطرداً نحو مفيتيح تصغير مفتاح
ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء من الواو
وجوبا مطرداً نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسوراً او قوله لكسرة ما قبلها اي لكسرة الواو والياء وسكونهما
واستدعاء الكسرة الياء تعليل الابدال الياء من الالف والواو
جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطرداً نحو ذيب اصله ذئب
اي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسوراً للين في كثرة الساكن

واستدعا

واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا
من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي في قول العجاج اذا الكرام
ابتدءوا الباع بدر تقضي البازي اذا البازي كسر ابصر خربان فضاء
فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا
من احديهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا التقضض
من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا اي عجلوا الباع قدر مد اليدين
وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد ههنا بدر
اي اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل
اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد لما ذكره وخصت
الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الياء
لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو تثقل
بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا
كما في تصدية فيمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما
كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال فتعين الياء
ولانها لام الفعل وهو المحل للتغير وكسرت الضاد المضمومة
لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على انه
مفعول مطلق لبدر اي اسرع ذلك الممدوح

الى الشرف اشرا غامثل اشراع البازي عندنش وله
من الهواء على الصيد كاسر احنا حنيه قوله انجر بدل
من كسر او حال لتقدير قد انجر بان جمع خرب بفتحتين
وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من
النون جوازا غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين لانه
لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت
النون فيهما ياء لقرب الياء من النون في الغنة
والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء
وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد نحو
ضفادي بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل
ليس له حوازق ولضفادي جمة نقانق المنهل
المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهي الجانب
الجم ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي
صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب
تمنع الواردة اليه بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادي
المجتمع اصوات باضافة الضفادي الى الجم الضمير المنهل
اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء

لشغل

لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة قبلها -
المسترعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد الخو
وايتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد الفرقد كوكب لان اصله
اي اصل التاء في ايتصلت واو ما قبله مكسور اذ اصله
اوتصلت بواو ساكن من الوصل قلب الواو تاء على القياس
لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر
في المضاعف وهذا لغة بني تميم ثم ابدلت الشاعر الياء
من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما
ابدلت من الواو وبين الواو والياء مناسبة فكان كان
المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل
الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون
الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تعد
لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب ح ولهذا حمل الز
مخشري والمصنف قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل
من التاء في اتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة
اهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت بدون الواو

خطاء كاتبة وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو
ما قبله مكسورًا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على
لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالًا لابدال الياء
من التاء وانما اذا كان مع الواو فح لا يكون ما قبله مكسورًا
فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة
فيتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب
انما ابدلت التاء ياء لكونهما احدى حروف التضعيف وابدلت
الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كان رحلي
على شغواء حاذرت ظلماء قد بل من طل خوافيها لها اشا
اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها
الشغواء العقاب الحاذرة المكتنزة الصلبة شبه راحلة
في سرعتها بعقاب وظلماء معناها انما تضرب الى السواد ا
وعطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش
جناحيها واذا بلها الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب
اي لها في وكرها اشارير جمع اشرارة بمعنى غير منحنين
وهي قطعة من القديد متمرة مقطعة والوخز الشيء
القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب

اصل الثعالى والاراني الثعالب والارانب وابدلت الياء
من السين جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله اذا عد اربعة
فسال فزوجك خامس وابوك سادي اصل سادس الفسال ل
جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني
اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك
سادسها وابدلت الياء جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالي
في قوله قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي
اصله الثالث يعني مضى يومان وهو مذ يوم الثالث وانت
لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكسرة ما قبلهن اي الباء
والسين والثاء والواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا
نحو ضوارب اي فيما وقع الالف قبل الف التكسير على ضارب
فلما زيد الف بعد الف الاسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان
فابدلت الواو من الاولى لقربهما في العلية واجتمع الساكنين
وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالواحد كما مر
فراو اصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن
اي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله
ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد

قوله وجوبا مطردا هنا في اكثر النسخ مع وجود ذكره
ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك
الكتاب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو
لوم اى فيما اذا كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما
اصله لؤم لما مر من ان تحريك الساكن لينة وما قبلها
مستدعى الميم ابدلت من الواو جوازا مطردا نحو فم
اى ابدلت الميم من الواو في فم وحده اذا لم يقع في كلامهم
مثله فيلحقوا به وليس مثله الاذو ولم يقع الا مضافا
فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصله فوه بدليل افواه حذف
الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله
ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجها الكلي اوالقرب مخرجها الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لولم
تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما
ما قبلها وان تحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين
والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو
غير موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حيث
سكت عن التقييد مع انه لازم لانه الزم قلب الواو

هما

بهما انما حصل من حذف الهاء ولبس بحذفه بسبب
موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال
فيكون جائزا الا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام
جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عليه السلام ليس
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال ل
اللام في التعريف اي ليس من البر الصيام في السفر
اذ المفتر الصائم لقربهما اى لمناسبة الميم واللام
في المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا
اغير مطرد نحو عنبر اصله عنبر وقدمر البحث عنه في اخر
فصل الماضي وابدلت من النون المتحركة جوازا غير
مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات المنطق التمتام
وكفك المخضب البنام اصله البنان هال منادى
مرخم اصله هالة اسم امراة التمتام الذي يكثر
التاء في كلامه والواو وفي كفك للقسم على سبيل
الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب
من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام البنام
اطراف الاصابع وقوله لقربهما اى الميم والنون

فى المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة
والمتحركة معًا وابدلت الميم من الباء جوازًا غير
مطرد نحو قولهم مازلت راتمًا على هذا اى راتبًا
بمعنى ثابتًا لاتحاد مخرجهما واتحادهما فى المجهورية
الصاد ابدلت جوازًا مطردًا من السين نحو صبغ
اصله سبغ اى اتم لقرب مخرجهما واتحادهما فى الصفير
الالف ابدلت من اختيها اى من الالف والواو وجوبًا
مطردًا نحو قال وباع اى فيهما اذا تحركتا وانفتح
ما قبلهما اصلهما قول وبيع كما مر وابدلت الالف
من الهمزة فى جوازًا مطردًا نحو راس اى فيها اذا كانت
ساكنة وما قبلها مفتوحًا اصله راءس لما مر فى المهموز
جعلت الفًا للين حركة الساكن ولاستدعاء ما قبلها
اللام ابدلت من النون جوازًا غير

چونکه بی وفا ورترکنی اورمق گرگ ... انتقام اتمک غمزاده بر وجهی سومک گرک

ای ده بنی جانده ایروه بنی وور اه
بولدو بلنده بو شاه ولدنده ه
بولوده لا راه ه و یکلنی دیاوه
قلمه وکی نور مده حصو مده ه

کورکوره دولنده ایروه بنی وور اه
بوکوکه افندنده ایروه بنی وور اه
بلاوکه تماشاده ایروه بنی وور اه
عمده سرور مده ایروه بنی وور اه

له حیوة ولنده ولتر دنا 2 لو مرتنده
و اتنساننده ایروه بنی وور اه

بو کتاب البلاغه حقوق

ناشی فعل مدح اولدی و ذم
فاعل باللام معرف اولدی هم
یا معرف اولنه اولمه مضاف
نعم در انک بیرکه هم حبذا
بئس در بیری و ساء اولکجذا

نجیب جاه وکوکلی و بیم ایر الکی
ایرالدکنه بیر نوراله
یوقولا اونغا علام نورظالم یا اله
یوقولا اونغا سعلم ایرحکتیبی
ایرالسهم زاونب عمید ایراله